وقف مرحوم
استاد زین الدین جعفر زاهدی
به کتابخانه آستان قدس رضوی

آستان قدس

۱۳۸۶ / ۱۸ / ۱
۱۳۸۶ / ۱۸ / ۱

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: شرح هدایة الحکمه

شارح: صدر الدین محمد بن ابراهیم شیرازی معروف به ملا صدرا

محشی: ماتن: اثیر الدین ابهری

تاریخ تحریر: ربیع الاول ۱۲۷۴ ق — نوع خط: نسخ — تعداد سطر: ۱۸

جزء کتب: حکمت — زبان: عربی — عدد اوراق: ۳۲۳

طول: ۲۱/۵ — عرض: ۱۵/۵ — شماره عمومی: ۲۵۶۸۲

وقفی / خریداری — تاریخ — وقف / خریداری

ملاحظات

کاتب: محمد تقی بن محمد حسین تاجر کاشانی

اندازهٔ نوشته ها: ۱۱/۵×۱۵/۵

شرح هدایة الحکمة — فلسفه و حکمت

مؤلف: مولی صدر المتألهین محمد بن ابراهیم قوامی شیرازی

آغاز: بعد از بسمله الحمد لله مخترع العقل الفعال و مبدع النفس الی الکمال

انجام: والله اعلم بالصواب لاولی الالباب قد تم الکتاب بعون الملک الوهاب

کاتب: محمد تقی بن آقا محمد حسین تاجر کاشانی شیرازی

تاریخ: ربیع الاول (۱۲۷۴)

اندازه: (۱۷) ۲۲×۱۷ برگ (۳۱۹)

خط نسخ جلد چرمی کاغذ اعلا مقابله شده و تصحیح شده است

ظهور تو بمن است و وجود من از تو (من کلام الشیخ)
ولست تظهر لولای لم اکن لولاک (محی الدین عربی)
عقل عقل است و جان جان است او آنچه زان برتر است آن است او

شرح هداية صدر المتألهين

تذكيته متقدم عرفي وقد سلم ان ترتب ثم تعرض المولى الى الكلام في نقض الايراد الى حكم
كلية انما لو قد التذكية الرافعة وكذلك في انتفاء لها للحلية ايضا والكلام المزبور مبني على الكلام في ترتب
اثار الحلية كالطهارة عليها اولا ولا مجال لاستصحاب عدم التذكية المتيقنة للحلية اذ المفروض ان
التذكية امر واحد بسيط عرفي والمفروض انه تحقق فلا يلغي الشك بعدمها الى الحكم كما لا يخفى نعم لا يمكن
اجراء الاستصحاب عدم ترتب اثار الحلية كالطهارة مع التذكية الكاملة فما حصل من التذكية ذلك عليها الحكم
بجريانه اذ المفروض ان اثار رتب الطهارة عليهما ولكن شك في ترتب شبهة الحلية انتفت عنهما الحكم
بعدم الترتب بالاستصحاب فلا ادري انه من ان اجراء الاصل في الكلام لا يقال
ان المستصحب وهو عدم الترتب امر يكون لا يصلح لكن ان يشمله الاستصحاب فانه يقال الا مر دائر
كما ان كذلك ان المستصحب لابد من ان يكون مجعولا شرعيا او ذا اثر شرعي وما نحن فيه وان لم يكن عدم الترتب
امرا مجعولا لكن يكون ذا اثر شرعي اذ الحلية وعدمها تنتزع عن الترتب وعدمه كما لا يخفى

اعلم ان التذكية متقدم عرفي وهو الحق فانه وان ... الاثار ان الاثار حصل من اثارها الطهارة
وكذلك في ان اصل انتفاء جملة اثارها الحلية ام لا فاذا الشك في ذلك فيجري الاستصحاب بعدم الحلية الثابت في
حال حيوته اذ لا يجري عليه الاستصحاب بعدم التذكية اذ المفروض ان التذكية امر واحد عرفي وقد تحقق فلا بد
ان يجري في مستصحبه وهي الحلية لا يقال ان عدم الحلية ليس له حالة سابقة حتى يستصحب فانه
يقال بل المستصحب المذكور له حالة سابقة انما الكلام في ان عدم الحلية في حال الحيوة متيقنة الى عدم التذكية
في حال الزهوق ... اذ الحيوان المذكور مما يصدق عليه عدم الحلية في حال حيوته من شك
في ارتفاعه بمجرد التذكية الرافعة المتيقنة عرفا للطهارة فيستصحب فان قلت
ان العدم المذكور في حال مستند الى الحيوة والمفروض زهوق روحه في مقدم الشك في ذلك قلت ...
في ذلك ويحكم ببقائه ... المستصحب كما لا يخفى ومما ذكرنا ظهر فساد ما ذهب اليه بعض المشايخ من
جريان اصالة الحل في الكلام مع امكان جريان الاستصحاب المذكور المتقدم على جريانها كما هو معلوم الا انه
ان محل ... الميتة والمذكى الا هو بعد زهوق روحه وقبل زهوقه لا يصدق عليه انه ميتة او مذكى كما لا يصدق
عليه انه حرام او حلال ولكن انه ... المذكور ... عليه انتفى حال حيوته ... وما ذكرنا
لا فرق فيه بين ... الكلية ... كما لا يخفى

مقام منیع حضرت مستطاب اجل آقای مدعی العموم مدظله العا

شرح هداية الحكمة
للمولى الصدر المتألهين الشيرازي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله مخترع العقل الفعال و مبدع النفس الكمال معلق الصور بالمواد و مؤلف النسب بين الاعداد و الابعاد و محرك الفلك من المركز واليه بل عليه ومكون الكاينات من تغاير الامهات له المجد و البقاء في البدو والرجعى و منه الجود و العطاء في الاخرة والاولى واسئله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء الرسالة وساس الامة بصنوف السياسة محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الرذايل البشرية عليهم الصلوة و الثناء ولهم الحمد و الدعاء و اما بعد فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم المشتهر بالصدر الشيرازي عفي عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية و الاصول الدينية على ان اجل الذخاير و السعادات وافضل الوسايل الى الفوز بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد اليقينيه اذ هي انفس ما تشتاق اليه النفوس الانسانية و تتشرع به العقول الهيولانية و بها يصير الانسان فايقا على الاشباه و الاقران سالكا سبيل العرفان غير منغمس في سجن الحدثان و ظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في تحصيلها و برهة من دهري في البحث عن اجمالها و تفصيلها وكنت شديد الاشتغال من سالف الاوان بتبيينها كثير التوجه من اول الريعان الى تقنينها حتى ظهر لي ساعي من تقدمني من علماء الاعصار و وصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرقمت ما سمحت به قريحتي

القريحه اثناء مطالعتها من الرد و الاحكام و جادت به فكري الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض و الابرام ارقاما متشتتة في اوراق متفرقة ولم يتيسر النظم و الترصيف والجمع والتاليف لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان و معاندة اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين الى المشتغلين بقرائة الهداية للحكيم الكامل و النحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي ان اكتب لها شرحا جامع الشتات ما استفدته من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من ايماضات الفلاسفة و تلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما تحدست به و الهمت الهاما و تاييدا من الله وملكوته فشرعت فيه اجابة لملتمسه و اقامة لمقتبسه مجتهدا في كشف المطالب والمعاني جاهدا بتوضيح المقاصد و المباني حائدا عن طريقة المجادلين الذين يخدمون ظواهر الالفاظ ولا يرومون بواطن المعاني ومن استفتح عين عقله من رقدة الغفلات وسنة التقليدات يهتدي بالتعمق في هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطايف افكار لا تكاد توجد في مطاوي الكتب الكبار ودقايق اسرار يشير اليها الحكماء في الامصار و المسئول من جبلت سريرته على العدالة والانصاف و المامول ممن تجنب بجبلته العزيزة عن الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطاء والخلل ويصلح مواقع القصور و الزلل بشريطة المهارة و التفطن الفايق مع الامعان والتفحص اللايق ولنبتدي قبل ان نبتدي في المقصود بتعريف الحكمة وبيان اقسامها مستعينين بواهب العقل و مفيض الجود فاعلم ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد

بها كيفية ما عليه الوجود فى نفسه وما عليه الواجب من حيث اكتساب
النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا
مضاهيا للعالم الموجود فيستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك
بحسب الطاقة البشرية فهى تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة
النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث وان له صانعا قديما
قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية و الثانى
هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن ازالة المرض
وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان الاول
علم بشى الى اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات
الرزيلة النفسانية وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد
من هذين علم الا ان الاول علم بشئ لا تاثير لنا البتة فيه بل
المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثانى علم بشى يكون
المطلوب من تحصيل ادخاله فى الوجود او منعه عن الوجود والحكمة النظرية
اشرف من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة
والعمل مقصودا والوسيلة فى كل شئ اخس من المقصود فالعلم
بالاعمال يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال
ادون منزلة من المعارف الالهية والجلايا القدسية وذلك يدل
على ان الحكمة العملية ادون منزلة من الحكمة النظرية بكثير وايضا
فان ما يستكمل به القوة النظرية وهو الحكمة النظرية ينبغى ان يكون اشرف مما يستكمل به
القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هى الجنبة العالية من النفس وهذه هى الجنبة السافلة منها
ولذلك تدوم الاولى بدوامها بخلاف الثانية فانها تزول
عنها بالكلية والكلام الالهى ناطق بحصر الكمالات الانسانية

الانسانية فى هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل عم رب هب لى حكما
والحقنى بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقنى بالصالحين
تكميل القوة العملية قال الله تعالى خطابا لموسى فاستمع لما يوحى اننى انا الله لا اله الا انا فاعبدنى
وهى مباشرة عمل الخير لتحصيل الهيئة الاستعلائية للنفوس على البدنية
لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدنى اشارة الى كمال القوة العملية
وقوله تعالى حكاية عن عيسى عم قال انى عبد الله اتانى الكتاب وجعلنى نبيا وجعلنى مباركا
اينما كنت كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصانى بالصلوة والزكوة ما دمت
حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه واله
فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
اشارة الى كمال القوة العملية وقوله امنوا وعملوا الصالحات فيما وقع اشارة الى كمال هاتين
القوتين فقد ظهر بنور الوحى وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور فى العلم والعمل و
اى بالبرهان
بهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق
باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية التى غايتها استكمال القوة النظرية من النفس
بحصول العلم التصورى والتصديقى بامور ليست يتعلق بكيفية عمل او كيفية
مسئلة عمل من حيث هو مسئلة عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا
المذموم مبدء العمل الملكة الفاضلة التى تحصل فى النفس ويكون منشأ الافعال المرضية عند الله
العلم المتعلق به الحكمة العملية التى غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق بعد
تستكمل القوة النظرية بالعلم التصورى والتصديقى بامور يتعلق بكيفية مبدء عمل من حيث هو
كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية القوام

لان الحاكم مع التصديق
فى قوله بعد وجود الاشياء بعينها المستلزم لتحصيلها
والانقيادية الاتقهارية للبدن من النفس
بلغ
العصمة والحيا والغيرة
لحصول الكرامة والمروة
عمل او كيفية

في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة كالإله الحق والعقول الفعالة والامور تسام
الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير والعلة والمعلول والكلي والجزئي
وغير ذلك فان خالط شئ منها المواد الجسمانيات فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب
وسموا هذا القسم العلم الاعلى فمنه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى
اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه
الفلسفة ووجه كونه اولى التقدمه على ساير العلوم مرتبة ومنه الالهي الذي هو
من المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم
الاشياء وهو الوجود المطلق من حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية
وان كان الوهم تجردها تجريدا ما ولا يحتاج في فرضها موجودة الى خصوص مادة
واستعداد ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير
والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور يفتقر الى المادة في وجودها
لا في حدودها وانما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتراضى به من حيث
تنتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة الى ما
ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم اربعة لان موضوعها
الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن فالمتحرك هو
الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون له نسبة تاليفية
او لا يكون فالاول الموسيقى والثاني هو الحساب ومنها ما يتعلق بامور مادية

لا يتوهم تجرده

لا يتوهم تجردها ومع علم تجردها لا تستغني في فرض وجودها عن التغير وخصوص التعين والاستعداد
فالانسان مثلا لا يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم وغضروف الا في الانف بخلاف
المتقعر وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث ان له مبدأ حركة
او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب
والهندسة بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان الموجود
بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا
فيكون الموجود ذا عدد لا يحتاج الى مادة حيث هو ذو عدد لا في الوهم ولا في العين اصلا
في هذه العبارة خلط لان في علم الحساب لا يبحث عن كون الموجود ذا عدد بل يبحث عن
فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة المقدار ولا يقع في الاعيان الا في
مادة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة بما ذكره فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله
في ضابطة العلم الكلي مع انه من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى علم التعلم
المخالطة بالكلية خرج منه كثير من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل
موضوع الحساب فيه فبما تم التقسيم المشهور فالاوجه ان يقسم العلوم الى ما هو
موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى
والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه وتوهمه صلوح مادة مخصصة
الاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة
لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها
النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا

يعني النبوة ومعرفة المعجزات والدعاوى والنواميس الالهية واحوال النبوة وعلم بعلم ... الى الشرع والنوع ... ومتعلقه ... البنوة وحاجة ... بيان وجوب ... وعلى الكتب والمنازل ... الحاجة اليها والناموس وحقيقتهما

اقسام لان التدابير البشريه والسياسات الانسية لا تخ اما ان يختص بشخص واحد فقط

اولا فالاول هي الحكمة التي بها يكون الانسان معيشته الدنيويه فاضلة وحيوته

الاخرويه كاملة ويسمى علم الاخلاق والتي لا يختص بشخص واحد بل لابد فيها

من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينه

فالاول يسمى حكمة منزليه والثاني حكمة المدنيه ومن جعلها رباعيه قسم القسم

الثاني قسمين لان المدنيه تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما

يتعلق بالنبوة والشريعه ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس فح

وقد وقع في الحكمة النظريه مثل هذا ولا تناقض فيه لدخول احد القسمين

في الاخر عند من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعه

والنبوة ويسمى النواميس ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في

الملك وقد صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين

ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه المحقق الطوسي

قدس سره فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة وقسم

من اقسام النظريه كما فعل الشيخ الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة

بالموجودات العينيه يخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما

اجيب به عنه من ان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات

تثبت للاعيان فلا يخ من تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها مشتقات دون

المبادي

المعجزات الباهرة المختصة بالرسل والانبياء صلوات الله وسلام الملائكة وسلام جميع الخلق عليهم اجمعين الى يوم الدين والكرامات المختص بالصديقين والاولياء عليهم السلام وفيه كتاب للارسطاطاليس وكتاب لافلاطون واكثر مسائله في حلال مسائل آراء المدينة الفاضلة للحكيم لابي نصر الفارابي والله اعلم

المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن بما هو ممكن

والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفا وهذا الكتاب مرتب على علوم ثلثه

المنطق والطبيعي والالهي بتقديم الاعلى علما والبناء وتاخر الثالث لكونه

بما وراء المحسوسات وداب التعليم التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل

الاقرب الى الاصعب الابعد اقتفاء بالمعلم الاول واهمل عن المصنف

الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومه كالدوائر المبحوث عنها

في الهيئة وعن اقسام العملية باسرها لان الشريعة المصطفويه تكفلت وقضت

على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان كون الامور التي تبتني عليها مسائل

علم الهيئة موهومة صرفه غير محققه الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر

والخطوط والنقاط التي يتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب وكلام

الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان الامور هذه كما توجد في الجسم

بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بالة الوهم

ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير محققة في نفس الامر ولا

ايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتني عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع

منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهي والطبيعي والخلقي على ما ذكره

في صدر الكتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان

على دقايق صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير والجود نقص

لكونه

الحكمة صح

وانه شل يلة الطالب للحكمة والسعادة وقد تنازع عقلاء الفلاسفة في ترجيح
احد من الرياضي والطبيعي على الاخر في الشرف والفضل فكل قد مال الى طرف
يحج مذكوره في اسفارهم والحق ان الحكم الجزم بتفضيل احدهما مطلقا على
الاخر غير سديد بل كل واحد مفضل من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث
عن المبدأ للحركة والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم و
عوارضه وهو امر عرضي والجسم والجوهر اشرف من العرض والعرضي
والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية لاحقة لها
معلولة تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي في
الاغلب يعطي اللم والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من
ان الطبيعي موضوعه واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب و
والهندسة اكثرها مبني على التوهمات والامر المحقق الذي له وجود في نفسه
اشرف من الاوهام الخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة
الفضائل والنفوس هي العادة الماسحة وهي ام الصناعة ومعرفتها اشرف
المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل بمعرفتها لا
يستحق ان يقع عليه اسم الحكمة وان اتقن سائر العلوم فالعلم المشتمل
على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي فهو اشرف من الطبيعي بوجوه
الاول انها اقرب الى الامور المجرده عن المواد بالكلية فهو واسطة

الى الالهي

الى الالهي فهو افضل ومنها ان الاحكام الوهمية والخيالية غير متناهية و
هناك لا تقف عند حد فهو افضل مما هو محصور بين حاصرين ومنها ان
الامور الرياضية اصفى والطف والذ من الامور المكدرة الجسمانية و
قلة التشويش والغلط في براهينه العددية والهندسية بخلاف الطبيعي
الالهي من اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي من جهة ما هو اشبه
واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء مدركات الحواس بالكلية
واستعلائه عن احاطتها به واما الاخير فلتغير حال العنصر وخفاء
حال المغشو بالاغشية الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها
ولو ذهبت الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لادى ذلك الى تطويل بالغ واما ما ذكره الشيخ الاشراقي من انه كان في النواميس
القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدلاله بكلام
سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم الرياضية في اخر عمره ولم يتيسر له
ذلك لهجوم الواقعة التي تحتمل فيها علة لتاخر النظر اني كنت مشتغلا
باجل العلوم واشرف الصناعات وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات في مقدم
لشره استغراقي بهذا فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية
الا عن العلوم الالهي والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها

ولاشك في افضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
العلماء كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو علم
عقلي شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيه مدخل وكان
المستولي على الصبيان هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
لتتمرن اذهانهم وتتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق
ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان الا
خيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب القسم الاول
في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث
اشتماله على قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلاثة
متقاطعة على زوايا قائمة ومعنى الجوهر الذي صيروه جنسا ليس هو الموجود بما
هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا لكان فصله المقسم
مقوما للحقيقة ومقررا للمهية من حيث هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم
لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان
عرض عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة لوجود
الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي للعقل فاذا كان
ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمي هو سلب الموضوع
لكان فصله الذي يحصل وجوده الحقيقي تقوم ماهيته اذ ماهية الوجود
لا غير و

للعقل بالطبع وان الآن مبني بالطبع اما الطبيعة في كلام العلماء فتقال على معنيين طبيعة لما عليه نظام الوجود وكذا عرف عند الطبيعة وكذا عرف عنها عنوانه الوضع المستقيم في نظام الوجود ويقع طبيعة للقوة الحاصلة في الاجسام التي يحصل عنها التحريك والتسكين المتفق على جهة واحدة فيما هي فيه بالذات والجسم من هذه الحيثية موضوع للفن الطبيعي والاطباء يقولون طبيعة للمزاج هذا ما قال الشيخ الرئيس في جواب من سئل عنه طبيعة الطبع وما معنى الطبيعة نقله ملخصا

لا غير وايضا يلزم من انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة
ولكانت افراد الجوهر كلها واجبة الوجود تعالى عن ذلك علوا كبيرا
ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية لما
احتيج في علم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما في الحواشي
الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر علم انه موجود ولما
امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم هو المكتسب من صورة
شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء
على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات ومهية الجوهر ليست في العقل بالصفة
المذكورة بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فما معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية
هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو المهية اذا صارت مهية موجودة في الخارج
كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقبل بطلان يكون
مهية في الاعيان ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه
موجود لا في الموضوع بالمعنى المذكور اي مهية اذا وجدت في الخارج
يكون لا في الموضوع كالمقناطيس الذي في الكمف فانه لا يقدح عدم جذبه
للحديد بالفعل في كونه جاذبا للحديد اذا صادفه الحديد ففي قوته
جذب الحديد سواء وجد في الكمف او في خارج الكمف وحمل الجوهر

بهذا المعنى على الانواع التى يندرج تحته يكون لذواتها لا العلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها موجودة بالفعل الذى هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا فى موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقايقها الامكانية لا يكون موجودة الا بسبب كيف واذا لم يكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته من الاجناس العالى التى هى المقولات العشر الا بسبب لا كحمل الجنس الذى لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سلبى اليه جنسا للشيء والانصار باضافة معنى ايجابى اليه وهو قولنا فى الموضوع جنسا بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر فى مدارك الحكماء وقد علم مما ذكرنا ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهنى لان الجوهر الذهنى يصدق عليه انه موجود بالفعل فى موضوع ويصدق عليه ان وجوده العينى لا يكون فى موضوع فهو جوهر بحسب مهيته وعرض بحسب وجوده فى الذهن ولا منافات بينهما انما المنافات بين مقولات العرض وكذا بينها وبين مقولة الجوهر فى صدقهما بالذات على شيء فمفهوم العرض انما عرض لجميع المقولات فى الذهن ولتسع منها فى الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عليه اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف مهية حقها ان يكون

اللفظ عرض لا يقتضى القسمة للذات ولا يتوقف تصوره على غيره كالالوان شرح طوالع يزدى

8

[illegible]

حقها ان يكون فى حقيقتها بحيث لو وجدت فى الاعيان كانت فى موضوع غير مقتضية للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالى الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عالى منهما باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان على شيء فى شيء من الظروف وهكذا قياس باقى المقولات فان اريد به عرض لا يكون بالفعل مقتضيا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها فى الذهن على نحو ما مر فى معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر جواهر ان الكلى من الجوهر الذى فى الذهن وله محل مستغن عنه هو الذهن فانه قد تنزل عنه صور الجواهر وتعود اليه بان يكون بحيث توجد تارة فى الخارج لا فى موضوع وتارة فى الذهن فى موضوع كالمقناطيس الذى هو فى الكف فانه بحيث تجذب الحديد تارة كما اذا كان فى خارج الكف ولا تجذبه اخرى كما اذا كان فيه منه فانه مغالطة فى باب تضييع الحيثيات والاعتبارات واخذ الكلى مكان فان الكلى الذى ذاته فى العقل يستحيل وجوده فى الاعيان واستغناؤه عن موضوعها والمقناطيس الذى فى الكف يجوز عليه الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلى الطبيعى اى المهية بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا بحسب خصوص وجوده الذهنى وكونه كليا ولكنه جوهر بحسب مهيته فان مهيته مهية

اى كليا منطقيا

[illegible]

تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي انها معقولة عن امر من شرط

لا في موضوع او جوده في الاعيان ان لا يكون هو في موضوع والتمثيل

بالمقناطيس انما يكون باعتبار ان مهية يتصف بجذب الحديد قطع النظر

عن نحو وجودها فاذا وجد مقارنا لكف الانسان ولم يجذب الحديد في

لجسمية حديد نجذبه لم يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف و

في الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه بحيث من شانه جذب الحديد

فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان يكون

جواهر بحسب مهيتها وان صدق الجوهر عليها صدقا للوازم التي لا تدخل

في مهية الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى لا نهاية له فاذا

لم يندرج تحت مقولة الجوهر فلابد من اندراجها تحت شيء من بواقي

المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي

قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا يلزم من

عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر لذاتها

اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا

مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات

بالذات كما صرح به الشيخ في قاطيغورياس الشفا هذا والموضوع لكل شيء

على ما يؤول اليه محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى

ذلك الشيء

ذلك الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث مهيته فالهيولي بالقياس الى الصورة

الصورة الجسمية الشخصية لم يكن موضوعا بل مادة لاحتياجها في تقومها الى الصورة

من حيث مهيتها وتكون موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمي وساير الاعراض

القائمة بها لعدم تقومها بها مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان

بحسب نفس الامر فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد

الامكان اذ ربما لا يتحقق بالفعل وتماما وليس المراد منه الفرض التقديري

طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في الرياضيات وقال

الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم هو الامكان العام لا الاخص

لئلا يخرج ما يكون الابعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك

المتحركة واقسام الجوهر على ما هو المشهور خمسة اذ لا يخلو اما ان يكون جسما

او غير جسم فان كان غير جسم فاما ان يكون جزء جسم او غير جزء جسم بل

مفارقا عنه فان كان غير مفارق عنه فاما ان يكون صورية او مادية

وان كان مفارقا فان كان له علاقة تحريكية فيسمى نفسا او متبرءا عنها بالكلية

فيسمى عقلا وسيجيء اثبات تلك الاقسام في هذا الكتاب في بابه ان شاء الله تعالى ههنا

وما يكون حاصلة لا على طريق الوجوب كالاجسام المضلعة وقال ان الكرة المصمتة لما حصلت لكنه يكون ممكن الحصول كالكرة

المتحركة يتحقق منها قطر بالفعل انتهى اقول الحق المتبع ان الجسم بما هو جسم

لم يكن من شرطه ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل

انما يجب فيه ذلك من حيث الشاهى وحيثية الشاهى ليست هى حيثية ذات الجسم وحقيقته لا يحتاج الجسم فى ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا بل الحكم عليه بذلك نضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به الشيخ فى الشفاء ليست بواسطة المحور او خط اخر وكذا جسمية المكعب ليست بواسطة ابعاده السطحية والخطية لانها متاخرة عن مهية الجسم ووجوده بل الجسم فى مرتبة مهيته صالح لان ينتزع منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا وساكنا متناهيا او غير متناه فالابعاد المعتبرة فى الرسم او المأخوذة فى الحد هى الابعاد المتقاطعة المفروضة فى نحو الجسم لا الابعاد السطحية الاطرافية التى تكون فى المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح المكعب لا يقال يخرج مثلهما من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يكفى ان يؤخذ فى التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور اما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من وجود السطح الجوهرى واما ايفاد التمام واشعار بان المعتبر فى الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا للابعاد كثيرة لا على هذا النحو والثانى اولى واعترض صاحب المباحث المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة بانه منقوض بالهيولى الاولى فيصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد الثلثة فيها والجواب

ان المراد

ان المراد من القابل فى هذا الحد هو القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليس بالذات بل بواسطة حصول الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل فى قابلية الابعاد لان الهيولى الجزء الذى به يتحقق الامكان والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذى به يتحقق الفعلية والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما فى الباب ان يكون قابليتها للابعاد متوقفة على تلبسها بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية كما فى الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو من خصايص الهيولى لا المعنى الثانى وتوهم الابعاد وفرضها فى الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد فى الخارج يتوقف على وجودها كما ستعلم والمعتبر فى تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد الحاصلة فيه فى الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية اوصاف لا ثبوت لها فى الخارج والتعريف بالامور العدمية ان جاز فانما يجوز فى الماهيات البسيطة التى لا جنس لها ولا فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون فى الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول فى حد المتصل انه الذى

اذا كان بالمركب على وجه التعبير عن الفصول باللوازم والخواص فلا منافاة بين قوله ره فى الاستار لعدم جواز التعريف بالمركب والاعلام سواء كان للحقايق البسيطة او المركبة وقوله ههنا بجواز التعريف محمد رضا غفرله

يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى على الحد المشترك وفي حد الرطب انه
القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان الحيوان المدرك للكليات
وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العرضية والاضافية
عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن القبول والصحة والامكان
المذكور في تحديد الجسم من هذا القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون
لانقسام الجسم الطبيعي الى الفلكي والعنصري فالبحث عنه اما على وجه
يعم لقسميه او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم
لكونها مبادي للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على ما عم
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه
الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي و
سمع الكيان لكونه مما يسمع في الطبيعيات ويلاحظ سماعه في اول
سائرها وهو يشتمل على عشرة فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى بلغ
الجسم اما مفرد لم يتألف من اجسام او مركب يتألف من اجسام متشابهة
كانت كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا
وهو اما بالفعل او بالقوة وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة
شقوق والى كل واحد منها ذهب ذاهب ومذهب المصنف وفاقا لجمهور الحكماء
الى ان قال

الى
اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو
انما يتأتى بابطال وجود ما لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاتفاق
الذي يقال له الجوهر الفرد كما صرح الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي
لا يتجزى ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا
في نفسه كما في الحواشي التجزيه ولما كانت مسئلة ابطال الجزء من مبادي
الهيولى والصورة والتلازم بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف
ماهية الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وجب ايرادها في صدر هذا
الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها من الطبيعي
اولها بان الجسم جوهر فموضع قابل للانقسامات الغير المتناهية فان بطلان
الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع
يجب ان يكون اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له
له او نوعا منه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان
باحثه عن احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف
وان البحث عن نحو وجود الاشياء وعدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون
غيره من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شيء اخر وهو ان الاتصال لما كان
مبدأ لفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون وهو يساوق قبول
الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم وما يجوهر عنه يجب ان يكون

من مسلمات ذلك العلم المفروغ عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام
الغير المتناهي لا يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث
العلم الالهي فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان يذكر في اوائل الطبيعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما يستدل به
على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة حركاته وقواه وانفعاله وقد
اورد المصنف على ابطال تركيب الجسم عن الاجزاء التي لا تتجزى دليلين احدهما
قوله لانا فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخ اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي
الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء
متداخلة والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع
والاشارة مح والا لجاز وقوع العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط
في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ
وما لا ينفذ احدهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما اصلا
وايضا فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فتعين
كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما
به يلاقي الطرف الاخر فينقسم واعترض عليه ههنا بان ما به الملاقات
هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم
الانقسام واجيب عنه بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل
فيه الطرف

الطرف الاخر والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو
مح بالبط فلا بد ان ينفرض في ذاته شيء فيكون منقسما ولو وهما ورد هذا بوجهين
الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران بالذات تغايرا في الخارج او الوهم فذلك
باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فيستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلا نم
ان ينفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز ان يكون الاعتبار الذي يتعدد
بسببه المحل عند العقل امرا غير مستلزم لامتداد ضرورة لينفرض فيه شيء دون
شيء والثاني ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه ايضا ممتد
فلا يكون بعض من المحل مختصا بمحلية احد الطرفين وبعض اخر بمحلية
الطرف الاخر واذا كان حال الممتد كذلك من عدم الامتياز فحال ما فرض
غير ممتد بطريق اولى فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في
الاشارة مستلزمة بجواز فرض شيء بلا شيء والمنع ههنا مكابرة والثاني
من الدليلين قوله لانا فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي
واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من كل واحد منهما شيئا والاول
مح والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخرين فيلزم
الانقسام وفي الحواشي الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار

بعض الشراح الى بعضها وترك الباقي فعليك باستنباط الجميع او بالمراجعة
ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب القول بالجزء حججا قوية على اثباته سوى ما
ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين خفيفتي المؤنة بحيث لا يبتني شي
منها على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما ولا على حركة الجزء او
شيء اخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا لاذهان الناظرين وتحريكا
لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على الاصول الهندسية فالاولى
انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد من الضلعين المحيطين بها
عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين بشكل العروس من ان كل مثلث
قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس
للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او
مركبا مربع صحيح اصلا فلا يكون للعدد الاصم جذر في الواقع فيلزم
على اصل الجزء ان لا يوجد لمثل تلك القاعدة في الواقع قدر في الواقع
برهان ذلك انه يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الاخر اذا تمهد هذا فنقول
اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع ذلك الكسر
يكون اقل منه البتة لان ما يحصل من ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل
منهما ثم اذا ضربت الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا
جمعنا هذه

١٣٠

جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد
صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح
فان قيل الحجة يبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية ومثبتو الجزء
ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطي في امر الدائرة والمثلث ونظايرهما
من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم
مع ذلك لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره
الشيخ في طبيعيات الشفا من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره الى مثلثين
قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه
والثانية ان مربع قطر المربع بشكل العروس ضعف مربع ضلعه فيكون نسبته
الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا لما تبين في الاصول
من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما
لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون
مثناها هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
يختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يوجد لهما
عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك
في الاعداد حيث ينتهي الجميع الى الواحد العاد للجميع فيتحقق النسبة الصمية في الاجسام
دليل انتهائها والثالثة ان اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

تكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر خمسين بحكم
العروس واذا جررنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءا واحدا فوجب ان
يتحرك الطرف الاخر اقل او اكثر من واحد اذ لو كان واحدا صار احد الضلعين
ستة والاخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين وخمسين مع كونه بالحقيقة جذر
خمسين فيثبت الانقسام والرابعة احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر
اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل
الحمار والخامسة ان اقليدس برهن في عاشرة اولى الاصول ان كل خط
يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد الزم انقسام الجزء
الوسطاني والسادسة انه بين في ثانية ثانية كتاب اقليدس انه يمكن
ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر
فلنفرض تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني في شرح
المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما يبتني على
رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدايرة لكن لا سبيل الى اثبات
الدايرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم ثابت احد
طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول فيحصل سطح

به خط

به خط مستدير حاصل من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها
بقدر ذلك الخط الذي ادير ولا نعني بالدايرة الا ذا ذلك السطح او ذلك الخط و
هذا البيان لا ينهض حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض
فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك
يمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتاديها الى المحال وعلى هذا القياس اثبات
الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدايرة والكرة واشالها بطريق الحركة انما يمشي
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه في العرف من
الفجار لا يثبت به الا الدواير العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتهما في
الحركة بل للفلاسفة طريقان اخران لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان
الشيخ في الشفا والنجاة بعد ان يثبت الكرة اولا بطريق لمّي مبناه على اثبات
للاجسام وان مقتضاها في البسايط من الاشكال ليس الا الاستدارة لتشابهها
بل الكروية على الخصوص لان شان ما لا زاوية له من الاشكال
البيضيه والمفرطحات يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز وتقدم الطول
والعرض والطبيعة البسيطة لا يوجب اختلافا ثم اثبت وجود الدائرة بسبب
قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدايرة
فانه اذا فرض الشكل المربع مستديرا مضرسا كان موضع منه انخفض منه من موضع

حتى اذا انطبق طرفا خط مستقيم على نقطة يفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى

عليه في موضع كان الموا ثم اذا انطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض

من المحيط كان اقصر امكن ان يتم قصره بجزء او اجزاء فان كان زيادة الجزء عليه بل

لا يستويه بل يزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل به

تبقى فرجة فليتدبر في الفرجة هذا التدبير بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير نهاية

ففي الفرج انقسام بلا نهاية هف على مذهبهم اشهر كلامه ولا صحاب الاتصال

فقد علم ان وجود الدايرة والكرة

واما من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب

المربعات حيث يلزم مساوات الاقطار للاضلاع لان المربع المركب من خطوط

اربعة ذات اجزاء كل يكون قطره اربعة فان تلاقت كان القطر مثل الضلع

وان وسع الجزء ساواهما وهو مع بالجماد او الاقل فانقسم من جهة الحركات

كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه

الاخر وكلاهما فوق طرفه في ثلاثة اجزاء فانهما ملتقيان على مقطع فانقسم

يكون حركة ما متى وبيان في الرعتين البطء والاخر فيلتقيان لا محالة سمتا

الجميع ومن جهة المسامتة والمحاذات كقولهم انه من المعلوم ان الشمس

بواسطة ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الشمس فاذا تحركت جزءا

تحرك اقل والا لكان ما سامته الشمس دايرة مساوية لمدارها على جسم صغير

وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذينا وتراه

غير الوجه الاخر الذي لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئي في حالة واحدة

ولكانت الشمس

ولكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنار بها ذلك الوجه دون الوجه الاخر

ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان الجسم لم يتناه القسمة فيه

فتستوي الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار ولاستوائهما في عدم نهاية

القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة ان مجموع المقادير الغير

المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعلى تقدير

نعم من ذهب الى

اللانهاية بالقوة يمكن فيه التفاوت كالمائة والالف الغير المتناهية وبينهما

التفاوت ما لا يخفى والحاصل انه ليس لاحدهما اقسام ما لم يقسم واذا

كل منهما صاحب العدد فكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل

اعظم وهكذا لا الى نهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام ان

المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه بالضرورة

واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان اتصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية

اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية الى

يعني نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا ذراع

والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقصة فمدفوع بما قيل من

انه اذا كان هناك اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض منها الى اخر يزيد

مقدار المجموع على مقدار احدهما وهكذا اذا انضم اليه بعض مرات غير متناهية

يحصل المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انصاف الذراع المتداخلة

المشاهية لم يحصل منها الا الذراع فصح كانت تلك الانصاف بالقوة على ان المقادير
اذا كانت متناقصة من جانب يكون متزايدة من الجانب الاخر فيكون المجموع
مع ان تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما لكونها مترتبة على
ما صور واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما بني على اشكال غير المربع والمثلث
الزاوية مما ينكره المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه
المحقق الفخري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث متساوي الساقين الذي على
اجزاء كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير بقدر جزء
واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم
ان يكون قطر فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل واحد مركبا من جواهر افراد ويكون الوسطاني
للمحدد واحد جانبيه خط اب والاخر ج د فاذا وصلنا بين نقطتي ا د بخط ا د
لكان مارا بالمركز وملاقيا بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلثة خطوط متصلات
فيكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحقق اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام
الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب
الجسم منه لزم ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلع وذلك محال وانه
ضرورة ثم نقل منها وجها اخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير مذكور في الهيات الشفا
فضلا عن ذلك الدليل او غيره وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفا وغيرها

ليس الا انه

الا انه فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية كل واحد منها يتركب من اربعة
اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت الاضلاع والقطر
متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من المعتزلة وافق الحكما في قبول الجسم الا
نقساما الغير المتناهية الا انه لا يفرق بين الفعل والقوة فيأخذ تلك الانقسام حاصلة
بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على ابطال مذهبه
بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا
والواحد منها موجود فاذا اخذ احاد متناهية منها امكن ان يركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقداريه متباينه في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة
ذلك الجسم الى اجزاء ساير الاجسام وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء
يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الابعاد متناهية
كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم متناهية لزم ان يكون نسبة المتناهي كنسبة المتناهي
الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم
والتاليف لا يوجب كليا ان يكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد
الاحاد اذ يجوز ان يكون الازدياد بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين
الا ترى ان ازدياد الزاويه على الزاويه في المثلث بحسب ازدياد الوتر
على الوتر مع ان النسبة محفوظة ليست فان نسبة الزاوية الحادة من المثلث

بمتساوي الساقين لقائم الزاويه الى الزاويه القائمة بالتصنيف وليست نسبة
وترها الى وتر القائمة كلا بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من النسب
الصم التي يوجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثله في الاحاد لان نسبتهما عدديه
قطعا واجيب عن الاول بان مجرد ازدياد الزاويه في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر
كما لا يخفى بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها وعند هذين
الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان مبنيا على السند الا
ان الغرض الشبيه على فساد ما صوره الغرض وعن الثاني بانه لما كان الجسما عند مركبين
من الاجزاء التي لا تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما عدديه فلا يكون صما فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي بوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت المقادير
ايضا مركبة من الواحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى الواحد فلم يبق الفرق
الا بكون الواحدات في احدهما ذات وضع وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب
تناهي الاجزاء اصحاب النظام عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء
غير متناهية في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز اخر وانتقال جزء غيره الى حيزه
فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول
بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يجزيه

الجزء القريب

١٧

الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا لكون القريب
ابطأ من البعيد والتزموا ان البطيء يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون
ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتهما فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة
على شكل دوائر بعضها فوق بعض
والتفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا تحركا لان
السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل او يسكن لا سبيل الى الاول
والثاني والا لزم عدم اللحوق او الانقسام فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا
تفكك الرحى قالوا وللطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون في المتحرك لا يشعر بهما
الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة زمان التفكك والسكون الى زمان
الحركة كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق الى اجزاء دائرة القطب او كنسبة فضل مسافة
السريع على مسافة البطيء يلزم ان يكون زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان
التفكك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يرى تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال الجسم وقبوله
الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا من مساواة الخردلة للجبل وكون كل
منها غير متناه للمقدار ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه
ومنها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحركة للمسافة يحتاج الى قطع نصفها
وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة ابدا وتلزم ان يكون الزمان
الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة

بل او نهاية توهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار من
بان شبه ذكره ابو ريحان البيروني متعرضا على ارسطاطاليس
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها جدا اذا
تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطيء اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع السريع
البعد المفروض بينهما ووصل الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك
الزمان بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى نقطة اخرى
وهكذا الى غير النهاية والجواب عنه ان المتحرك لا يتصف في اثناء حركته بفرد من
افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك
بحسب الخارج بالوصول الى احد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما
في زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا دحرجت الكرة على سطح مستو يكون
ملاقاتها دائرة منها بخط مستقيم منه بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط
وتركب الخط منها ودفعه بان يقي مماسة الكره للسطح في حال الثبات والسكون و
ان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير قار متلاحق الاجزاء
وفي كل آن من الانات وان كان تماسها بنقطة ولكن الانات كالنقطة وجودها
بالوهم والفرض لا بالفعل والقطع فالاستدلال بتجاور الانات تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ التنازع في النقط فان الحركات والازمنة كالتنازع
كالاجسام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى وان سبيل الان من الزمان الموهومة
بعينه سبيل النقطة من الخط و

١٨

من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة بان زوال الملاقاة لا يكون
الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية فلزوم تتالي النقاط والانات مم اذ زوال التماس
في الزمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في ان بينهما زمان [illegible]
الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اولا فلم يلزم محذور وتارة بان
المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط مم بل تنعدم نقطة وتحقق نقطة
اخرى وكذا الحكم في تتالي الانات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف
منه بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن اخر بينهما زمان فيتوجه السؤال بانه
كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح أبينهما تلاق ام بينهما [illegible]
والتفارق بين البطلان فان شئت فافرض الكرة من حديد وجسم من غاية الثقل
لا يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما بنقطة او بخط
فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي
النقطي لا يكون الا في آن فننقل الكلام بين ان وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا الان
وتعود الشقوق بعينها من راس والكل محال وكذا القول بتجاور الانات كما زعمه المتكلمون
فلم يبق متسع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرنا في الجواب واما الثاني فلان تجاور
النقاط واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يمكن اجتماعها في آن واحد
فذلك ايضا مستحيل باستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه مجتمعا
محمد الشهرستاني ولما سياتي حسب ما يقام عليه البرهان ان المتجددات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها

في وعاء الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فيكون النقاط التي كل منها في
آن مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الانات اللازمة لها على انه
وجائز مستحيل في ذاته ولانطباقها على الحركة المنطبقة على المسافة المنطبقة على
المتصل الوحداني لا بد ان يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المنطبقين
مركبا من الافراد المتشافعة المتجزية اصلا لزم ان يكون الاخر ايضا مركبا منها وقد
ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه من الجواهر الفردة فكذا حكم ما يطابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان متناهيا
فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام وجوابه باختيار
الاول والفعل بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف عند حد لا يتجاوز
فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللايقفي لا باللاتناهي بكم فهناك مغالطة
بالاشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء وما
في حكمه واجيب بمنع استلزام انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف
لكونها حالة من حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على
تحقيق مهية الحركة كما سيجي ان شاء الله فانتظره مفتشا كاستلزام حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة وكون الزمان
مركبا من الانات لكون الحاضر منه غير منقسم مع انفصاله عما مضى وما سيأتي
لعدمهما او امتناع اتصال الموجود بالمعدوم فاذا انعدم وجاء ان اخر منفصل

عنه بمثل ما ذكره

عنه بمثل ما ذكر واجاب حركة النقطة بحركة ما هي فيه كالمخروط تتالى احيان
غير منقسمة واقتضاء عدم الانات في ان يليه تتالى الانات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث الوصول في ان يلي ان الوصول واللاتماس كالان
وكون الحركة لا اول لحدوثها في ان هو المبدأ ولا في ان اخر بينهما زمان والالم
يفرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في شيء من المتحركين سرعة وبطء اذا اتفقا
في الاخذ والترك لكون كل منهما في كل ان يفرض من زمانهما في اين فانيهما
متساوية لا يعين الاخر ومنها اشكال طغرة الزاوية وهو من اعضل الشبه
في هذا المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على
طرف قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب
كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على
ذلك الخط المماس تحرك الى وجهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاذن
يتحرك فتحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان
يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها ووجه اخر ان الزاوية الحادثة ثم
محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة
فمن تحرك القطر ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بدون ان يصير قائمة لازديادها هو ازيد مما نقصت به عن القائمة
عليها ووجه اخر الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة

وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا فرضنا حركة الخط المماس
الحجمة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فيصير
القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير ان يصير مساوية لها وبعكس
ما قلنا اذا فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا فمن دون بلوغ
تلك الزاويه الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب
ذكيا حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر
الاستاد سيد الحكما سند العلما ما يشفي العليل ويروي الغليل من وجهين و
وجهين تركنا احدا لابتنائه على مقدمات كثيرة طويلة الاذيال من اراد الوقوف
عليه فليطلب من بعض كتبه دام افضاله واوردنا الاخر وهو ان الزاويه
المختلفة الضلعين لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم
ومستدير وهي انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون
الاعتبار الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي
زاوية مختلفة الضلعين وكذا العكس فانه اذا انطبق الضلع المستقيم من
المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفتهما فاما ان يقع المستقيم الاخر من
المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا
ينطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفتها وبالجملة يختلف حقيقة
الزاوية من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما معا وكون احدهما

والاخر مستديرا

الاستقامة [illegible] الفصل
والاستدارة [illegible]
المنوعة للخط [illegible]
[illegible]

والاخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير مختلفين بالمهية النوعية وشيء من
افراد احد المقدارين المختلفين بالمهية لا يقع في طريق الحركة في الاخر فالمتزايد بحسب
المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب مقدارا ما سطحيا او بالعكس
وكذا المتزايد في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة
جسم ما وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه وصار اكبر
انما يبلغ بالتدريج الى منتهاه جميع الافراد المتوسطة في القدر بين المبدأ والمنتهى
من ذلك النوع وهي التي يكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ
الى مساواة شيء من افراد النوع الاخر ولا يكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية وكذا
الانقصية يقال بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين
متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة
يكون عددية يعبر عنها بانية احدهما من الاخر بان يقال هذا المقدار مثل ذلك
المقدار وثلثه او ربعه او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي
يقتضي التجانس بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الاخر مع شيء زايد
وعلى ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لكل واحد منهما اي هو من صاحبه
وهو لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق
بين مقدارين مختلفين مهية وبهذا عرف ارشميدس الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة

المختلفين صح

مساواة نخ

بين النقطتين مع اختلاف الخط المستقيم والخطوط المستديرة ما بالفصول المنوعة عندهم اذا
تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا نصف كل واحدة من متفقة الضلعين و مختلفتهما
بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد وان يكون بحيث يمكن ان تتصف بانها
معها اذ الزيادة عبارة عن كون احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء يزيد به
عليه لانا نقول قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار اما اعظم من الاعظم بدون ان يصير
مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة متحركة بحركة الفرجار الى ان
ان يبلغ نصف الدور فيصير اعظم من القطر مع انها كانت اصغر منه بدون ان
يصير الوصول الى شيء من حدود الحركة مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق
بالتحقيق واعلم ان ما ذكرنا وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط
المستقيم والخط المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديباتها
على نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية والعددية ولكن القدماء ومنهم
ارشميدس على ان بينها يتحقق النسبة ولكن لا مطلقا بل الصمية بوجه دقيق فيتصف
بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساوات وساير النسب العددية وما
من ان النسبة نوع الاتفاق والتجانس يكون المراد منها العددية فقط دون
للصمية **فصل** في اثبات الهيولى اى جوهر ليس في نفسه واحد بالاتصال
ولا منفصل يقبل الصور الجسمية التي هي الممتد الجوهري فانه لا نزاع بين جمهور
العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولوية وسماها اى امر يقبل

الانفكاك

٢١

الانفصال والاتصال اللذين يطرآن في الحس على انواع الاجسام المحسوسة من حيث
هي اجسام ويقبل الهيئة النطفية والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك
الامر هو المسمى بالمادة او الهيولى والسنخ على اختلاف الروايات ووجودها على حسب هذا المفهوم
مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الابن من نطفة ابيه فلا يخ
اما ان يكون الطين باقيا طينا والنطفة باقية نطفة وهو حيوان وانسان حتى
يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا او نطفة وحيوانا انسان وهو محال واما ان يكون
بطلت النطفة بكليتها حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان
فمع ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء بطل بكليته
وهذا شيء اخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيئة
النطفية او الطينية بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت فيه هيئة انسان او هيئة حيوان
والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما الكافة لان كل من زرع بذرا لينبت شيء
منها وتزوج ليكون له ولد يحكم على الزرع بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره
بانه من مائه وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه بالجلي الصائب فظهر ان الهيولى
من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء
لا يتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين متناهية او غير
متناهية كما ذهب اليه المتكلمون والنظام منهم او اجزاء صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج
كما هو مذهب ذي مقراطيس او نفس الجسم بما هو جسم كما هو راى جماعة من الاقدمين او ارسطو من الجسم كما عليه

العبارات ل

والاجسام ل

المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة
بالتشخص كثيرة بالانفصال والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء اتفقوا على ان
ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام شيء واحد بالتشخص لا كثرة له في حد
ذاته بحسب نفس الامر محفوظ الوجود في حالتي الاتصال والانفصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي هو جنس للانواع
الطبيعية بوجه ماهية مركبة من جنس هو الجوهرية وفصل هو معنى قولنا ممتد في الجهات
الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج
او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل هو
مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي
على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما
اختاره في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر وابي
علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو جسم اذا طرأ عليه الا
نفصال اما ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شيء او ينعدم وعلى تقدير الانعدام
اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع بين الفلاسفة واختاره المصنف مذهب
المشائين فقال كل جسم فهو مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما
في الآخر يعني حلول الشيء في شيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده
في نفسه هو بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود ما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه

مما يرد

مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث يكون الاشارة الى احدهما
عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض والصور الحالة في محل واحد
بعضها حالا في بعض ويتنقض ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول
شيء في شيء عبارة عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا اعترض عليه بانه ينتقض بحلول
الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويختل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود الاطراف
وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان الاشارة الى الطرف
اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هو طرفه
واكتفى باتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن لاتحادهما
وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما ذكر هذا اذا كان المكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما
اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا
ان يقال المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وبهذا يخرج
الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول بالاختصاص الناعت

مواطاة
واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل النعت على المنعوت به
فلا يصدق عليه شئ من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على
المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه
بل المعروض بعارضه وما اجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي و
غيره محل تامل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل و
لا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم
وكذا في اشباه ذلك اقول فعلى هذا اللزوم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم
بل الاسودية وفساده بين ثم لا خفاء في ان صور الاختصاص الذي هو للنعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بل بديهي وهو كاف في المقصود
وان لم يكن مهية معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد عرف الحلول
بتعريفات اخر ليس شئ منها خاليا عن الخلل ودفع بعض منها بالتزام امور مخالفة
لظاهر الامر والتطويل في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل يسمى المحل الهيولى الاولى
والحال الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء
والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا انحاء قسمة الجسم الاجزاء المقدارية
ثلثة انفكاكية تحدث كثرة بالفعل في الخارج لا تخرج جزئياتها فيه الى الفعل
اللامتناهية العدد منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء
وهي منقسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث كثرة في الوهم كلية وعقلية

كلية تستوعب

كلية تستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة
اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض عرضين مختلفين سواء
كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماستين او محاذاتين
في جسم واحد فبعضهم الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل
والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدا الانفصال الخارجي بل يستلزم حكم العقل
بالثنية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما له في الخارج حكما
صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها نحو اخر من القسمة بهذا الاعتبار
والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرئ على الجسم بعد عروض المقدار الجسمية
التعليمية التي بحسبها يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها وليس لنفس المقدار
التعليمي تهيؤ القبول لها بل هو تهيئ واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة
سواء كان ابطل من الجسم او بقيته كما اشرنا سابقا من ان ما يصدق عليه
مفهوم المادية مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه لكونه ذا
كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته وان كانت
نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في كونه منقسما واما الفرضية العقلية
فانها وان لحقت المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها كونه ممتدا مطلق الامتداد
مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية بالحقيقة فهي بعرض الجوهر الجسمي

بلغ
لذاته والاجسام بما هي اجسام لا تتفاوت في صحة قبولها الانقسام اللهم الا
لمانع خارج عن كونها اجساما كما سياتي بيانه ولفظ القبول يطلق بالا
شتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف بامر سواء كان وجود الموصوف
متقدما على وجود الصفة بالزمان اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال
له القوة والاستعداد ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل
له بعد مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا يجامع الفعلية
والحصول في شيء بل اذا طرءت عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل
العدم والملكة وان عرض لهما تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول
وما يقال من ان القابل يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرنا اذ ليس المراد منه
ان القابل في وقت كونه قابلا او من حيث قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى
ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن القابل
قابلا وهف وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين
كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين غاية
الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا مشهوري وللامكان بالمعنى الاول اي
اي الذاتي نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا
يطلق عليه لفظ القبول ايضا فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل
يحصل

اذا حلل

اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية الى مهية ووجود يحكم بان الوجود
ليس ثابتا للمهية من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة
نحوا ما من التاخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر كالابداعيات
فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع
وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهو سلب
ضرورة الوجود او العدم غير منفك عنها حين وجوداتها لكن كل واحد
من مفهومي القوة والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية
التي بازائه يوجب اختلاف حيثيتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني
او بحسب الانقسام الخارجي وسياتي زيادة ايضاح ولفظ الاتصال
يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقة فهو اثنان احدهما كون
الشيء في حد ذاته ومرتبة مهيته صالحا لان ينتزع منه الامتدادات الثلثة
المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت للجسم الجسمي في حد
نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد مع قطع النظر عن
جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ
لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة الجوهرية او
مؤلفا منها ومن جوهر آخر على اختلاف رايي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على

اسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ فى فصل من فصول الهيات الشفا معقود لبيان ان المقادير اعراض فهى مقادير بهذه العبارة واما الكميات المتصلة الابعاد اما الجسم الذى هو الكم فهو مقدار المتصل الذى هو الجسم بمعنى الصورة لا يق لما كان الجسم فى حد نفسه متصلا لامكن فيه فرض شيء دون شيء ولكان قابلا الاجزاء المقدارية فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره بواسطة لانا نقول لا نم ان مجرد امتداد الجسم فى ذاته يساق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم فى مرتبة ذاته ممتد فى الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه الى مبلغ خاص ذلك المعنى انما يحصل له فى مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ فى التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله فى المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ولحد او كثير وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه بعد فرض وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر ويق لذلك المقدار انه متصل بالثانى بهذا المعنى والثانى كون الجسم بحيث

يتحرك بحركة

٢ والرابا كاص

يتحرك بحركة جسم اخر ويق لذلك الجسم انه متصل بالثانى بهذا وهذا المعنى من عوارض الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو فى مادة كاتصال خطى الزاوية و اتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات بالعظام او بالجملة كل مماس يكون عسر القبول المقابل المماسة اذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكل لا يجتمع المستعد له من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين واذا اعيد الكلام الى مبدأ تينك الجهتين ينتهى بالاخرة الى جهتين فى حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون بالقوة ومن جزء اخر به يكون بالفعل فصار كما ترى برهان اوادان يكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له فى حد ذاته حيثيتى الفعل والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا يعنى ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية زمانية والدليل عليه قوله والا اى وان لم يكن شيء مما يقبل الانقسام من الاجسام التى يلينا كالماء والنار قبل الانفصال متصلا حقيقيا كما انه متصل حسا لزم الجزء الذى لا يتجزى او ما يكون فى حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسيعلم من كلام المص ابطالهما بمثل ما مر من بيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهائه الى الواحد الذى لا كثرة فيه بالفعل فتام

٢٥

يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا تاد عساه

وههنا بحث وهو ان الذي يثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما متصل واحد بلغ

او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء الذي لا يتجزى او مما في حكمه

مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين قلنا ان نختار الشق الاول الثاني ونقول انه

مركب من الاجسام الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس شي

منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذيمقراطيس من ان مبادي

الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي و

ان كانت متصلة في انفسامها منفصلا كل منها عن الاخر لكنها غير قابلة

لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان مدار اثبات الهيولى بهذا الدليل

على طريان شيء منها على ذات الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال

الاجسام الذيمقراطية بان كلا من القسمة الوهمية او الفرضية او التي

باختلاف عرضين قارين او غير قارين او غير قارين بحيث كثرة في المجموع

متشابه ومتشابة للكل في الماهية والافراد المتماثلة متشابهة في الاحكام بحسب

نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة على جميعها وان منع بلغ

عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث

هي هي فاتصاف تلك الاجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها

المتصلة بالانفصال لمهيتها والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف المتصلة

تلك الاجسام

تلك الاجسام بالالتحام كك وان صدها عن الفصل والوصل صادا لاحق وعاق

عنها عايق خارج فهو لا يوجب انفكاك حقيقتها عنهما فاذن اتصال كل من تلك

الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية وانفصال كل اثنين منها عن جواز

طريان الاتصال بينهما عليها فهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا

المذهب ومما يجب ان تعلم ان الحجة المذكورة لا يبتنى على كون تلك الاجسام متحدة

المهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس ح

جدلي اذ على تقدير كون الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها النوعي هو

الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة اخرى نوعية والمقصود اثبات

ان الطبيعة الامتدادية بما هي هي لا يابى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى

المادة ومع قطع النظر عن هذا النظر فجسم مفرد منها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة

الى اخذ كونه مماثلا لجسم اخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية معه في الطبيعة

النوعية يقتضي ان يصح عليه وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الاخر في مجموعها

منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما تحقيقا بمعنى اشتراك

الكل وجزئيه في نوع واحد واعترض عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان

ما يقبله الاجسام الذيمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا فالقبول

ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في نفس الامر ولا يمكن ان يقاس عليه استعداد طريان

الاتصال والانفصال فان مقتضى كون كل ما صح لفرد ما من افراد الطبيعة النوعية

صح لنا ان الافراد بحسب نفس الامر الممكنة ليس الا امكان الانفصال الفرعي لها بل لا عن الانفصال الفطري
لما ملاعن الاتصال الا كما بنا استعداد بالفعل بان الانفصال ولا الاتصال الخلقي
بنا طريان البرهان على ثبات الهيولى هذا وجه كان ذلك بالقسمة الانفكاكية عن اهل الحق

٢٦

علمت
الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهرين ممتدين وهذا هو المحوج الى الهيولى الاولى
ومجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال
اى ما هو متصل بذاته وكذا مجرد كون الشئ متصلا بنفسه دون حدوث هذا المعنى
فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان امكان العدم وكذا
حصول الوجود فى المجردات لا يقتضى ان يكون لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل
المحوج الى القابل استعداد العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين
المعنيين فان امكان شئ بمعنى الاستعداد لا يجامع حصوله فله قابل اخر غير ذاته
بخلاف امكان شئ بالمعنى الاخر فانه لا يابى الاجتماع معه والا لا اجتماع اصلا
فلا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشئ غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول
القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد
وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر فى
بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجى عن الجوهر الامتداد لذاته
لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرق بين فرض
الانقسام فيه وبين فرضه فى المجردات ولا شك ان الانقسام الوهمى من المعانى الانتزاعية
خصوصا اذا كان منشاء اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان
فانه عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمى غير قابل للانقسام الخارجى وايضا توهم القسمة
لا يوجب تجويز وقوعها فى الخارج وتجويز العقل وقوع شئ لا يساوق امكان
ويلزم من هذا

٢٧

ويلزم من بيان اثبات الهيولى فى الاجسام كلها ويتبين الملازمة بقوله لان
ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار
اى الجسم التعليمى واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة
متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا يكون هناك
متصلان بالذات احدهما جوهر والاخر عرض متحدان فى الوضع والاشارة
ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض تبعية اتصال الجسم التعليمى
فيه انك قد علمت ان الجسم فى مرتبة مهيته وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل
للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلثه وهى الطول والعرض والعمق
وفيه ان هذه الابعاد ليست موجودة فى الجسم بالفعل والجسم التعليمى موجود فيه للجسم
بالفعل وقيل فى الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها
بالعرض ثم اما ان يراد بالجسم التعليمى نفس تعين امتداد الجسم وانبساطه فلزم ان لا يكون
من الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها الى
الجهات المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله على
الصورة الجسمية وهذا هو الذى اختاره المحققون ويوافقه كلام الشيخ فى الشفاء
والتعليقات وكلام بهمنيار فى التحصيل وتوضيحه ما افاد بعضهم من انه ليس فى الجسم الا
ممتد واحد فى الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد فى الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداداته
تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار

وتحدده

صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما

واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه

انه لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر وهو الجسمية وعرض

هو تعين الامتداد وما اجاب عنه بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب

من الجوهر عند القدماء والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن

المركب من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ والموضع في تعريفه بدل المحل

والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب

من الصورة وحيثها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى وان لم

يكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم اليها لكنها انما

يكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من

حيث المجموع فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا من جوهر وعرض

لم يكن جسما ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا

له وحدة اعتبارية فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة

على ما بين في موضعه وبما ذكرنا لا يندفع هذا والصورة المستلزمة للمقدار او معنى

اخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة

والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذ لم يكن سلبا محضا والانفصال

اما ان يكون وجوديا ان كان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة ان

كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل

معنى اخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي

هي احد جزئي الجسم الجوهريين على رايهم حججا الاولى ما ذكره المص وتحريرها انه لا شك

ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في نفسه هو المقدار وعلى كل

من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران

اي الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل الاتصال والانفصال

يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذي هو

الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال والانفصال لزم ان الشيء يقبل نفسه او المثلين احدهما

لازم والاخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل ضده او عدمه او ضد لازمه

او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي باسرها باطلة وكذا المقدم فالقابل

للاتصال والانفصال في الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل بذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان

متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل معنى اخر هو

المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعدما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا

باتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل له

فليس هو بجسم الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة الجسم ولا كل

حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء اخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء لا محالة

جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهرا فلبقائه في حالتي الاتصال

والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا يلزم من بقائه بقاء جوهر معه يبقى
هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض ام لم
يبق هو المط واما كونه محلا للجوهر الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية يصير واسطة لاتصافه بتينك النعتين بل ان اتصافه بالوحدة
الاتصاليه والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالوحدة والصور الكثيرة اذ المعنى
بالوحدة الاتصاليه والكثرة الانفصاليه هو الصورة الواحدة والصور المتعددة
لا غير كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا
كانت الصورة الممتدة بنفسها نعت الجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها وفي هذه
الابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي هو بمعنى الممتد
الجوهري ونحن لا نم في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من فصول الكم وما سواه
ممنوع وما قيل من انك اذا شكلت الشمعة باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء
اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا يخ عن تفرق اتصال و
توصل افتراق فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة تجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة و
اذا جعلت مستطيلة تفرق فيها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع تفرق
بلغ اتصالات وتقطع لا امتدادات كيف يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي هو
يبطله الانفصال ثم يعود مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عند
توارد الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو وكل

ما لا يتغير

٣٦

ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي يبطله الانفصال عرض
البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا
هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة
لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكر ثم
من حديث تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه الابحاث الثلثة في الحقيقة
ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات
واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث لا يتصور بدون
قابليه للابعاد الثلثة على نعت الاتصال ولهذا حد بها ولو لم يكن متصلا في
مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة العلائية جسم در حد
پیوسته است که اگر گسسته بودی قابل ابعاد نبودی والحاصل ان نفس ذات
الجسميه بما هي هي لو لم يكن متصلة في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من العارض قبل
كانت بحسب الوجود اما من الجواهر عن الجهات والابعاد وتماما لفة الذات
الجواهر الفردة المتشابهة او غير المتشابهة ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات يلحقها
الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية فكلاهما باطلان فقابليتها
للابعاد انما يتصور اذا كان متصلا بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته
فهو جوهر فثبت ان الاتصال الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان
هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من

جوز تركب الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد ما الامتداد وان كان حاصلا في حل
حقيقة الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لا يقال نحن نجزي الكلام في الجزء
الاخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على المتامل لانا نقول بعينه هذا
منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة باتصال يحصل لها
من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست ولا منفصلة فليكن الجسم او جزءه ايضا كذلك
واما قولكم لو لم الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما يستفاد من
كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله
في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع
وانما يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز
ان يكون الجسم دائما اما متصلا باتصال عارض او منفصلا بانفصال كذلك حتى لا يلزم
خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة مع عدم خلوها
عن الحالين في الواقع فنقول ظهر ان قابلية الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون
القابل متصلا في ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا
الانفصال من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر
متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف الجسم بالقياس الى عارضه
فان له مرتبة وجود متحقق في نفس الامر فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال

والانفصال

والانفصال والتعلق بالاحياز والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية
نفس ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى مرتبة في
نفس الامر يكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير ذلك واما لو كان جسما
فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني
بان بقاء الجسم بنوعيته في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا
انما يلزم المنافاة لو بقي بشخصيته في تينك الحالتين وليس كذلك واما القول بان كل ما لا
يتغير بتغيره حواب ما هو فهو عرض فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واذا
تبدلت الاشخاص بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية
وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص وعن الثالث بانا لا نسلم
ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي
لا غير يطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هب
ان الجسم لا يخلو عن اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه
وهو القابل للانفصال الا ما سميتموه مادة ولا بحث في قولكم انه لا يبقى مع الانفصال
لان الذي يبطل بالانفصال هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال
كما مر يطلق على المعنى الاضافي الذي يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء كانا
متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء
وهمية فيقع عليها انها متصلة بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين ما دين

اوغير متمادين فيتق ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولاشك في عرضية الاتصال
بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون جزءا لامر جوهري
محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح
خاص لا يفهم لكافة من لفظ الاتصال وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل
ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال
بل الانفصال يقابل الاتصال بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه
في الحالين واما ما يقال ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد
غيره نقول هذا فان هذه اطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتني الحقايق العلمية عليها وهذا
مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات لا يوجب زيادة البعدية على البعد
والطول على الخط واطلاق صيغ المشتقات بهذا الوجه شايع في باب الامور العامة
كالموجود بما هو موجود فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر و
الكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير فكيف حكمتم
بجوهريتها قلت ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع وجود الهيولى فاذا لم يكن
المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار ونقصانه من غير ورود مادة عليه او
انفصالها عنه فان زيادة المقدار على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم و
نقصانها نقصانها فيرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله
عنها واجتماعها الاحقيقيين واشباههما بالقمقمة الصياحة اذا وقعت في النار

في غاية الضعف

في غاية الضعف وكذا الاستدلال بالقارورة الممصوصة اذا كبت على الماء سيما ومثل شوهد
عند الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا نسلم انه الى الحكم بان الماص لم يبط من الهواء
بقدر ما يأخذ منها حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه ممن جرب
رشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن
واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم
مجيبا على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكهما في الجسمية هو اشتراكهما في نفس المقدارية المشتركة
بين المقدار الصغير والكبير واختلافهما في المقادير هو اختلافهما في خصوصيات الكبر والصغر
وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زايد على المقدار بل بنفس المقدار فكذلك
اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغر والكبر بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف
بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس
الشيء على ما هو رأي شيخ الالهيين والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون كون
جوهر اقوى من جوهر اخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالم المثال
الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون حواسه اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان
اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا تمايز
بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم في كونهما تفاوتا بالكمال
والنقص في نفس الماهية سواء كانا في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية
والحيوانية على ما ذكرنا وسيأتون بعدهم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض

النص على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكما الاقتصار في تصحيح المعاني على مجاري العرف
واقتناص الحقايق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق
حيث حكم ببساطة الجسم وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من
جوهر سماه هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض مخالفة
بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد
بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحيه فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكالها
مقدارية ثابتة هو جوهرها لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب
المقادير في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر منهما
هو الهيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق
وهو الذي يعبر بالنسبة الى الهيئات والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة
الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الاخر فان كلا من
الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ لكن
كلامه في بعض المواضع من المطارحات وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى
ما هو من عوارض الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون ممتدا
بذاته وامتدادا جوهريا سوا كان مقدارا او غير مقدار واما التنافي في تركب الجسم و
بساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي
الممتد كما اشرنا سابقا احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو المعنى على الاطلاق الذي بحسبه

يعم فرض الحدود

يعم فرض الحدود الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والاخر المقدار وهو المصحح لفرض الابعاد الموهومة
المشتركة الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والاخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا تعين
فيه جسم وجسم لا يكون بحسب ان الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا ولا كلا ولا عادا ولا
معدودا ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولهذا اشتهر انهم قائلون بامتدادين وليس
كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون
تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهيا كان
او غير متناه اي المقدر الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه فهو
غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق منهما عندهم حال تخلخل الجسم وتكاثفه
حين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل المقدار وههنا يتبدل عوارضه
التي هي مراتب الانبساط في الطول والعرض والعمق واما الشيخ الالهي فانه انكر ثبوته بالمعنى
الاول مطلقا واستدل في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان بامتداد
جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا لا ان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان
فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جايز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذي
ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد
عرضي واخر جوهري فكلي نوع لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه
فلذلك جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبتت
عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم

وفي جزئه وما في الكل اكبر مما في الجزء فيكون قابلا للتجزئة للانفكاك كما مقداريا لا شك
فليس في كل الجسم المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد
كما كان فهو اذن صار زائلا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض
وهو خلف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي
العقلي فنختار ان الممتد المقوم للجسم العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج
وان اراد به الكلي الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل فنختار
انه كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره الى اخره قلت ما ثبت عرضيته
انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العارض
ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص
الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو
مذهب الفارابي او بارتباطه الى الموجود الحقيقي كما هو ذوق جماعة والاعراض
القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم
وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب
ان لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من اللوازم
والامارات لها فاذا صار ذلك الممتد جزئيا متعينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض
فهو اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان متعينان

احدهما

احدهما جوهر والاخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر عند اتباع المشائين
من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام وايضا اذا تعين الممتد
الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما بنفسه ولهذا او ازيد او انقص
وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى تعين بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه
الاول بان الامتداد اي الممتد بنفس ذاته المقوم للجسم العيني امر متعين لذاته
مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعينات المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي
الابهام المقداري وهو غير الممتد المقوم للجسم العيني المخصوص الذات والتشخص في مرتبات التقدير
والتشكل لكن ليس ان هذا الذي ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر حتى
يلزم ان يكون في الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا متحصل منه ومن التعين المقداري
ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجسم العيني مركب
من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي
الذي اختار انه مقوم للجسم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو
ذكره في الدليل اما الاول فظ واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء
الجسم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي
ثبت عرضيته بالتبدل وليس في الجسم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجسم لتبدله
مع بقاء الجرمية وان كان للجسم امتداد عرضي باق والاخر زائل فذلك مح لانه
ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث فمثله جواب عن

دليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده اقول فرق
بين تركيب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركيبه من موضوع
وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات القائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين
المتقوم كل منهما بالاخر مع تبدل احدهما غير صحيح عند العاقل بخلاف الجسم العيني المتقوم
من جوهر وعرض فانه مما يجوز عنده بقاء العيني ببقاء احد الجزئين بعينه والجزء الاخر
لا بعينه بل بعود الامثال فما ذكره المحقق لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكرنا
ان الشيخ الالهي اعترف بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه
الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك معنى اخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد
علمت ان للممتد معنيين احدهما ما هو الصورة الجسمية عند المشائين والاخر المقدار
والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية
المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق والى عرضية وكونه جزء للجسم في
التلويحات على ما حققنا وحاصل الكلام انه لما ثبت الصورة الجسمية عند مثبتي الهيولى
على ظنهم امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف يتقوم جسم عيني بامر مبهم في الواقع
واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق في
الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا يابى عن الحمل على كثيرين
فكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى
ذينك الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه و

المقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رايه واما ما ثبت عرضيته
عنده في ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول او العرض او العمق وليس شيء منها
مقدار الجسم بل هي عوارض المقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد علمت انه
ممكن ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين ولا يتمشى الاستدلال على عرضية المقدار
الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد اذا تكاثف او تخلخل واما الجواب
عن الوجهين الاخيرين منه على ابطال الممتد بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة بعد
تحقق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا او جزءا او زائدا او
ناقصا او غير ذلك فيكون على ذكر البحث الخامس سلمنا ان في الجسم بالاعتبار الا امتداد
امور ثلثة الاول جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والاخيران عرضان فيه زائدان عليه
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد الاشكال عليه لكن
لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم ليس الا
ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو
غير لازم فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية
مع تالفه من متصلات منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا

متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي فمحال
لاحد ان يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل انما ينافي وحدة الاتصال
فما كان متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالممتد الجوهري باق
في الحالين والزائل انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه
على ما ذكره بعض الاذكيا بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس تحصله
وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق للتشخص بل هو
عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص والوجود ووحدته
يوجب تعدد الاخر ووحدته هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك
لما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه
الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء
الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون
لبعض من اجزائه وجود وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها
فيلزم المفاسد التي ترد على اصحاب لاتناهي اجزاء الجسم واذا طرا عليه الانقسام
وجد موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا موجودين
حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل الواحد لا تعين لها
الا بحسب الفرض وهذان التعينان بحسب نفس الامر او بدونهما مع امتناع
ان يكون وجوداهما حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما
حال الاتصال

٣٥

حال الاتصال ام لا لا سبيل الى الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين
والوجود فان التعين الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال
ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة توجد بوجود ثم يزول
عنها هذا الوجود ويوجد بوجود اخر وهو ايضا خلاف المفروض من ان الوجود
نفس الموجودية المصدرية المنتزعة عن الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور
تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال
بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما
وتعينهما حين الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال
من القوة الى الفعل يصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك
الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له وللطارئ معا جوهرا
اخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص
الموجودة او مستلزم له وتوحده عين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال
والانفصال عبارتان عن توحد الموجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نشاهد
كم في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية و
مثلا الموجود الواحد وحدوث الموجودات المتعددة وعكس ذلك حين
الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات وما بالعرض في الاتصاف بهذه الامور
فنقول لا نسلم ان الموجود بوجودات متعددة او المتعين بتعينات متكثرة ما

الانفصال بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض لا
الموجودات والتعينات هو حقيقة للمقدار اولا وبالذات وبواسطته يصير الجوهر الممتد
متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار واحد وله تشخص واحد
فاذا طرا عليه الانفصال انعدم هذا المقدار المعين ووجد مقداران
اخران ووجد كل واحد منهما وتشخصه غير وجود اخر وتشخصه والممتد بمعنى
القابل للابعاد مطلقا لم يتغير وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد
حقيقة منحصرة في شخص واحد له بحسب المساحة وهو ما حواه السطح الاعلى من الفلك
الاعظم سواء كان في اتصال واحد او اتصالات متعددة حادثة او
قطرية وهذا الشخص الممتد له تعين واحد شخصي مستمر وله ايضا تعينات ذاتي
مقدارية اخرى متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقداره وهذا كان هيولى
الاسطقسات عند كم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية مع مراتب تعدد
الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال فان قيل الهيولى
لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقائها ذاتها حين تعدد الاتصال و
وحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح
اجرائه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد فان معنى ابهام الذات في
الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق انها لا تعين لها ولا تحصل
في ذاتها ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما يتصف بشيء من تلك الا

بسبب اقتران

بسبب اقتران الصورة بها اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن
التشخص بل يستمر باستمراره ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين و
الوحدة غير معقول انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة
الصور فلها تعينات تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي قلنا ان نقول في الجوهر
الممتد انه متعين الذات مبهم وحدة الاتصال وكثرته وله تعين ذاتي مستمر وتعين
مقداري متبدل على طبق ما قالوه في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب
عن الشبهة المذكورة هو انه لا شبهة لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم
حين طريان الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع
الاتصال يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله ثم نقول ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي عند
المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا زال
عن الجسم فلا بد من اشتماله على جزء غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى
وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع
مترتبة حسب قبول الجسم لانقسامات بانقسام غير متناهية مترتبة كالنصف والثلث
والربع وغيرها فينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات
ويلزم منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء
الجسم هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والفطن

الفائق ليظهر لك جلية الحال وانته ولى الجود والافضال البحث السادس ان تعدد
الجسمية بعد وحدتها لو كان مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة ثمادة المتعدد
ان كانت واحدة لزم كون الشئ واحد احيان متعددة وجهات مختلفة وان كانت
متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال او منقطوا بحسب الذات
فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها
فعلى الثانى يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل فى المواد كل حادث مسبوق بمادة قابلة
لها وهى ايضا حادثه على التقدير المذكور ومع ذلك فهو ينافى مقصودهم
من امر يكون باقيا حالتى الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكليه
والوصل ايجادا فلو كان التعدد واقعا فى المادة بحسب الفطرة لكان
الفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله الانقسامات الغير المتناهية
اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند حد لوقف عدد انقسامات
الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت
واحدة فى حد ذاتها وشخصيتها ولكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد و
المقداريه وتخصص الاحياز والجهات وحصول الفصل والفصل والوحدة والتعدد
بالذات بل انما تتهيأ لشئ من تلك الاوصاف بالعرض بعد تهيئها وتعينها
المستفاد من قبل الصورة الجسمية فلا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى المتفاوتة

فى مرتبه

فى مرتبه ذاتها او متالفة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية
كانت او غير متناهية كما نبهناك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان
ذاتها الاعم من الاتصاف بشئ من الاوصاف المذكورة فى نفس الامر وان كان بواسطة
الصورة فنقول ان الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتيه ووحدة
اتصالية فاذا طرء عليها الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال لذاتها
وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هى الوحدة المشخصة
او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجرمين الحادثين
عند الانفصال واحدة فى ذاتها متعددة بتعدد الجرمين وهى محفوظة الوجود
فى جميع المراتب باقية الذات فى حالتى الاتصال والانفصال غير حادثه
شئ منها لئلا يلزم التسلسل فى المواد الحادثه ولا متكثرة بتكثر الانفصال فى ذاتها
لئلا يلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الفعل والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى
لا تقتضى شيئا من وحدة الجسم واثنينية ولا مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا
ايضا تاباها فهيولى الجسمين اللذين احدهما فى المشرق والاخر فى المغرب لها
وحدة ذاتية تجامع اثنينيتها وحصولها فى الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة
عبارة عن قبولها الاجسام المتعدد للوصف بالوقوع فى تلك الجهات والاحياز
بالذات فوحدتها الشخصية لا ينافى الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال

فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة وحدة
المتصل معنى وجودي نفي الكثرة انما هو من لوازم الحجة الثانية لهم ان الجسم من حيث
هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول السواد
والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشئ من حيث هو بالفعل لا يكون هو من حيث
هو بالقوة لان مرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشئ الواحد من جهة واحدة
لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود
او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا اخر فاذن الجسم مركب مما عنه له
القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان
نقول الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو من جهة ذاته بالفعل لا يكون بالقوة.
فالجسم لا يكون بالقوة لقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس اخر من الشكل الثاني
وهو ان الهيولى بالقوة ولا شئ من الجسم بالقوة فينتج لا شئ من الجسم بهيولى و
لزيادة التوضيح نقول لا شك ان الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك
القوة لا يخلو اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر
يقارنه او قائمة بذاتها فلما كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في الجسم هو بعينه
نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا فهمنا الاتصال فهمنا
استعداد الامور كثيرة وما امكنا تعقل الاتصال دون تعقل هذه الاشياء وليس كذلك فهمنا
وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكانت صورة الجسم عرضا ولو كان

الاتصال

الاتصال حاملا للقوة لا يصح ان يعدم عند حدوث فيما يقوى عليه الى الفعل
فوجب ان تبقى مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها
لكان الامكان جوهرا مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة
غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بل هو الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكل ما غير الصورة هو الهيولى وهذه الحجة والحجة السابقة
متقاربتا المأخذ والاعتراض عليهما من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول
ان قولكم ان الجسم والاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ يلزم ان يكون
هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال
باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام فيها
فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متحصل بالفعل فيلزم ان يكون
شئ واحد بالقوة وبالفعل معا قلت الحق الصحيح كون الشئ واحد من جهة
واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله
قوة شئ اخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين.
وكثيرا ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات اقول
في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلا بد لها من مبدأ
لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما ولكن لا يكون

على ما يحتاج اليها حفظ من الثبات فانها عدم شيء عما من شانه ان يكون
وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في
قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في
اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء
فلا يمكن ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات
تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون به
هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو بالقوة والفاعل
بالعلة التي يفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغاية بالعلة
التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم يكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة
الفعلية لا يستفاد منها والا لكان شيء واحد مبدأ الحيثيتين مختلفتين
بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين
هما منشأن لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال
به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو بالفعل وهو الصورة الجسمية فالجسم
مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية اذ هي من حيث
مهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى القياس الاول لهم وهو قولهم
كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منسوخة بقياس من الشكل الثالث
وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون

لها قوة

لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية
وان كانت مجردة ذاتا لكنها مادية فعلا وكان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا
باعتبارين فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما
هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها العام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة
الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة
في كل شيء يرجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية يرجع الى القيوم عز جده ومن هذا الاصل
يندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور
كما سياتي ان شاء الله العظيم الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وهي ايضا مستعدة فيلزم تركبها من صورة بها يكون بالفعل ومن مادة بها
يكون بالقوة ثم ننقل الكلام الى مادة المادة وهكذا الى ما لا نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في
الشفا في دفعه ان الفعلية والقوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد في الموجود جهتان لها
متمايزتان باحديهما يكون بالفعل والاخرى بالقوة اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا تاجيا
نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة
والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة فهي بما هي بالقوة
كل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس
الى الخارج اذ الاستعداد انما هي استعداد شيء لشيء اخر له في حد نفسه حقيقة ويحصل
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات

فعلية
في الهيولى
وليس

بالفعل هي

التدبير جزء المفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر المحض لا يصح ان يكون عرضا لان الانسان كان عرضا لا يكون الشيء جوهرا محضا بل مجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد له لان الاستعداد للشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فاقول فكثيرا ما يطلقون الفاظا لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرونه من عنوانات فصول الاشيا الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل الانسان والحساس المتحرك في فصل الحيوان وغرضهم ما يترتب عليه تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فلعل هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تعريف الهيولى كونها بحيث يلزمها لذاتها القوة للصور والهيئات لا انفس تلك الاضافات واما قول القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فان يكون حاملا لما هو قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول شيء خاص واما القوة المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشيا الغير المتناهية فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم والا لزم تناهي مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصح ان يكون عرضا فان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات العشر اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر

بالعرض بهذا

بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون جواهر بحسب ذواتها ولا اعراضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والحقايق الغير المتأصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام

الحجة الثالثة ان الجسم مهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل مهية لها احد اي جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يحاذيين جزئين خارجيين هما مبدأهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن الجسم مهية تقبل الانفصال بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم فصله مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرأ عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم للنعت الاتصالي مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى الاولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة المأخذ من الاوليين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر بالتأمل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق وملهم الصواب

الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه برهان الخاص

وتجريده بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع
الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة
بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هي الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب
علته مناسبة مصححة لصدوره غيرها ولايجاده اياه دون غيره وتلك المناسبة (عنها دون غيره)
مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا
وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها
وبين واحد من العقول امر له مناسبة بكل واحد منهما من حيثية وهو الهيولى
اذ هي من جهة كونها غير ممتد بحسب ذاتها يناسب ان يوجد من المبدأ المفارق
ومن جهة قبولها للامتداد يصير واسطة لصدور الممتدات عنه اقول كل هذا مبني
على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما صرح به حيث بين
كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدو والرجوع ويجيء في بحث التلازم بيان تقدم
الصورة على الهيولى وقد نص الشيخ في الشفا بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فيكون متقدمة على الهيولى وما ذكره من عدم المناسبة بين
الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما لكن لا يلزم منه ان يكون
الهيولى واسطة لصدورها الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية
فيجوز ان يكون وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما
من الحيثيات والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينها وبين الابعاد والاجرام

فيصح صدورها

٤١

فيصح صدورها عنها بلا توسط شيء الحجة الخامسة هي ان الفلك يلزمها شكل طبيعي معين
ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما للنفس
الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك هف او لامر اخر
فهو اذن اما حال في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك
الامر حالا فيها فان لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين
وان كان لازما عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فهو اما جسم اخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور وقد بطل
واما لقوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كانت من اللوازم عاد
السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند المفارقة عدمت
لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو
بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب ان يزول الملازمة لزوال ما يقتضيها
وذلك محال واما الشق الثالث وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية
عن الاجسام والجسمانيات فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الا
جسام نسبة واحدة فلم يكن اقتضائها الموصوفية بعض الاجسام
بالفلكية اولى من اقتضائها لتلك الموصوفية في ساير الاجسام فلا بد لحصول

الاولوية من مخصص مختص بالفلك لم يكن حالا فيه فيجب ان يكون الفلكية
انما لزمت جرمية الفلك بسبب شي حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية
وما يلزمها فيه فذلك الشي يقتضي لصورتين معا فلا جرم صارت مقارنة
الفلكية بجرميتها مقارنة واجبة فان بجرمية الفلك محل هو المسمى بالهيولى
ويجب ان يكون مخالفة لهيولى ساير الاجسام والاعادت المحالات
المذكورة واذا ثبت احتياج اجسام الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام
العنصرية اليها كما في عكس ذلك حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى
برهان الفصل والوصل مثلا ويطرد في سايرها بالبرهان الذي سيجي فثبت احتياج
الاجسام كلها الى الهيولى وهو المطلوب فهذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب
المباحث المشرقية قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا
من شي من مقدماتها واقول انها مقدوحة اما اولا فلتوجه هذا
السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك
ولزوم الدورية والحركة لبعض اخر منها ولا يمكن استناده الى الهيولى
لكونها واحدة فيه فلا يجب الاختلاف فان استند اختصاص لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع اخر الى الامور الالهية والعنايه
التي هي علمه تعالى بالنظام الاجود فليستند لزوم التشكل والمقدار للفلك ايضا
اليها وبالجملة كلما اعتذر هاهنا نعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار

من الشقوق التي

الاجرام ل

من الشقوق التي ذكرها فيما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان
المقتضي للزوم المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزوم
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو مقدم على محله بالذات فمنشا لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن وجود محله
كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به لا يوجد فيما يشاركه في مهية من ساير
المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك ساير المحال له في المهية وللمجاز
ان يكون لعلل مخالفة بالنوع معلولات متفقة المهية وللملزومات مخالفة لازم واحد
فجسمية الفلك وان اتفقت ساير الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها
لازمة لنوعيتها وان يستند اليها ساير اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية
المختصة بها فلا يرد شي من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع
واذا بلغ كلامنا هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده في شرح الكتاب مستعينين
بملهم الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة
الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك
الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام
كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية على الاطلاق المقدار
عليها شايع عندهم اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم يكن والاول
محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا لم يكن

مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك فتعين افتقارها اليه / قد توهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحدة محلا لجميع الصور و كون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا يفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس الى المحل مطلقا بان يكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي هي فان لم يكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا من الامور الخارجة وان الطبيعة من حيث هي لا يقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة ملحوظ لما قيل من

(بان يلزم ارتفاع النقيضين)

انه اذا جرد كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجة فاذا قطع النظر عن الامور الخارجة لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر لا يتحمل العقل منظورا فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم يكن الصورة الجسمية لذاتها والامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقة الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل العلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند العقل افتراقها عنه وذلك بطل بضرورة ان الوجود الناعتي لا ينفك عنه الافتقار الى المحل بديهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت فانفعلت فاحتاجت الى المادة ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يتميز افرادها بالفصول الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان تلك اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية في وجودها عن المادة وتحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنا في الوجود بين انما يثبتان بشيء بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى والصورة

واما ان الجسمية طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالخارجيات فبيانه
على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما اخر في ان
احدهما حار والاخر بارد وفي ان احدهما انسان والاخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والاخر سطح
فان المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا او
اقتران صورة الانسان او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل
بالمقدار بل الجسمية متصورة انها وجدت بالاسباب التي لها ان يوجد بها
وهي جسمية فقط بلا زيادة والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار
بلا زيادة بل المقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل
المقدار لذاته يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول
ذاتيات له لا يمكن حصولها سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار
يخالف مقدارا في امر له بالذات بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة
لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية مجرد صورة جسمية اخرى
بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على انه
شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول
حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها
مشتركة في امر محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه

المذكور

ولا امتياز بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق
والعوارض لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انه حقيقة
نوعية مشتركة بين افرادها اذ لو لم يكن كذلك لكانت حقايق افرادها
بعد التجريد عن الزوايد المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية ملزومة
لها او مشتملة عليها وعلى جزء اخر وليس كذلك ومن اقتصر في المباحث
العلمية على مجرد ايراد المنوع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذا
بل يرجع ويقول ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد
الذي هو معلوم لازم لها واتحاد اللازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت
نوعية الملزوم فيحتمل ان يكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها
اختلاف افرادها في وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال
ان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته
قابلا للانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتضي الحكم فيه
كفاية فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية يوجب وحدة الاجسام
من هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة نوعية مع انها
التجرد في الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه
مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات
برهانين على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام المشتغلة عن قبول

واحد

الفصل والوصل بسبب خارج من طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كما في الفلك او زايلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما
ذكره المصنف والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الا
متدادات من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا
في ابطال الاجسام الذيمقراطيسية باحداث الاثنينية اولا في كل جسم يزيد اثبات
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين
المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للا
ثنينية لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك
اثبات الهيولي لان جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج
الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع خارج من تلك الطبيعة لازم
او زايل قال بعد ذلك ولعل هذا العايق اذا كان اذا كان لازما طبيعيا
كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل نوعه
في شخصه اقول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن الالتيام
والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه
ينحصر في شخص اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك
بالبيان السابق مع وجود المانع هف ولما كان الجوهر الامتدادي
متعدد الاشخاص بالبديهة فعلم ان المانع من قبول الفصل و

الوصل

والوصل ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك
واذا كان العايق منافيا بالقياس الى الطبيعة وان كان لازما بالقياس الى فرد معين
فكل فرد من افراده لا يابى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته و
مهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاحتياج الى الهيولي في الاجسام
وهو المرام ثم قول طبايع الافلاك اي اصولها النوعية لما كانت مانعة
عن قبول الانفصال الانفكاكي ومقابله لاستلزامه الحركة التي على
خلاف ميلها موجودا في الفلك انحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل
ما قد حصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين
الجزئين الموهومين ما قد حصل من الانفكاك بين ذينك
الفلكين والكوكبين فيكون في قوتها قبول الفصل والوصل
مع ان المانع ذاتي لها هف ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها
ولكن يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه كوكب والتدوير متمايز
الجزئين متباينهما فيمكن على غير الجزئين اللذين على جنبتي الكوكب
من التباين ما صح عليهما ويصح عليهما على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك
الحاجة على الفلك من حيث هو فلك فان عتذروا باصل الفطرة يعارض

[illegible] كل نوع من الافلاك [illegible]

بمغلني شخص نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق
ذكره بهذا المقام **فصل** في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا
يخفى عليك ان المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا
الفصل فهو لزومها للصورة فيكون المسئلة ثمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه
العنوان او قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة
عن الصورة فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات
وغيره غير مرضي نعم غاية ما يقع هو ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى
يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا زائدا
مستقلا براسه بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان
الغرض اثباته بدليل اخر غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد
ويستفاد منه ايضا ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على
المادة لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون [متناهية]
او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية
والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا
مثلث وكلما كان اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم
المصنف في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من الهيولى والصورة اراد

بيين

قال في الاسفار ره هذا النقض عليهم قد اورده الشيخ المحقق صاحب الاشراق في كتاب المطارحات بحثا على الكلمة وما اجاب عنه اصلا ولكني قاضي اليه على قلبي وجه التقصي عنه وهو ان الفلكية ليست الصفات التي بها في جسميتها كالأن صورتها وذلك لان صورتها نوعيات تحصلها نوعيات صارت وتقوم جسميتها موجودة صورة تتقوم بموادها لان لكل جرم منها نفس مجردة هي مبدأ صحها واوضاعها وانا عليها وحركاتها المختصة تبع فاجزاء جسمية فلك واحد سواء كانت وهمية او خارجية ليست اجزاء مقدارية النوعية لذاته بل لما دية وجسمية وتوارد الفصل والوصل على جسمية الفلك من حيث ذاتها الامتدادية غير محيل انما المحال تعدد فلك واحد من حيث هو فلك الى فلكين او جزئين لهما حيثما اجزائن للفلك لا من حيث هما جزءان لجسمية الفلك فالمتمم ليسا فلكين عندنا من الاجسام المنسوبة الى الفلك وان كانا اصحاب الهيئة لم يذكر وتمام جملة اعداده ولهذا ... ١٢١٥

المادة نحه

يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا ينفك عن الاخرى لذاتها
وكان البرهان الذي نقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على
تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادراج هذه المسئلة التي
هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله
على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من الفن الاعلى لاجل
ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء الحكماء ملقب بالبرهان السلمي
وهو غير البرهان الترسي المبتني على ستة مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا
كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان
نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي
محصورا بين حاصرين وصحة نقيض التالي يستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو
صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية
ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج
بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين كلما كانا غير متناهيين ذاهبين
على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر البعد الغير المتناهي من
بين حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم
وجود بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير
النهاية اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد

غير متناه بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على
المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى لا نهاية مع ان
كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا يزيد على ما تحتها الا بواحد ثم قرر
البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر
غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد ليحصل زيادات على ذلك
البعد موجودة بغير نهاية يكون تلك الزيادات متساوية فيلزم وجود
بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية على البعد
الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه والبعد المشتمل
على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد الاول بما لا انتهاء
له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب المحاكمات بمثل ما اورد
على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل
مرتبة من مراتب الزيادات لا يزيد على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة
وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت في بيان المقصود اذ
لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لكان ذلك البعد غير متناه سواء
كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات
فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة

عدد الزيادات

عدد الزيادات الى عدد الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة
البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل
لنظيره او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية
فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم
وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة
والنسبة انما يكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت
متناقصة فلا لعدم انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه
ما اوردوا على برهان الشاسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع
كون نسبة الزيادة كنسبة عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية
التي قد يمكن ان يكون صما والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها
لانه حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار فنسبة زيادة الى زيادة
يزيد مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة العدد الى العدد ولا يكون صما هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول
وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير
صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد اخر كنسبة عدد
الزيادات المجموعة منه الى عدد الزيادات الموجودة في ذلك البعد الاخر تحقق بعد
يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد اخرى كنسبة عدد الزيادات الغير

الموجودة

الى عدد زيادات متناهية فلا يلزم الخلف المذكور لانه يجوز ان لا يكون بازاء مجموع
اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد فان قيل الحق يعلل
كون مجموع اعداد الزيادات فى بعد بكون كل عدد زيادة فى بعد حتى يرد المنع
بل علل كونه فى بعد بكون كل عدد زيادة فى بعد يكون نسبة ذلك البعد الى
البعد الاخر كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد
الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون فى بعد يكون نسبته الى البعد متناه كنسبة العدد المتناهى قلنا ان اراد بكون الى العدد المتناهى صح
كل عدد زيادة فى بعد العدد المتناهى فمسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو فى
بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهى
من الزيادة فى بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او
غير متناه فلا نم ان كل عدد زيادة فى بعد وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية
لو ثبت هذه المقدمة كفت فى اثبات هذا المطلوب وقد يقال الاولى ان يقرر
البرهان المذكور بان يفرض لا ساقا مثلث ذهبا الى لا نهاية ويفرض فى
الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية وابعاد
غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو
واقعة فى بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد مشتمل

على جملة

على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد اخر
فوقه فلا جرم هو يكون اخر الابعاد الانفراجية وهف فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادة اى مجموع كان فهو فى بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية
فى بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهى بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا
قد صار الساقان منتهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة
والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام
تحرير اخر من البيان فى تقرير البرهان السلمى وان نفرض من مقطع كل خط عرضى
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الاخر فتحدث متوازيات غير متناهية
تفرز سطوحا غير متناهية فى جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطح يعينه
سطوح متناهية العرض غير متناهية العدة فى العرض وجب عدم تناهى عرض
عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان هذا الحصر
انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة حتى
يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الاخر فيلزم انحصار
ما لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فيكون الاعمدة العرضية
المذكورة موازية للضلع الاخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفى المفروض
المنفرجة اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضت
حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتراسم على جميع تلك السطوح

وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى فى احدى جهتيه الى مبدا خط من الخطوط المتوازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتر خطوط غير متناهية من تلك المتوازيات لا يلاقى شيئا عنها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهى واللاتناهى وتبين المص فساد لا تناهيها حتى ثبت ما هو المقصود فى هذا الفصل من عدم تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار اى السطح اذا كان المشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما والجسم التعليمى اذا كان المشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اى النقط وان تصور احاطتها لها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض به التعريف طردا واما نقضه عكسه بهيئة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم التعريف بالهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة فى التعريف بالهيئة ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان بقى المقدار على اطلاقه لصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين فى المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح ليس له عمق يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان

الخط الواحد فى الدايرة والخطوط الثلثة فى المثلث تامه والهيئة انما يكون للامور القارة الذات المجتمعة الاجزاء فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما الانان اوله واخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان خصص الموصول فى تعريفه بالمقدار القار وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرجت هيئة الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان يكون نفس تلك الهيئة او من مقولة الكم بان يكون معروضة لها فانها لا يسمى بالشكل فذلك الشكل ولكان تعم الشكل ويريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهى اذ الثابت بالبرهان السلمى ليس الا تناهى الجسم فى بعض الجهات لا فى كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر واما ان يكون للجسمية اى الصورة الممتدة التى هى طبيعة نوعية لا يتخلف مقتضاها فى افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام متشكلة بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او مقتضى من جهة كونها قابلا لكن المحال من جهة القبول على الاختلاف[3] النوعى لان شرح الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف شخصا من جهة تعدد القابل[4] واما ما وقع فى حكمة العين فى فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الاستعدادية[1] لذاتها من لزوم[2] كون شئ واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سياتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهو محال وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاتحادهما فى الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوى فى المعلولات عند التساوى

[2] الامتدادية [1]

[4] على انه على تقدير كون الجسمية ~~الامتدادية~~ حين ان التجرد فاعلا لم يمكن التعدد الشخصى ايضا فى الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات المتعددة لنوع واحد صحح

فى الطل كما حقق فى محله واللازم وهو نفى الكلية والجزئية فى الاجسام بط فالملزوم مثله الطبيعة

واعترض بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعة وجزء الفلك وكله متساويان فى

لبساطته فلو كان التساوى فى المقتضى يوجب التساوى فى المقتضى يلزم تساوى شكل

جزء الفلك وكله وليس كذلك واجيب عنه بان الاثار كما يختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك

يختلف بحسب اختلاف القابل والفاعل فى الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا

ان مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا

فان قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما كان اختلاف

اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور يختلف

بحسب اختلاف المادة واما المادة فهى انما يختلف بذاتها كما ان التقدم والتاخر

يعرضان للزمانيات بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان اخر

الكلية والجزئية انما يعرضان الماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها لا باعتبار

مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا مح والا لامكن زواله اى زوال

ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل بشكل اخر فيكون قابلا للانفصال وكل

ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فيكون الصورة العارية عن

الهيولى مقارنة لها هف وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد

يحصل فى الجسم من غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة

من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المح مقصورا على لزوم الفصل والوصل

بل عليه وعلى

بل عليه وعلى لزوم الانفصال الاختلافات المقدارية والشكلية وان حصل فى الا متداد

بدون الفصل والوصل لكن لا يحصل الا بعد كونه متباينا الان ينفعل ويكون فيه اذا لام

قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة كما علمت سابقا فى سلك الانفعال من

براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم

انه لو صح هذا الكلام ان يتم لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل الا

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة هف فبا فى

المقدمات مشتركة لانما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال

والقوة التى لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول والانفعال فان لوازم

الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد ولا محذور فيه فان حيثيتى القبول والفعل

لم يقم دليل على اختلافهما وكونهما مما يوجب اثنينية الذات الموصوفة الا

القبول التجددى والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المص لان لزوم

الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التى تكتنف بالحامل لا يخ

اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا مفارقا

عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا غير مفارق عنها

بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة فنختار

ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا امكان ان يتشكل الطبيعة

بجوز ان يكون عين التشخص وداخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة

فنختار ان علة التشكل هی الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم منه شیء من المحذورين
ای اتفاق الاجسام فی شكل واحد او امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه
ويقرب منه ما افاده السيد المحشی من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل
المخصوص معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله ان اريد بالشكل الشكل المطلق
نختار ان علة الجسمية المطلقة او لازمها واللازم منه اشتراك الاجسام فی مطلق
التشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع فی شكل مخصوص كالكروية مثلا وان اريد
به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا
امكان الزوال او الكلام فی تخصص الصورة المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام
فی تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها او
علم بعدها او لامر عارض وهو يستدعی وجود المادة والحاصل ان اختلاف
الاشخاص والتغاير فی الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحال اللازم فی الشق
الذی فرض كون الجسمية علته انما هو شیء واحد هو نفی التعدد والتغاير فی الاجسام
لكن المصنف رتب عليه الاتفاق فی الشكل تعبيرا عن الشیء بلازمه للتوضيح والفاضلان
المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما التلفظ به قولا
دون ما يتفرع علی معناه من اللواحق والغواشی واعتنوا فی ابداء احتمالات
عائدة الی العوارض المادية فصل فی ان الهيولی لا تتجرد عن الصورة يريد ان
يثبت فی هذا الفصل ملزومية الهيولی للصورة ليتم ما هو اثبات التلازم بينهما

فنقول لانها

فنقول لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع ای قابلة للاشارة الحسية
فان الوضع مقول بالاشتراك علی ثلثة معان احدها كون الشیء بحيث يشار اليه
اشارة حسية والثانی جزء المقولة وهو هيئة عارضة للشیء بحسب نسبة اجزائه بعضها
الی بعض والثالث المقولة وهی هيئة معلولة هی للنسبتين نسبة بعض اجزائه الی بعض و
نسبة اجزائه الی غيره والمراد ههنا هو المعنی الاول كما لا يخفی او لا يكون لا سبيل الی كل
واحد من القسمين فلا سبيل الی تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الی الاول فلانها
اما ان تنقسم ولا لا سبيل الی الثانی لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا انما يكون اذا
كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولی فهو منقسم بالفعل او بالقوة علی ما
فی نفی الجزء الذی لا يتجزی ولا سبيل الی الاول لانها اما ان ينقسم فی جهة واحدة
فقط فيكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا فی جهة واحدة واستقلاله او جهتين
فيكون سطحا جوهريا لعدم انقسامه الا فی جهتين واستقلاله او فی جهات ثلث
فيكون جسما مثل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم فی الجهات جسم اذا كان المراد بذات
الوضع فی ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية فی الاجسام و
الهيولی المجسمة منقسمة فی الجهات وليست اجساما وان كان المراد بها ما هو بالذات
فالترديد غير حاصر لجواز ان يكون الهيولی المجردة ذات وضع لا فی نفسها ولا من قبل الصورة بل من شیء آخر
يمكن ان يجاب باختيار الشق الثانی ويقال لو كانت الهيولی ذات وضع بالغير كان ذلك الغير ذا وضع بالذات
فيكون اما جسمية او فی جسمية ضرورة انه لو لم يكن ثمة ما له وضع فی ذاته لم يكن الهيولی

ذات وضع لا بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه فى الجهات كانت الهيولى جسمية مع
فرض تجردها عنها فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجريدها عن الجسمية كما لا يكون ذات
وضع بالذات لا يكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منها اى من كون الهيولى خطا جوهريا
وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلان
وجود الخط على الاستقلال مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كان مستقيمين او
متداريين بنحو واحد من الاستدارة ولئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهرى
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهرى تلاقيهما اى تلاقى تلك الجهتين او لا يحجب والا لزم
تداخل الخطوط وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه
هف يمكن ان يقال الحكم بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه
ذلك واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
مشتف هاهنا اما الاول فلان الكلام فى وجود خط واحد مستقل على الانفراد لا فى تاليف الجسم
منه واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض لئلا يلزم حين التداخل اذا فرض
خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل والجزء ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل
الخطوط والسطوح العرضية فى الجهة التى لا امتداد لها فى تلك الجهة واما الحكم بامتناع
تداخل الجواهر مطلقا منقوض بتداخل الهيولى والصورة وهما جوهران على ما قرره المتاخرون
فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر المتحيزة بالذات ويكتفى ببديهة العقل شاهدة
بان المتحيز بذاته يمتنع ان يداخل فى مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والاتحاد

عند العقل

ليلزم

٥٣ عند العقل ضرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده فى الصورتين فى نفى
الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل ساير الجواهر فان الامتياز
بين المتداخلين فى بعض الصور بالمحل وفى الصورة المحل وفى بعضها بنفس الماهية والحقيقة
لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهرى واحد طرفى السطحين المنتهيين اليه لم يلزم
الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات
لذويها الا اشياء واقعة فى النهاية فاذا فرض وقوع خط جوهرى بين جسمين فالتداخل
هناك فى الجواهر المتحيزة وقد علمت بطلانه ولا جايز ان يحجب والا لانقسم الخط فى
الجهتين لان ما يلاقى منه احدهما غير ما يلاقى الاخر وهو مح كما مر فى ابطال الجزء ملع
واما انه لا جايز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما
ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر فى الخط واما انه لا
يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثانى فقال
واما انه لا سبيل الى الثانى فلانها اذا كانت كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير
ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخ اما ان لا يصير ذات وضع
وهو محال لان المركب من الهيولى الى الجسم وكل جسم فى مكان فهو قابل للاشارات الحسية والصورة
ان يصير ذات وضع فاما ان لا يحصل فى حيز اصلا او يحصل فى جميع الاحياز او يحصل
فى بعض الاحياز دون بعض والاول والثانى محالان بالبديهة والثالث

لان حصولها فی کل واحد من الاحیاز ممکن التساوی نسبتها الی جمیع الاحیاز والا
مکنه وکذا الصورة لا تقتضی الاختصاص لا معینا فاذا کانت الهیولی متساویة النسبة
الی جمیع الاحیاز فلو حصلت فی بعض الاحیاز دون بعض یلزم الترجیح بلا مرجح
لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا یؤثر تاثیرا حادثا الا بعد ما
ولا استعداد لها لموضع معین فان نسبتها الی الکل سواء واما المخصصات السماویة
من الحرکات والاوضاع فانما یؤثر فیما له جهة او تعلق بذی وضع کالنفس الناطقة
فانها وان کانت غیر ذات وضع ومکان لکن لها علاقة مع ذی وضع وتلک
العلاقة تتاثر بالامور السماویة واسباب الحوادث والهیولی اذا کانت مجردة
عن مناسبات الاوضاع الفلکیة لا تخصیصها حادث من الامور الطبیعیة والفلکیة
الاتبع حصولها فی عالم الاجسام وتعین حیزها ومظهرها وکلاهما ینافی موجب
الحیز والمظهر فالهیولی لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجیح بلا
مرجح وهو مح واعترض علی بیان استحالة القسم الثانی بان امتناع لحوق الصورة
الجسمیة بالهیولی المجردة لا یدل علی امتناع کونها غیر ذات وضع لجواز ان یکون
للهیولی المجردة عن الجسمیة صورة نوعیة مانعة عن قبول الصورة الجسمیة ابدا
واجیب عنه اما اولا فلانها بالنظر الی ذاتها ان لم یقبل الجسمیة فیکون جوهرا
… هو لا بالفعل غیر ذی قوة واستعداد فلم یکن هیولی اذ حقیقة الهیولی لیس
الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصورة والاعراض وان لم یکن کذلک

بل یکون جوهرا

بل یکون جوهرا جوهرا قابلا فلحوق الصورة ممکن لها بحسب ذاتها لکن لحوق
الصورة او ای حادث کان للهیولی یستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممکن لا یستلزم
منه المحال ولا یقال هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان الاول
ممکن والثانی مح لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تع من حیث ان عدم العقل
ممتنع لوجود الواجب تع واما بالنظر الی ذاته فعدمه لا یستلزم محالا اصلا و
الا لم یکن ممکنا بالذات وههنا کذلک فانها بالنظر الی ذاتها ممکنة التلبس
بالصورة لکن یلزم من لحوق الصورة فرض تجردها مح بالذات واما ثانیا فلان الکلام
فی هیولی الاجسام هل هی فی اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا اورد
الشیخ فی الشفاء فی بحث تقدم الصورة علی المادة فی الوجود واما انه هل توجد هیولی
بدون صورة فذلک بحث اخر لا یعمهم فیما هم بصدده وفی هذا الوجه ضعف لجواز
تجرد الهیولی عن الصورتین بعد التلبس بهما ولحوق صورة نوعیة بها ما یمنع
من قبول الجسم ثانیا فالتخصیص بهیولی الاجسام غیر مجد واعترض ایضا بان المخصص
لحصول الهیولی فی حیز معین یجوز ان یکون اقترانها بصورة نوعیة مخصصة
للاجسام فنسبتها الی جمیع اجزاء ذلک المکان الکلی واحدة فلا یصلح مخصصة
للهیولی بجزء معین منها وقال الفاضل المیبدی ولک ان یقول یجوز ان یقارن
للهیولی صورة اخری او حالة من الاحوال یتعین لها بعض اجزاء المکان الکلی
واقول مناده ظاهر لان المخصوص للجسم بجزء معین من المکان الکلی لواحد من

… صحیح [illegible]

الأجسام البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
من الحركات والاوضاع والعلوم في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة
في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصص لها في ذاتها بحسب
دون مقدار او بعنصر دون عنصر بل هي قابلة في ذاتها لكل حلية وصفة فيجوز له
ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية مقدار ما لا يملأ المكان الكلي لذلك
العنصر فيحتاج الى مخصص اخر سوى النوعية ولما اشتغل المعترض وورود معارضة
على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بد من ان تحصل في موضع
معين مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو مع وهي ان الجزء المائي اذا
منقلب الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبته الى جميعها
على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا
مرجح على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار
المنقلب اولى بموضع من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته
الى جميعها لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح
يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب وضع خاص
مع بعض اجزاء الحيز للمنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا اذا لم يكن في
الموضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان فيه فاستقر بعد

الانقلاب

الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله في ذلك الجزء المعين من
حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى المجردة اذا اجتمعت

بلغ

فصل

في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة
الجسمية شرع الان في اثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام
انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبيعية صورة اخرى
غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي
منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ
للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا وصورة
للجنس به بالفعل نوعا مركبا وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للاثار
المختلفة المختصة بكل منها مما يقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لا بد وان يكون امورا
مختلفة غير خارجة من ذات الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته لانا نعلم بالفطرة
ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته
فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصها بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات
وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا
مرجح فان نسبة الباري تعالى جل شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل
بعضها حارا وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك من اختلاف الاثار
والهيئات لا بد له من مخصص ثم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل

ساير القوى والكيفيات الغير المحسوسة عندهم يجعل بفعل ارادة البارى مرجحا للامور بلا حكمة بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معها بحث ونظر ولايأمنهم من الانسان يخلق فيه جزافا امور تدفع النظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشئ على خلاف ما هو عليه هؤلاء في العصر الا بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا للبارى ارادة جزافية الاشياء كتفكيك اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل الحق ان بظهور هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الميل اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضى لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج عن الجسم ولا للهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول لاشتراك الاجسام كلها في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب

ومن التشكيكات

ومن التشكيكات في هذا المقام ان استناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضى استناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان استند اختلاف الصور في العنصريات الى اختلاف استعدادات في مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الهيئات قيل فلم لا يجوز استناد اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان تغاير الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك الاين وكونه بحيث يقتضى برودة عند عدم القاسر غير برودته واشياع تحصل الجسم شكلا عن المبادى فان السبب المقتضى لسهولة قبول الشكل او لعسره ولرده الى شكله الطبيعى ووضعه الطبيعى باق عند جموده بالقسر وتكعيبه ومنها ان كون تلك الصور مصادر لاعراض مختلفة غير مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذا من ساير الابواب لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ينافى قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد وان استندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا يتقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات او شروط مختلفة فهذه الصور يفعل بحسب ذاتها وينفعل بحسب المادة ويقتضى حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعى والعود اليه بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل ساير الاعراض واعلم ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو من صعوبة ولا ما يس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عينا ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن في طبقته

الفلكيات ل

الالفاظ ل

سواير

وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وقيثاغورس وافلاطون حكماء الفرس والتوفقيا ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان للمشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للاثار المختلفة وهو الذي تم المصنف ههنا تقريره وان الاجسام تختلف بالاثار فتلك الاثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مباد فمباديها اما ان يكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاولان باطلان كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان يكون مفارقة عنها وهو ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف اثاره في الاجسام واما ان يكون غير مفارقة عنها فهي اما ان يكون خارجة عن حقايق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها فهي امور داخلية فيكون صور الاعراض وهو المطلوب واعترض عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى ساير الاجسام على السواء لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتالهين وحكماء الفرس كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسايط العناصر ومركباتها ربا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لا ما شاع صدور هذه الافعال المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن انفسنا والا لكنا نشعر بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش من رياش الطاوس

انماكان

انما كان لاختلاف امزجته تلك الريشة من غير قانون منضبط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام وهيئاتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة ظلال الاشراقات النورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان الهيئة البسيطة لنوع كرائحة للمسك ظل الهيئة نورية في رب طلسم نوعه قالوا انجذاب الدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة الخلاء وعدم على ما ذكر في موضعه ولا لجذب النار بخاصية لها فهو ايضا التدبير يتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصنوبر ولغيرها وهو الذي سماه الفرس اردبيهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا حجة على اثباتها بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص او اشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيئة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتاله في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم من هذا ان ياخذ الافلاك في الترتيب اول ما ياخذ العقول في الترتيب بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ على الترتيب الطولي ويحصل من تلك الطبيعة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية

بلبع

بحرى مجرى النوع يحصل من النوع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف

من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما فى القران ولا يعلم جنود ربك

الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لابد ان ينيالوا لرية الم الا بدنها وصاحب النوع

لا يتالم بتالم نوعه وللنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه

والنفس تحصل منها ومن البدن الذى يتصرف فيه حيوان واحد هو نوع واحد ورب الطلسم

ليس كذلك ثم رب الطلسم للنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال به

النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام انما هى لنقص فى جوهر النفوس

بالعلاقة ومن له رتبة الابداع لجسم لا يقهر علاقة الجسمانية نقص له ظلى من نوع

الجوهر يحصل وجوده كيف يخبر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس والثانى

سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق

الاثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة

بحسبها يصدر عن المفارق الاثار المختلفة كما يصدر عنه الكمالات المختلفة الفايضة

عليها واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الاثار انما تصدر من

الاجسام او من المفارق بواسطة مبدا قريب مقارن لها فان الاحراق يكون من النار والترطيب

من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن فى الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الاثار

من الاجسام فلا بد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الاثار والاعراض الثالث

سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادى اعراضا اذ كل موجب اثر فى الاجسام لا يلزم ان

يكون صورة

صورة جوهرية فان الميل القسرى وغير القسرى مبدأ ما للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة

فى الحديدة الحامية مبدأ الحرق بالجسم والحركة فى بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية

وهكذا فى الاشيا الكثيرة لا يقال ليست هذه الاشيا اثارا انما ذكرتموه بل هى معلولات الواهب عندنا لانا

نقول مثل هذا فيما سميتموه صورا وايضا قد صرح الشيخ الرئيس فى بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا

يجوز ان يكون مبدأ للاشيا المنسوبة اليها فى موادها على ما هو المشهور عند جمهور الحكما مثل

الحركات والسكونات الطبيعية كما لا يقال ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار

مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا ما يقال فى الكيفيات الاخر مثل ما يقال طبيعة الماء مبدأ لبرودتها

النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر الفعل الجسمانى قوامه ووجوده

بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة وضع بينه وبين ما يصدر عنه بالجسم ولا يجوز

ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة فاذا كانت القوى المنطبعة فى الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا مشاركة

اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل بلا واسطة جسمها والفعل الذى جسمها

شرط فى تمامه انما يصح فى اشياء خارجة عن الجسم لا فى نفس الجسم وكيف يصح فعلها فى الجسم وشرط

وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم واسطة بين الطبيعة التى

فيه وبين ذاته فاذا فعلها فى اجسامها محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هى مبدأ تلك

الاشيا مثل الحركة والحرارة مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد لحدوث

الطبيعة فاذا تم استعدادها لها افاضها واهب الصور عليها باذن خالقه تعالى قدرته

الا انه لما كان وجود الطبيعة فى الاجسام شرطا لعقول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب

اوضيق الذلك وهكذا في غير هذا وإذا تاملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدما وجوده
على وجود البعض ووجوده شرطا لما لوجود المتاخر وكذا نسبة النفس الى قواها هي بعينها نسبة
الى ما قلناه هذا كلامه فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيدها نحن بصدده تأييدا
عظيما فانه لما اثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس الا مقارنا لتلك الاجسام فليجز
مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذا ساير الاثار
كالاحالة الى شبه جوهر المتغذي والانماء الى العوايل والتصوير وغير ذلك كما يسمونها صورا والتوليد
لم يثبت الا كونها من الشرايط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وغيرها
والعجب ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها
افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية و
المنهج الثاني من جهة كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع يستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا
او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معراة عن
الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان
نتصور جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص
فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة
او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانتقالها الى غيره مع بقاء المادة في الحالة في الجانبين
كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل
الرواقيين

الرواقيين بوجوه اما الاول فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات
بلزومها للجسم وعدم تصور خلوه عنها غير منتج لاستحالة ان الخلو عنها الا يدل على جوهريتها وافتقار المحل
اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح
تبدلها مع بقاء محلها فلا يكون جواهر لورود مثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى مع بقائها
بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا
يمكنكم دعوى امتناع خلوها عن صورة بعينها بل عنها او عن بدلها فكذا لا يتعرى الجسم عن شكل و
بدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات
لا يوجب كون تلك المخصصات مقومات لوجوده يوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان مثلا و
مميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هناك
فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل ان الماهية النوعية التي
تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجنسية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي
سميتموها صورا نوع حقيقي تام الحصول والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين
الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احديهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل
مخصصات النوع يعرض عن اسباب خارجية وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيوليات باسباب خارجية واستعدادات
كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد يلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب وهي ليست
مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من

الاعراض هو اول البحث انه اذا تبين لكم تقويمها الوجود حاملها ات استعد للتم بكونها مخصصة
للجسم المطلق فكذا يق في مخصصات الانواع او يلزمها للاجسام فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق
واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم هو الموجود لا في موضع فنقول صور المركبات وقوامها موجودة
في موضوع فيكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محلها مستغن عنها لان صورة
العناصر على رايكم كافية في تقويم المادة ولا لما صح للعناصر وجود وصور العناصر باقية في المركبات
العنصرية بحالها على مذهب التحقيق وهي قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه ان
صورا هي اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا
المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصور مقومة لوجود المجموع فيكون جوهرا قلنا
المجموع اذا نظرنا اليه مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشيا
هي العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجود انما ليست
مقومة للعناصر بل يقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضا
المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لمهيات الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت
في الاجسام يتغير بتغيرها جواب ماهو بخلاف الاعراض اذ يتبدل لها في الجواهر لا يتغير جواب
ماهو فليست الصور اعراضا والايراد عليه نيابة عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير
بتغيره جواب ماهو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيئة السيف اذا سئل عنه بما هو
بماهو حصل الجواب انه حديد ويحد الحديد ثم اذا حصلت فيه الهيئة السيفية متى سئل انه
ماهو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحلقة و

وهكذا الطين

موضوع

٥٩

وهكذا الطين اذا جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولو يحدث فيه
الاجتماع وهيئات هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا مدخل له في كون المتبدل به جوهرا
او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ماهو ورسم العرض ما يتبدل وكذا لم
يفرق بين المهيات الطبيعية كالحيوان والانسان وبين المهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد لان
يق الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود المهيات الطبيعية الجوهر والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس برسم
الجوهر والعرض في شيء من المواضع مهما اللهم الا ان تجدد باصطلاح اخر في الجوهر والعرض عندهم
كان على الموجود لا في الموضوع وعلى الموجود في موضوع ويرجع الضابط في العرض الى استغناء
المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا
التقوم تقوم الوجود لا تقوم المهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه المحل بحسب المهية
المحل دونه والمتقوم بشيء بحسب المهية لا يمكن تعقله بدونه ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله
من الصور في تقويم الوجود لا في تقويم المهية والمهية والحقيقة فرجع الكلام الى المسلك
وقد علم ما فيه هذا غاية ما للاب عن الاقدمين ان بحث به مع اصحاب جوهرية الصور
الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لي في هذا المبحث هو ان من الامور المتقررة
في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة محصلة نوعية لها وحدة طبيعية
كالبسائط الاستقصية والمركبات الطبيعية من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات
الاعتبارية او الصناعية التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى يقترن
لمعنى يوجب له يجعل له ذاتا احدية واقعة حتى والا لكان الانسان مع البياض نوعا مع

[illegible]

النوعي لالتيامهما من ذات ما ومبدأ ونسبة لم يكن مجموعهما من مقولة واحدة وامشعوا عن تجويز
كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه الحيوان
حيوان عالم مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان الحي طويل قائم الى غير ذلك لكن
لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت هذا
جنسه بل انما هو واقع تحت واحد من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخر الا بالعرض
فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم النامي والهيولى وغير ذلك حقيقة محصله
لها تاحد طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين ساير الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن
كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة محصلة احدية ويكون
كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري
سوى الجسم وهو المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك المخصصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع
الجسم على ما هو المقرر عندهم ان الجنس والفصل في المهيات المركبة ماخوذان من المادة والصورة
الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما يكون محفوظة الحقايق في الذهن والخارج على ما هو راي
المحصلين الذاهبين الى انضباط المهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا
باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر وفصول انواع الاجسام متحققة الحقيقة
مع صورها الخارجية فلا محالة يكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظم الطبيعي هكذا
الطبيعة فصول للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقايق

الاجسام فصول

الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الاثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان لكل نوع
منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين يقوم بكلاءة ذلك النوع باذن مبدع
الكل جلت اسماؤه واذا كانت تقويم المادة وتحصيل الاجسام انواعا فلا يكون لهما مبادي المواد
بايعينها مفيدة من خارج فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبايع محصلة يتم
بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها الجسم تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد
لا الافادة واختلاف تلك الصور في الحقايق يرجع الى اختلاف حقايق مباديها المفارقة
لا الى اختلاف ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيوليات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات لو اختلاف
استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات وانحاء الحصولات لا الحقايق انفسها بل الحق ان
مفيد جميع الحقايق هو الباري المبدع الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية
المفارقات والروحانيات روابط فيضه ووسايط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم
ان الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلاثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو جسم
ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة الطبيعية — الكيفية
مقومة لحقايق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم بما هو جسم ولما عقلت الهيولى
لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة الطبيعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة
الهيولى ولا الطبيعة مقومة لحقيقة الجسم فكل من الصورتين حيثية الشيء وتعليلية
التقييدية صح

لاخر كالفصل بالقياس الى النوع وحصته من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية يتبدل بتبدل الصور الطبيعية كما صرح به الشيخ الرئيس في التعليقات وغيرها
من ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية يحصل معها مقدار اخر وامتدادات اخرى ثم تحصل
معها اتصال اخر فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الصورة الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل
البدل كالهيولى بالقياس الى الصور الامتدادية فان الجسم جزء الاتصال القابل لفرض الابعاد
الثلثة فاذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية تبدل الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبيعية جسم اخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى نفسها وتقبل حدودا مختلفة
تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة يحتاج في تشخصه الى محله
والفرق بينهما ان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم
حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظ الحقيقة في مراتب
حدود الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى تحفظ تشخصها بانحفاظ
نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبيعية المخالفة للانواع ومن
ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس
وحدوث جسم اخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف يتفرع على الخلاف
بين جوهرية الصورة وعرضيتها ولقد اشبعنا في الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف
المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصور النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع

الهيولى وكل

الهيولى وكل كيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل يشاول للصورتين فان الهيولى لا تنفك
بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى **هداية**
يزول بها وهم او اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقا بين الهيولى
والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال فنبه المصنف عن ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا
المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المقام وهو ان التلازم عند التحقيق انما
يقتضيه علة موجبة يكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها لا
على اي وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه البتة
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن الاخر وما نجده
الجمهور من الامور المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب المهية انه بلا تحقق افتقار بينهما
باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الاخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما
وهو اضافته الى بعض الاخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا
وتقاوم اللبنتين المتحسستين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الاثقال المتساوية
لجوانب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع لا في الوجود
وكل منهما يحتاج في ذلك الى الذات الاخرى وانحا المعان بحسب المعلولية فليس يصح ان يستند
في درجة واحدة الى علة واحدة حقة بل بحسب انشاؤهما الى علة موجبة احدية الذات
متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية

فكل منهما يستلزم العلة بجهة والعلة يستلزم الاخرى بجهة اخرى ولهذا لا يتحقق التلازم بين
المعلولين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم بين الهيولى والصورة
اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل المحض كما سبق منا القول فيه و
القابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية التحصل ولانها لا يكون موجودة قبل وجود
الصورة لا قبلية زمانية لما مر ولا ذاتية والا لقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية
للشيء يجب ان يكون موجودة قبله ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت
علة مطلقة او آلة او واسطة والآلة ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي
معلول يقاس الى طرفيه احدهما علة قريبة للآخر لان الصورة انما يجب وجودها مع
الشكل او بالشكل فانها يحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل
عن الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما
يفيد تاخره عن مهية الصورة لا عن شخصيتها والمدعى عدم تاخره عن الصورة الشخصية و لا
يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن مهيته كالجسم الى الاين والوضع المتاخرين
عنه واعترض بعضهم بان الاحتياج الجسمية الى تشخصها الى التناهي والتشكل وامثالهما
غير ظاهر لان الجزئي منها متغير مع بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال المختلفة
وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد الشخصية والجواب ان الاعراض المتشخصة المادية
كالوضع والاين وغيرها سمات المتشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن ساير
الاجسام او لانها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين الذي يجعل

بعضهم عبارة

بعضهم عبارة عن نحو وجود الشيء وربما تعد من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات
علة التشخص لنوع ما وشيء ما ذكرناه لا ينافي الكلية فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في
تشخصه الى الاين مثلا لا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما
هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في ساير
الاعراض التي يقال لها المتشخصات والشكل لا يوجب قبل الهيولى كما مر بل اما معها او متاخرا عنها
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة
على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء والمتقدم على المتقدم على الشيء
على ما مع التي تتقدم عليه سواء كانت بحسب الزمان او بحسب العلية و اما
ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشيء والعجب في ذلك ان المعية في الوجود
بحسب الذات انما يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما يتقدم على
الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متاخرا عنها واما المع المتاخر عن احدهما
بالذات فلا يتاخر عن الآخر لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع التدافع بين
كلامي الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو
مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع
العقل المتقدم على الفلك غير متقدم على الفلك المحوي لا يحمل المعية تارة على علاقة
المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح
الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما

على التضايف لامكان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة

التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعد اله ولكن النظر في تلازم ذاتيهما

هناك من علية واذ قد ثبت ان شيئا منهما ليست علة للاخرى فهما معلولا واحدة

لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام

وتوابعها وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر

وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخ اما ان يكون كل منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة

بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الداير او ليس هناك تعلق الافتقار

من جانب فيه طلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق

الافتقاري من الجنبتين في الوجود ولكن لا لكل من الذاتيين بنفس ذات الاخرى بل بمجرد

فيكونان عرضين متباينين لمعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتيين

بنفس ذات الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف اخر كاللبنتين المتحنيتين فيكون

على تفاقيهما في الوجود وارتباطه في ذلك الوصف فينفسخ فرض التلازم بينهما بحسب الوجود

هف فقد علمت بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدير الاقامة من الجنبتين ولا

ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احديهما بان يقيمها الاخرى اولى من الاخرى

بعكسه فقد تعين ان احديهما بخصوصها متعينة لان يقام بها الاخرى فلنا ان ننظر

ايتهما تلك واية علية يكون لها حينئذ واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها

جهتا التاثير والتاثر والقابل من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان

الاستعداد

الاستعداد انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة

موجبة للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست الة او واسطة

مطلقة فيكون جزءا من العلة التامة للهيولى او غير الفاعل قريبا او بعيدا او غير الالة المطلقة

لكن لا بشخصيتها من الشاهد والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى

مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة ليكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة

الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها والى هذا اشار

بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون

الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل

المفتقر الى الهيولى فالهيولى يفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها وبقائها

واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا من سبب اصل هو

موجود ثابت دائم الوجود مفارق الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات

والا لعاد بعض المفاسد وهو المعين هو مهية الصورة التي يحصل وجودها عن السبب

الاصل ويحفظ تلك المهية في عالم الاسطقسات بتعقيب الصور منه ويستبقي الهيولى بالسبب

الاصل وبالصورة من حيث هي صورة فباجتماعهما يحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود

والصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزايلة في انها صورة

وبما ذكرناه الفهامة التنوعات يجعل المادة جوهرا بالفعل غير المشاركات بالسابقة وقد بين كيف

يكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدا الذات شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه ان

الواحد بالعموم لا يكون علة الواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط
والروابط فان الفعل واستوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علة الفاعلية لكن
لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات غيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحدة عمومه
بواحد بالعدد يكون علة الواحد بالعدد على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الوحدة
العددية ولقد شبهت الحكماء المعقب القدسي استحفاظه الهيولى الشخصية بالصور المترافقة المستمرة
وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معتنا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم اخرى بدلها
والحال في عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبايع الاربع فان الصورة اللازمة هناك
تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة
ان كانت لازمة التشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل والدوال
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت
لكن اعتبار التشخصية توجب تكرر التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر فان يكون
تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى
الشخصية بما هي الهيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا صح بقاء الحال
مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى
فتعدم الصورة فتصدق ان كل واحدة منها ترتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما بتقدمها
في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى انه لا يرتفع الهيولى الا وقد سبقه
ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا

فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان تبطل حركة المفتاح

الحال في

الحال في جميع العلل والمعلولات نعم التلازم المتكرر من الجنبتين بين العلة التامة ومتممها
الاخير وبين المعلول في الرفع والوضع انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة
رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول بالملازمية واللحوق وان كانا في مرتبة واحدة
بحسب الزمان اتفاقا تحققا والله اعلم بالصواب فصل في المكان لما فرغ عن تحقيق مهية
الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن
اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدا بما هو الاشهر منها وهو وقوعه في المكان
فحقق اولا مهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن
نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق مهية المكان فنقول الامر
المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولاه
او صورته وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون
عبارة عن بعد يساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم
يلاقيه وان كان بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد
ذهب الى كل منها ذاهب ولما كان الاشكان في مهية المكان في انها بعد او سطح خصصهما
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي اعلم انه لما كان للمكان امارات
اربع تصالح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في او ما في
معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه بالجهات

النزاع صر

فنقول لا يجوز ان يكون المكان اما غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة
حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان
سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن
ماليا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهو من مذاهب
جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على
البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب
افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمون البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين
القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والشاهد ليشغله الجسم ويملؤه
على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته في
هذا الفصل فقال بعد ما ردده بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور
شئ سواهما يوجد له امارات المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل
فتعين الثاني وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء
واما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كل من شقي التالي
باطل فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء اقل من خلاء
فان الخلاء بين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان فيكون مقدارا
الخلاء بين صح

او ذا مقدار

او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا محضا لان اشاع الصفة توجب امشاع الموصوف
الملحوظ مع تلك الصفة فامشع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فبطل مذهب المتكلمين واما
انه لا سبيل الى الشق الثاني منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد
البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم
الحلول ليسا من الامور التي تعرض للاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحدس الصحيح واذا كان
البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي
حال في الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد مهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد
قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزمه شكل في
الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متاتيا الا ان ينفعل ويكون فيه قوة
الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافه اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين
من ان في كون الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو
ان الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير و
الجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة
ولان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه انحصرت طرق اثبات الهيولى عنده
في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول الانفعال المستدعي للمادة كما مر مرارا عبارة عن
قبول الشئ حالة مسبوقة بقوة استعداديه تبطل تلك القوة لطريان تلك الحالة وبالجملة العوارض
المفارقة ما يحوج حصولها في كل شئ الى كون ذلك الشئ ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت

المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد
متشكلا لاينافي تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجددها او زوالها وهو ممنوع
ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه
لو كان بعد المكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصية
اما ان يكون له لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة او صورة
او كونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم
ان لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل
الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته و
هو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره الشيخ في الشفا وليس
لقائل ان يقول بان التفلص ما لا مادة له لا يقبل الانقسام غير مسلم عند اصحاب هذا الراى
لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل
للانفصال وساير الحوادث مسلم الثبوت عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او
جزءه ولا ان يقول لا نسلم ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم
محض المتصل بذاته القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة المذهب وفساده
يلزم كون الخلاء ملأ بواسطة كونه قابلا للانفصالات والحوادث من الفصل والوصل والتناهي
والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاحجام والاعتداد ويكون احد المتداخلين
غير مادى غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة راسا كما وقع لبعض الاعلام

بل لما اقوله

بل لما اقوله وهو امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين
او بين البعدين او بين البعد والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما
التمانع بين المادتين فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون
البعدان هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك
بط لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا يصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات المادة
والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد وتتقدر به وتسرى كلها في كله وان
مانعت ببعدها فالمانع هو بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة
المادتين ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد
يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحى وايضا يلزم على تقدير كون المكان بعدا متشابهة
الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام وكون الاخر للاخر وايضا يلزم على
من امكان اتصافه في ذاته بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتشاهية ومن امتناعه
لها امتناع الجسم لها لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء
هذا ايضا يتوقف على ان البعد مهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت نملة
متحركة على محيط دايرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى وعلى خلاف جهتها هذا
معارض بالجوهر المتحرك في الماء على ما يجيء واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان
بوجوه منها تضاد الاحكام لحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس والمحمول في الصندوق متنقلين

من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة
لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اوردها الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل
زيادة المكان مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق المملوء ماء
او هواء اذا انتقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المثقوب والثالث في الشمعة المدورة مرة
والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان
لكل جسم مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام الى غير ذلك ولهما اجوبة
المذكورة من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى ساير الادلة و
المباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فليراجع الكتب المبسوطة
ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن
اكثر ما يرد على القول بالسطح ويقربه عن مفهومه العرفي لانه اذا سئل عن مكان
بلغ الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه **فصل في ان لكل جسم** اثيريا اي فلكيا كان او اسطقسيا اي عنصريا
فله حيز طبيعي يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو
في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن
الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تفسيرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى
ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما

واحدا فيما

واحدا فيما له مكان كما سوى الجسم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى
ان المكان بما هو مكان ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا
اما على الاول فلتشابه اجزائه في المهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض
اجزائه بكونه طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن
الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها
على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت في وسط العالم غير محاطة بالماء
واللازمان كلاهما ظاهر البطلان بالجملة فكذا الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو
الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا يطلب مكانها الذي هي فيه لانه
تحت جميع الامكنة والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض
على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اي ما يؤثر في الجسم لا على وفق ما تقتضيه طبعه
والاولى ان يقال اذا لاحظنا الجسم وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته
لئلا يرد ان رفع القواسر وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون
مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر
بل بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين لا محالة و
ذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لان وجود
العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض والسبب اما ان يكون غير
خارج او يكون خارجا واذ لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التا وبل

المذكور متعين الاول فاذن انما يستحقه اى يستوجبه بطبيعته لا بجسمية المشتركة ولا
بهيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب وان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل
الاجسام جوهر قدسي نسبته الى جميع الاحيان نسبة واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز
المختلفة الى امور مختلفة داخلة في حقايق الاجسام وما هي الا طبايعها التي هي صورها النوعية
اقول وبما ذكرناه يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في المكان من الاعراض اللازمة التي لا
يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم بين شيئين يوجب استناد
احدهما الى الاخر او الى ثالث ولا يجوز ان يكون لجسم ما بسيط حيزان مختلفان طبيعيان وايضا لو كان له حيزان
طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما ولا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل اما الاول
فظ واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب
الثاني اولا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب
الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وقد
فرضنا طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبيعيا لان غير المطلوب
طبعا لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلانه خ ان لم يكن على سمتهما او كان
عليه ولكن متوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في
جهة يميل الى جهتها طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول

انا لو وهمنا

ه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي متنافيين

انا لو وهمنا الارض في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة انه لو لم يكن
ساكنا بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة هف وقد اجاب
عنه الشيخ في الشفا بانه يعرض لها سكون بالقسر لانها كانت يقتضي ان ينبسط عن الوسط
الى الجهات بالسوية ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف اما بتحقق الخلا او بدخول جسم
في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ
لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا تلخيص
ما ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن بعارض عرض فدعى
ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا نمنعها اشهد ام اعلم
انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل
يوقع التجزية في المتمكن موقع التجزية في المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل
كذلك لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب امر يعرض بعد الابداع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلا قبل التركيب ثمة ومن اقتضائه
للحصول فيه يلزم وجود الخلا بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضي زيادة في
التجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زايد على ما كان للبسايط فامكنة المركبات هي امكنة
البسايط بعينها وكما ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا
واحدا الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب ميلا

اما مثقلا او بحسب جهة المكان او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت

هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض عليه المحاكم بوجوه منها

ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او

الخلا وان كان هو السطح الباطن فجزء مكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور فان شيئا

من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءا من مكان الفلك اصلا اقول هذه

المؤاخذة كالمؤاخذات اللفظية فان غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا

على مكان الكل اذ هو بصدد دفع الحاجة عن اجزاء البسايط وعن مركباتها الى

امكنة سوى امكنة البسايط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد

الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء مطوي فيه لان المركب

وان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد فيه فذلك

المكان مركب اقول مطلق المركب وان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق

البسايط فيلزم الخلا في تلك المرتبة وتحقق الخلا مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة

كانت كما يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول ومنها انه لم لا يجوز

ان يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلا اقول لما كان

تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور جذعا ومنها قوله

واما مكان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان ممنوع

ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب مقتضية لحصوله في مكان المغلوب

فربما يفيد

فربما يفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية

بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد

عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود من عدم احتياج

المركب الى غير امكنة البسايط ولا يخفى ان ثقل الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه

الارضية لكن فعل الصورة ينبغي ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية

لها فكثرة الاجزاء الثقلية المندرجة انه ملجا شديدا مما له مدخل في افادة

الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى ان

نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم

فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي

فكل جسم فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل

متناه فهو مشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او

حدود فيكون مشكلا وانما قلنا كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر

بل الامور الخارجة عما يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه على شاه مخصوص

وذلك الشكل اما ان يكون بطبعه سواء كان بلا واسطة او بواسطة مثالية اولا

لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل

ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكل لم

لا يجوز ان لا يكون شيء من الاشكال الطبيعية للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين

منها تلمنا الفرق بين الصورتين بين اذا الوضع الذى هو تمام المقوله انما يحصل بسبب
الامر الخارج مع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فكيف يحكم بان الفلك
لا يقتضى وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما علاه ولذا حكم
بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة فى المادة
الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسايط فى الشكل المستدير لا يدل على
اتفاقها فى الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل لكن
اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية المشتركة لانها
من حيث هى معينة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبايع فلا بد من استنادها
الى الطبايع اقول وههنا شئ اخر وهو ان البسايط وان اشتركت فى الاستدارة لكن من هذه الحيثية
لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة متخالفة تخالفا نوعيا كما بين فى موضعه
فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هى الا طبايع تلك الاجسام التى هى عين صورها النوعية
واعلم ان طبيعة الارض يقتضى كرويته ويقتضى الكيفية الحافظة لاى شكل كان بلغ
ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثانى مؤكد للاول لكن عدم كونها على
الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول
ولما ازالت هى عنها الشكل ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل
القسرى ومنعت عن العود الى الشكل الطبيعى بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة
من وجه مطبوعة من وجه كالمريض الذى يفعل طبيعته فى بدنه الذى تلف رطوبته

بسبب القاسر

بسبب القاسر حرارة توجب منافاة واعلم ان اختلاف الافلاك التى تكثر فيها كفية كبيرة
او تدويرا وخارج فى الشكل لا لاجل النقر وكذا اختلاف المتممة لاجل اختلاف ندرتها وعلظها
ليس بسبب القاسر لعدمه فى الفلكيات على رايهم ولا بسبب صورة واحدة والا لزم ان يكون
فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور المتعدده والفعل كما يختلف باختلاف
فى القابل كذلك يختلف باختلاف الفاعل فالصورة المتعلقة بالفلك الكلى وان اقتضت كرية
شكله لكن اتصلت به صورة اخرى انفرج منه كرة اخرى هى كوكب او تدوير او خارج
فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد او اختلاف
استعدادتها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل وكما جاز ان تتصل ببعض
البسايط صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب يعود الى العقول الفعالية او
او تصوراتها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا اشكال لاحدها
ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك الكلى فلا بد ان تسرى فى جميع اجزائه
واما الصورة الاخرى فانها للخارج مختصة فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية وحل
فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر فيكون فى كل عنصر
صورتان نوعيتان اقول الحق فى الجواب ان يقال ان صورة الفلك وكذا صورة نوعيته
ما ان تكثر فيه غير سارية فى اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا
صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم من حيث هو المجموع لا بكل

حلت

جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية و صور لا يقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كوكب اثيرية صورة مقومة هي ذاته وبها تحصل مهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة فان ذلك كما قاله المحقق الطوسي شئ لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا صورتين ذاتيتين وقد صرح هذا العلامة بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين مختلفتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ح ان يكون لشئ واحد حقيقتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا ونارا وياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالا عضاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالمهية والوجود واجزاء متباينة بالمهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار والهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية و قال ايضا الاخر انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبايع فلم يكن بسيطا اقول ومما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج الى ما اجاب عنه

من ان معنى

من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون بجزء الجسم قوة ولجزء اخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احد الصورتين سارية في الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاخر ان الصورة التي يتعلق بمجموع الفلك و بنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممات افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة لكانت له حركة مختصة تخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل المتشبه بمبادئها المفارقة كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدا حركة خاص من هذه الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة متنوعة يكون مبدا لها وهو من الحيثية مباين لحقيقة الفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم في شئ من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان ما علل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي تلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور سيما بالمصورة حتى احتيج الى التجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الرصف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شئ عديم العلم والادراك وهو ظاهر ولا عن النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا يحدث

وصورة خاصة صح

الابعد البدن واما ثانيا فلانا الان عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها
ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين
في ابتداء تكويننا بهذه الامور واما ثالثا فلانا الان عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من
تغير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على ترتيب
مثل هذه البنية فثبت ان مشكل الابدان وخالقها مدبر حكيم وفاطر عليم بواسطة الملائكة
الموكلين على عالم الاجسام كما هو راي اساطين الحكمة والتالة كافلاطون ومن قبله
من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون** لما كانت الحركة
من احوال التي يعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون متقابل له تقابل العدم والملكة اراد
البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم
الحركة التي هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
او سيرا سيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة
وتوضيحه ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة او بالفعل من
بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا
او في كونه بالقوة فيكون الوجود او القوة حاصلا له وغير حاصل له هذا محال ومن شان كل ذي
قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه وذلك الخروج
قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم يعرض لجميع المقولات لكن في الاصطلاح

ووقع على

ووقع على استعمال لفظ الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربع منها الكم يرد عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور او معرفة التدريج وسيرا سيرا متوقف الزمان وكذا اللادفعة الماخوذ في حدها الدفعة الماخوذ في حدها الان الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان تحد الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والان اللذين هما سببا هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي في المباحث المشرقية والمحقق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سلمنا ان تصور التدريج بديهي الا ان كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان ثبوت التدريج توقف على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في انات متعاقبة يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما بديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الاخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على تلك وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان الماخوذ في تعريف الزمان انما هي الحركة باعتبار الاتصال بحسب المسافة والماخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لا لان

التي قصد تحديدها هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دوام ثم اعلم
ان لفظ الحركة يطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين فتلك هي صورة الحركة
وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه فيه
في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته واحدا
شخصيا مستمرا لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما تقبل انقساما
بغير نهاية بالفرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال موافاة حدود المسافة فهو مستمر
بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه الاكوان
لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من
الاول بسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق
على المسافة منقسم بانقسامها واحد بوحدتها فهذا الامر تسمى الحركة القطعية والاول
الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المشتعلة
كراس مخروط مماس بسطح ترسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض
للنقطة مماسة مشتعلة تحصل من استمرارها على ذلك السطح خط تفرض فيه نقطة متوهمة
ليس شيء منها فاعلة له او اجزائه بل متاخرة عنه ففي الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة
القطعية وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه

التي لم تفعله

فيه التي لم تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب انفراض حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الان السيال وهو شيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل
واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الان بالمعنى الاخر وكل من الامور الثلثة في كل
واحد من الاشياء الثلثة منطبق على نظيريه في الاخيرين وليس الباقي مع المتحرك الا
الواحد المتمم من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المشتغل خط المسافة اي المسافة والحركة
والزمان اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى
فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمها ومن
الزمان الممتد ذلك الان ثم واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حاله بعينها حال الحركة
في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها
مع استمراره مبدأ النقطة لنفسه من حيث انه قد اشتغل اذ هو بهذا الاعتبار كانه
شيء ممتد منطبق على المسافة وبنفسه من حيث انه وصل الى حد لنفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك فالتقابل بينهما التقابل العدم والملكة ثم ربما فالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه
لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهتا قوة وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا
كالجسم فلقائل ان يقول ربما نعين انا في زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا
فيقع الحركة في الان ويلزم بازائه غير متجزء من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكنا فلا يكون
الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متالفة من الاجزاء الغير المنقسمة
فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب بان الجسم لا يكون في ذلك الان متحركا ولا ساكنا

بالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا
ولا ساكنا والموجود الذي له جهتا قوة وفعل لا يمكن خلوه [illegible]

لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق فى الزمان لا فى الان لا يق اذ لم يكن الجسم متصفا بالحركة
فى الان كان متصفا فيه بسلب الحركة عما من شانه الحركة وايضا ح يلزم ان لا يكون الجسم متحركا
ولا غير متحرك وهو ان ارتفاع النقيضين لانا نقول لق الجواب عن نقيض الحركة فى الان الاعم علم
الحركة فى الان على ان يكون فى الان قيدا وظرفا للمنفى اى الحركة لا للنفى اى على معنى الاول ان صح وعن الثانى
بانه لا يلزم من عدم الحركة وسكونه فى الان خلوه عنهما فى نفس الامر اذ الحركة فى الان اخص من
اللاسكون وهما يساويه فانتفائها لا يستلزم انتفاء مساويه اللاسكون لتحققه بالحركة لا
فى الان والحاصل ان الان ان اخذ ظرفا للاتصاف يختار ان الجسم متصف فيه بالحركة
الواقعة فى الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول انه لا يقع شئ
منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع منه عن الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت
عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا
حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل فقط او
ذا جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثانى لان ما
بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم يكن له منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما
بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة
امر طار على الشئ ويجب ان يكون ما يعرض له شئ متجدد مشتملا على القوة
والاستعداد على ما سيجئ فلا يكون بالفعل مطلقا فقد ظهر ان المفارق عن المادة
لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة فى شئ مركب مما بالقوة ومما

بالفعل

٧٣

بالفعل وهو الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشير اليه
بقوله وكل متحرك فله محرك غير جسمية اما ما غير جسمية يتحرك باسباب من خارج مثل المدفوع
والمجذوب فالامر فى ان حركته من جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذى لا يعرف له
محرك من خارج ففى كونه متحركا من غيره يحتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين
كثيرة نختار منها ثلثة الاول هو ما اشار اليه المص بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لا
لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام فى الجسمية والتالى كاذب لسكون
بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحرك هو الجسم وكان
الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون
الذى يقارنه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فح كون اللون بياضا يحتاج الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق بين الجنس فى المركبات الخارجية وبينه فى البسايط فان الجنس فى
الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسيته ويؤخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من
الفصول بل النفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكمم
غير داخل فيه شئ اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى غير مختلف
فى الاجسام بشئ داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا المعنى لا يصدق على
الانسان والفرس وغيرهما الا انها مركبة منه ومن شئ اخر بل يكون مادة لها فيكون نوعا
لان حقيقته قد تمت وحصلت فى الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى
الحيوانية والنباتية الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق

بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه ذا حس او تغذ لا يلزم
ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس والمتغذى وغيرهما من
الحقايق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثه وان لم يصدق عليها انها جوهر
ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن ان يقرر لها ذات الا ان تتنوع
بالفعل ولا يوجد فى الخارج لونية وشىء اخر غير اللونية يحصل منها البياض كما يوجد فى
الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منها فقد بين ان الجسم
يلحقه علل فى الوجود تجعل هذا الجسم شيا دون ذلك الجسم لا فصوله فى الذهن فقط
بلغ واما البرهان الثانى فهو انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر
فى غيره توجب بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون فى حيزه او حصول ما هو
المطلوب بالحركة اى مطلوب كان وبطلان التالى ضرورى يوجب بطلان المقدم وتمم
من قرر هذا البرهان هكذا لو تحرك جسم ما بمجرد جسميته فلو لم يكن له فى حركته مطلوب
لكان اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه فى حالة واحدة الى جهات
مختلفة وهى بديهى الاستحالة والثانى يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان
مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالى بطل لانه
ح لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله
واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلوب لانه لا يجرى فيما اذا
كان تحرك الجسم بشىء غير الجسمية بل بطبيعته ابل الاولى ايراده لنفى كون الشىء من الحركات
وهو على حالته الطبيعية

ملايما للذات

ملايما للذات الطبيعة بما هى هى واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم
المتحرك امرا يستحيل حصوله بالكلية كما فى الافلاك مثلا فانه يلزم الخلف المذكور وعلى
تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لو لم يكن له
مطلوب اخر واما اذا كان فلا لجواز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث
فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة
امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلة محدثة فهى المحرك وهو اما مفيد لوجود
الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شىء
واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس ذاتها اذ
المعالج النفس من حيث ما لها من الطبابة وملكة المعالجة والمستعلج هى من حيث ما
لها من المرض والاستعداد بقبول العلاج من جهة المتعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض
متعالج فموضوع التاثير والتاثر مختلف فيه واعلم ان الحركة يتعلق بامور ستة
وهى المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد
جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه كما فعله
المص والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال
ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة يقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة فى
مقولة هو ان يكون للموضوع فى كل ان فرض من انات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة
يخالف الفرد الذى يكون له فى آن اخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعقل انها

يلزم

ان يكون نفس التحرك او غيره ... والاول باطل لان المتحرك ما هو متحرك من جهة

الحركة

يقتصل

عبارة عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا كليا
واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذوات الاول في نفسها
كانت ناقصة والزائدة ليست نفس السواد كيف وذوات الاخرى بعينها ناقصة ولا يتاتى لاحد ان
يقول ذات الاول باقية وينظم اليه شيء اخر فان الذي ينظم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون
شيئا اخر فما اشتد السواد في سواديته بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الذي ينظم
اليه سوادا اخر فيحصل سوادان في محل اخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان
وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا
ان اشتقيا شيئا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد وانضمام اخر
اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد اخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع
الحركة ما ذكر في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا تتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد
من المقولة الى فرد اخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك والا لتالي الآنات
والانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد و
ان لم يكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى
ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد
فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون للمتحرك الاينى في زمان الحركة مكان بالفعل
ولا للمتحرك الكمي كم بالفعل وهو باطل بالضرورة واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك
انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين

صرافة القوة

صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض
والتوسط منها واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه
بل البرهان ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين
مما احاط به جسم في كل ان فرض فبالضرورة له اين بالفعل وايضا الافلاك غير منفكة
عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات و
افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد
آنية هي معيار السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة
بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم نعم يكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية
على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن بجميع
الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه
نسبة النقط الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون
فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه بلغ
فهي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحركة فيها ولا تتالي الآنات
او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد آني
منها في حال الحركة فضلا عن تشافع الآنيات منها او كونها غير متناهية وما قررناه
ومعناه قد ثبت وتحقق عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية التي هي ذات
هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى غير النهاية من الاجزاء

والا فيلزم الخلو وهو محال صح

فى الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التى وقعت فيها الحركة او غيرها ولاثباته وجه
اخر ملكور فى الخلسة الملكوتية حسبا به ان المتحرك مادام كونه متحركا له باعتبار الحركة
التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبداء والمنتهى وهى ليست
منطبقة على شئ من اجزاء المسافة ولا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل
ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة فى المسافة لا المقادير التى هى واقعة
بين تلك الحدود فلو لم يتحقق فى الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك
شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محة ينتقل من حد الى حد اخر بلا موافاة قدر
من المسافة يكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية مفروضة
بين الحدود المفروضة المتناهية فيكون جميع الحدود مدركة فى جميع المقادير
وهذا اشد انحاء الطفرة حيث تقع فى جميع اجزاء المسافة ولى فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة
اما اولا فلانه شقاضه فيما اذا فرض النقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح
محالة تلاقى تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط
لانقسامه وعدم انقسامها فكل حكم الحركة التوسطية بالقياس الى المسافة واما ثانيا
فانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة فى كل ان فرض من انات
زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها فى ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم
وان استحال فى الان لكن لا يستحيل فى الزمان فى الزمان وهذا كما ان الانطباق الآنى
لا يمكن بين المستقيم والمستدير ولكن الانطباق الزمانى بينهما ممكن بل يتحقق

واما ثالثا

الغير

واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة
النازلة او الشعلة الجوالة الى الشئ المتصل المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة
الحدود دون اجزاء المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير
منقسمة متفاصلة سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدوثها موافاته لها ليست دليلا على وجود المرسوم
من الحركة بل على وجود الراسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا من
الشبه الواردة على نفى الحركة الاتصالية فى الخارج مع وجوه الخلل لها ليقاس
عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يبتنى عليها نبانه فانه مثل رفع تلك الشكوك
فى اوائل الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها بل
واذا وصل اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها فى ان الوصول
الى المنتهى وكذا فى كل آن من الانات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد فى زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا يتصف بالوجود
العينى قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليه لما مر ولا بعده كما لا يخفى فلا
يتصف بالوجود العينى قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا قبل
الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا

اختيران انفسها موجودة فى نفس زمان قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجودة فى ذلك
الان وكل جزء من ذلك الزمان وفيه تامل ستطلع لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية
موجودة فى ذلك يلزم من اتصال الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد
بالمعدوم المعدوم فى الحال اى الحد المشترك بين الماضى والمستقبل فالحركة التى فى الماضى
معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نم ان الحركة المستقبلة
فى الزمان المستقبل فالذى يلزم ليس الا اتصال الكائن فى الزمان الماضى بالمعدوم
فى الحال والكائن فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد شخصى
فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها ان الماضى من الحركة
كان موجودا فاما ان يراد ان وجود مقارن لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودا
فاما ان يراد ان وجوده وعدما اذ لا معنى للمضى الا الانقضاء ولئن كان مقارنا
لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا فى ان لا يكون موجودا
فى الماضى عليه بقياس مقارنته الوجود للاستقبال والجواب ان الماضى من الحركة
موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الان لا فى نفس الزمان الماضى ولا بحسب الواقع
مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه فى الان ولا يسلب عنه فى الان الوجود المطلق
فالان انما يكون ظرفا للسلب وجوده فيه وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق الوجود فى الاعيان
وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول فى المستقبل من الحركة حركة فى الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار
الجسم بسبب اتصال جسم اخر على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل ملاقية اجزاء الى جميع

الاقطار على

الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون فى سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم شامل
للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم اخر وبقولنا على وجه يكون مداخلة فى الاصل
يخرج ازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقوله ملاقية
اجزاء الى جميع الاقطار خرج السمن فانه فى العرض والعمق وبقوله على نسبة طبيعية
خرج الورم فى جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال
الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما فى سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيوده على قيود
النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامى لا يخلو اما ان يكون فيه شئ ثابت او لا
فان كان فهو اما ان يكون الصورة يستحيل بقاءها عند تبدل المادة فقط او لاستحالة
اشتغال العصر واما الثانى فلا يخلو اما ان يكون الثابت كل المادة او الثابت هو البعض الذى
كان منها كالاصل والتغير انما يقع فى الزايد والاول باطل لانه دائما يتصل به شئ وينفصل
عنه اخر والجسم غير باق مع الفصل والوصل والثانى كذلك لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه فان
صار الكل متصلا واحدا ذا طبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض اخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل ولم يتحد
معه فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث وهو ان يكون الباقى مجموع المادة
والصورة اذ لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية ثم لا يكون المجموع باقيا واذا لم يكن
فيه شئ ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع شرط فى تحققها كيف وزمان
حركة النمو منقسم الى غير النهاية وبازاء مراتب الزيادة هى افراد المقولة التى هى الكم

للزيادة م

في هذه الحركة فاذا يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وهو محال
ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة وهي الحافظة للصورة النوعية
الشخصية واجزاء متبدلة واسباب لظهور كمالات تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو
الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية واما قوله ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت
بالاصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الاخر بالتبدل فجوابه ان الاصل
بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة النوعية مبدا لاستمداد
تلك الزيادة وتحليلها فيصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات المتعاقبة على ذلك الاصل
ويؤيد ذلك ما يؤل اليه كلام الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفا من ان الباقي في النامي بعض المادة
الاولى والنوع من الصورة وان النوع هو النامي بمعنى انه الزايد في مقدار خلقته بسبب مادته
لا المادة ولا المقدار فان المادة الباقي لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى تحصل
مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه المحقق الدواني في شرح الهياكل
بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخصه وحدوث
اخر من نوعه مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية للشخص او
يكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك هو القابل للحركة
والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رايهم فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي
محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة الاولى ولا منافاة فيه لاختلاف
الحيثيتين بقي شيء اخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان

حيث اراده

حيث اراده واثبات ان نفسه غير متجددة وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على
نفي النمو والذبول بان النمو انما يتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله
وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضمام جسم ذي
مقدار الى جسم اخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس فيه
تنقص مقدار جسم الى جسم اخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانحلال بل الاجزاء بلغ
الباقية باقية على مقدارها وانما انفصل عنها جسم اخر له مقدار فلا يخلو الامر فيهما
عن حركة بعض الاجزاء الخارجة الى اجزاء الجسم بالالتصاق وحركة بعض اجزاء
الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه
الكاتبي في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه
قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت
عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بين
المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزوايد بعد المداخلة بالاصلية بحيث تصير المجموع متصلا
واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا
وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور الممتزجات كما قرره في موضعه فكيف
تصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير التنزل فلا بد من ان ينعدم المتصلات ويحدث
جسم اخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم اخر وهذا ايضا مستلزم
لانتفاء الحركة الكمية في النمو لتبدل الموضوع وان اراد تكونهما متصلا في نفسه المداخلة
التامة فذلك لا يتحقق الحركة في الكم ضرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد اصلا في المقدار الزائد

قائم بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة اشبهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال

ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متشابهة

المهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة المهية

والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمتغذى بعد فعل الغاذية

وصيرورته شبيها بالمتغذى والجسم النامى متصل واحد فى نفسه بمعنى ان له اجزاء

وهمية متحدة المهية والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركيبه من الاجسام

وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك

الاتصال بالمعنى الاخر وقال العلامة القوشجى فى شرح التجريد ان النمو والذبول حركة

كمية موضوعها باق بعينه فان زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته والسرفى

ذلك ان العظم والصغر فى مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال فى السمن والهزال

فى ان موضوعهما متشخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر فى كلامه بانه لو اراد بقوله

ان زيد الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسها المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجديه اذ

اذ هى ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن فممنوع

كيف وتبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقى اكثر منه اقول له ان يقول ان الذى

هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذى يكون به جنسا او ان

وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة على ما قد اشرنا اليه قبل هذا وتشخص المجموع من حيث

هو المجموع وكذا وحدته العرضية العددية محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صح

على المجموع وكذا الجسم بالذات صدق عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية

متزايد الكمية

ای جوهر ذو ثلاثة نقطه

الكمية

متزايدة ومتناقصها فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية فى النمو والذبول لبقاء الموضوع

وتفارد افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة فى الكم يلزم تحقق مقدار غير قار بناء على

ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زمانى تدريجى مما منه الحركة فى زمان الحركة

فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا فى الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول

مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء حدوثا وبقاء معا لا بحسب الحدوث

الذى يتحرك منه الجسم وان كان تدريجى الحدوث ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة

من مقارنة خطين عن خط مع ثبات نقطة مشتركة منهما والسطح والجسم التعليمى الحادثان من

الجسم شئ وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشئ فى الكم او انتقاصه منه ليس هو

ان يكون هناك كمية واحدة بعينها وقد انضمت عليها كمية اخرى وانفصلت عنها

فان هذا ممتنع كيف وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل

عليه والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالانتقاص بل معناه كون ذلك الشئ بحيث تلبس

فى كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلا له فى آن اخر سابق عليه او لاحق به

فاذن لا يمكن ان يكون فى الجسم كمية حادثة متدرجة باقية مجتمعة واما ثانيا فلانه

لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوى فانه تدريجى الحدوث

والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كل بالذات بمعنى من

ان لا يتصور كمونه دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما

شئ من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت فعدم القرار مما يعرض لها بتبعية

الحركة اعلم ان العلامة الشيرازى جعل فى شرحه لكليات القانون السمن والهزال من اقسام

من اقسام الحركة الكمية اذ تأمل واما الحركة في الكم فهي اما ان يكون الى الازدياد او
الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان يكون لورود مادة اخرى وهو النمو و
السمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان يكون بانفصال شيء
من المادة وهو الذبول والهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف
كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة و يجب
ان يعلم ان تلك الحركة لا يقع في جميع الكيفيات بل انما يقع فيما تقبل الاشتداد و التضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور
وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر على
سبيل التدريج ويسمى نقلة وهو ظاهر وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم
المتحركة حركة على سبيل الاستدارة فان اجزائه يباين مكانه او ما في حكم مكانه
من نسبة الى الغير من الاجسام وقد يلازم كله فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من كونه متحركا
بهذه الحركة فلا يتحقق عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد لا يكون متحركا في الوضع
فقط كالكرة المتحركة على احد اقطاره بشرط ان لا تفارق مكانها وكذا البيضي اذا
تحرك على قطره الاطول والعدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة
والمخروط القائم اذا تحركا على سهميهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احد
يكون بالذات والاخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا فلا يتحقق طرده
بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانه داخلا في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل

لتخليص

لتخليص مادة المثال عن غيره هذه الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها اعلم بلغ ٨٠
ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص اخر او
من نوع الى نوع اخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت
في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر اخر لامتناع
تحقق الاتصال الوحداني بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع
جواهر غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد
والتنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون
له حد ولا حد الا بمجرد الفرض وهذا لا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم بدونه
فلا يمكن الصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات
العرض لا يقبل الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها
الحركة فهي متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى
الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل
تابع للانتقال من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال
الكمي ومن الاشرف في الوضع الى الاخس منه تابع للانتقال الوضعي و اما الجدة
فتبدل الحال فيها انما هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا
في العمامة بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فان وجوده
للجسم بتوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكان للمتى متى اخر

وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيئة قارة
الى هيئة قارة لانه لو كانت عن هيئة غير قارة لما كان خروج عنها وترك لها بل امعان
فى تلك الهيئة مثلا ان كانت الحركة فى التسخن الى التبرد وكان الجسم فى حالة تسخنه تتبرد
فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك فى مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن والحركة فى غيره فى
مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره بهمنيار فى التحصيل فى نفى الحركة فى مقولة ان يفعل وان ينفعل
واقول لتوضيح ذلك ان الحركة فى كل مقولة كلام عبارة عن ان يكون للموضوع فى كل آن من آنات
زمان الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور فى غير القارة من المقولات كمقولة متى
وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال فى هيئة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان
اذ لو تحرك شىء فى مقولة متى مثلا للزم ان يكون له فى كل آن يفرض من زمان حركته سنة
او شهرا وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا
القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يؤخذ فى مفهوميتهما التدريج وعدم الاستقرار فانهما
التأثير والتأثر على نهج التجدد الاتصالى وحكم المسافة من حيث انه مسافة كذلك فلو
تحرك جسم فى المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى
ميل دفعيا بالبيان المذكور وبما ذكرناه ظهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال فى الشفاء وشبه
ان يكون الانتقال فى مقولة متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر
يكون دفعة ونقول ايضا ان كل حركة باعتبار المتحركة فهى اما ذاتية او عرضية لان
القوة المحركة اما ان يكون موجودة فى المتحرك من حيث انه متحرك او لا يكون موجودة

فيه من

٨١

فيه من تلك الحيثية فالحركة فى الاول ذاتية وفى الثانى عرضية وكل حركة ذاتية فهى اما طبيعية
او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة فى المتحركة بما هو متحركة اما ان يكون
باعتبار كونها مستفاد من خارج اى امر مباين للمتحرك فى الاشارة الحسية او لا يكون
وان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهى
الحركة الارادية سواء كان على نهج واحد كما فى الافلاك او على نهج واحد كما فى الحيوانات وان
لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما فى العناصر او لا على نهج واحد
كما فى النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهى الحركة القسرية والفاعل للحركة القسرية طبيعة
الجسم المقسورة لكن مع انضمام ميل قسرى اليها يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر
فاعلا للحركة القسرية او للميل القسرى لا يجب ان لا يشغى كل منها باشغاله وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام
ان الحركة لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت
على صرافة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم يكن مقتضية للحركة اذ هى متجددة
شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا
ففى اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لانتقال
للحركة جهتان احديهما حيثية ذاتها وهى توسط الجسم بين المسافة
ومنتهاها وهى بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى اخره
والثانية حيثية النسب التى يلزمها وهى بهذا الاعتبار ثابتة باقية

المتغير

متجددة مقتضية غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون
الحيثية الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه
الى تلك عايد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين
احدهما ثابت هو الطبيعة وثانيهما متجدد هي الوصولات الى حدود متجددة تبدل له
تكون تلك الوصولات حالات غير ملايمة للطبيعة والا لم تصر متروكة فتوجب الطبيعة بشرط
وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها تنقطع الحركة بشرط
لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكان العلة ذات جهتين جهة
ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت للثابت والمقتضي
للمقتضي ولقائل ان يقول الكلام في تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد
اجزاء الحركة لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملايمة علة لحركة ومع كل حركة
علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا يزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير الداير الى ان يعود الطبيعة الى الحالة
الطبيعية وكذا الكلام في النفوس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك لان النفوس في
ذاتها ثابتة فمقتضاها ثابت فلا يكون الحركة الارادية مقتضى النفس بلا تجدد
من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات
على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية المتجددة
الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال
كما عرفت

كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون
فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما
يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل هو هو لا هو الا هو

فصل في الزمان مطالب هذا الفصل ثلثة الاول في التنبيه على انية الزمان
الثاني في تحقيق مهيته الثالث في بيان كونه غير منقطع البداية والنهاية وقبل
الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا
عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم
والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون
له جوهرا منهم من جعله جوهرا مجردا غير جسماني وفرقة منهم من زعمت
انه واجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك
الاعلى والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس
الحركة او غيرها فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده
امور الاولى انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر
عن الموجودات وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث و
وقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا ومعدوما معا وهو محال واذا كان
منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه
لعاد المحذور المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة

واما الان الغير المنقسم المخوف له فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان والشئ اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عند مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذي الطرف والزمان عندهم غير منقطع

والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الان او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او المستقبل او في الان الذي هو طرفه الحجة الثانية لو كان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما اولا فلان العلة من حيث هي علة واجب الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لمهية الجزء الاخر او للازم من لوازم مهيته او لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لمهيته او للازم من لوازم مهيته او لامر عارض فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب المهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يعرض في الزمان انه يجب ان يكون مخالف المهية للجزء الاخر لكن الاجزاء الممكنة الانفراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب المهية لا يتوقف امتياز بعضها على الفرض بعض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية ان يكون حاصلة بالفعل متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وكل

وكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا لكانت له اجزاء متمايزة

٨٣

فرض كل هف فيلزم تركيب الزمان من الانات المتتالية المستلزم لتركيب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض لمهيته الجزء المتاخر او كون عليته لامر عارض له يلزم صيرورة الغد امس والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكذا القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظ فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصر في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وننقل الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية

والجواب ان المتقدم والمتاخر لا لاجل اقترانهما بجزئين يكون احدهما قبل ولا بعد واما اذا كان كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان اخر اذ التقدم والتاخر العوارض التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر اخر معها فما به التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذا التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية

بينهما امر ثالث هو جزء من الزمان واما اذا كان ذلك الجزء مابه المعية فيكون مع

ومعية باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما او ومتاخرا كل ماكان كك فهو

من المضاف فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر بل هو مقدار

يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته يقتضي ان يكون معروضا

لهذين الوصفين لا انه لا معنى له الا التقدم والتاخر كما ان الهيولى لذاتها جوهر

لكنها لذاتها يقتضي القوة والاستعداد للاشيا لا انها محض الاستعداد حتى يكون

مقولة الاضافة هذا ماذكر في هذا المقام وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك

الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متاخرا وبعضها مقدما وصم مع تشابهها وتساويها في الحقيقة

النوعية لا بد له من امر زايد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض و

الا يلزم الترجيح عن غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض

بذواتها الشخصية وهويتها غير مغن فانه ان جاز هذا جاز ان يقع في كل

شيئين من نوع واحد انها يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان لم

في المهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في

الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي

ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب مما نوخذ في الوهم مبدا والبعد عنه

ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها

ومقارناتها

احدهما جزء منها ان الجزء مابه المعية فيكون مع ومعية باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان

متين

٨٤

الجسمانية

ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي يحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان

المعقول من الزمان مابه يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن

بعض بالتقدم والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا

لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة الجزئية والحركة والتغير مع ان هذا المعنى يوجد

في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارئ تعالى يصدق عليه انه قبل كل حادث عند عدمها

ومع كل حادث عند وجودها فاذا قطعنا النظر عن ساير اقسام التقدم من

العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعالى كان موجودا مع عدم الحوادث

وهو الان موجود مع وجودها فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية ساير

الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة

والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان

المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارئ الى جميع الموجودات نسبة واحدة

هي المعية الغير الزمانية لا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارئ

القيوم فكانها يوجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا في زمان

واما كايناتها فكل في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته الى

الكاينات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما الحجة من

نعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو لان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته

امر مح وكل ما يلزم من فرض عدمه مح فهو واجب الوجود لذاته اما الكبرى

فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم الزمان قبل وجوده او بعد وجوده
لكانت القبلية والبعدية زمانية وقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز
العدم على الزمان تناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا
استحالة مطلق العدم وواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم
لذاته والزمان لا يأبى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه
موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب
الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين فمبناه التحرز عن مضايق الشبهة الواردة
على مذهب المعلم الاول من كون الزمان مقدارا للحركة وقالوا لا يقع في ذات
الزمان تغير اصلا ما لم يتغير نسبته الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات
والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام والاستمرار وان وقع فيها شيء منها
لها قبليات وبعديات لا من جهة التغير في ذات الزمان والمدة بل انما
من قبل تلك المتغيرات واستصوب ذلك الرأي عنه الامام حيث قال في شرح عيون
الحكمة ان الناصرين لمذهب ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم
التوغل على شيء من مضايق المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب
الامام افلاطون والاقرب عندنا في الزمان وفي المدة هو مذهب افلاطون وهو
انه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته فان اعتبرنا نسبة ذاته الى الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير سمي بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة

ذاته الى ما

ذاته ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذاك هو الدهر الداهر وان اعتبرنا نسبة
ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه فذاك هو الزمان وقال ايضا واما مذهبهم
فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات ابعد ومع ذلك
فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا الظن ينفسخ بما سياتي من تحقيق
مهية الزمان وانها مقدار لما هو ذو تقدم وتاخر في ذاته لا يوجد المتقدم
منه مع المتاخر بحسب الذات ومهيته يتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت
وبعضه لاحق ومثل هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا
ماديا فالزمان متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن
الزمان مقتضيا سيالا في ذاته لكان الشيء الذي حدث الان فهو قد حدث في زمن
الطوفان فلا يكون بين الاشياء تقدم وتاخر وهو مما يدفعه الحس وبالجملة
لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتاخرا بالذات لا يوجد التقدم
والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا
كان الزمان متقضيا متجددا لذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات
عن المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه
جوهرا قائما بذاته مفارقا عن المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما
لا ينتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان

تتوالحركة فاستدل عليه بما مر من الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضا كذلك وسط
الجواب اما اولا فبان القضيتان في الشكل الثاني لا ينتجان واما ثانيا فبان الا
غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور
وبالعكس كما هو رأي بعض ومن الثاني ان من لا يحس بحركة لا يحس بزمان والجواب
ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة والفرق بينهما اي مع
كونهما واحدا منها ان الزمان يؤخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها
ان حركة يكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان ومنها انه قد يكون
حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة
ليس بدورة ومنها ان الحركتين قد تختلفان معا في الزمان وما به الاختلاف غير ما
به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقصر لا في حركة اقصر
وكذلك حركة الاولى الفلكية فهذه حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان
واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول
وهو المناسب لمسلك الالهيين وهو الذي ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات
فتقريره ان الشيء اذا كان عدمه مع وجود شيء اخر فاذا صار موجودا لم يكن ذلك
الشيء متقدما عليه باعتبار اقترانه مع عدمه هذا الحادث معه ولا باعتبار اقترانه
مع وجوده فتقدم الشيء المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد يوجد مع ذات
المتاخر بخلاف قبلية كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد

الموجبتان

مقارنا لجوهر

مقارنا لجوهر الابن واما قبليته للابن فلا يوجد مع جوهر الابن فاذا قبليته
زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف لازم لذاته فانه باطل ايضا يظهر بطلانه بما
ذكرنا من ان ذات المتقدم يوجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه
مقارنا لوجود ما يقدم عليه ولا لنفس عدم المتاخر اذ قد يكون بعد وجوده
ايضا ولا باعتبار مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر
اذ قد يتحقق هذه الهيئة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل
لابنه بعد الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه
ولا لذات الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد وبالجملة لا بد لعروض القبلية
والبعدية من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها
شيء او اشياء لا لما بالذات فلا بد لها ان ينتهي الى ان يتصف بها بالذات
لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية
امور متفاصلة غير منقسمة يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحقه
ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته مسافة يكون بين ابتداء
حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء
متصرمة ومتجددة على انطباق
المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات لا على سبيل الاتصال والا
لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات
القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل ان

باعتبار

التقدم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء آخر منه لذاته بعد ويمتنع
لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو المعني بالزمان واما البرهان
الثاني المناسب لمسلك الطبيعيين فهو احد مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه المصنف بقوله اذا
فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي مرتبة من السرعة وابتدات معها حركة اخرى
ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة
والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا في احدهما فقط فيتفق مقطوعاهما
من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على مرتبتها من السرعة واتفقتا الاخذ والترك
وجدتهما قاطعتين لمقدار واحد من المسافة وان ابتدات احديهما ولم تبتدا الاخرى
ولكن تركتا معا او يكونان على عكس ذلك وجدت احديهما تقطع مسافة اقل مما
يقطع الاخرى واذا كان كل كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر محتمل لان يقع فيه
قطع المسافة معينة لسرعة معينة واقل منها ببطؤ معين وليس هو نفس شيء
من المسافة او الحركة او السرعة والبطؤ فان كل واحدة منها يختلف مع الاتفاق
فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية
على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطؤ المأخوذ في مفهوميهما الزمان و
كون الحركتين معا في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه
بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه

كمية الحركة

كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية
خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا
ان يقال الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارا
للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان
في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة
اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان
موجودا خارجيا او وهميا فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في
الخارج والحق ان المتوقف على الملاحظة الزمان انما هو تصور حقايقها
لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان
عينا او ذهنا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا لا ذاك وهذا الامكان قابل
للزيادة والنقصان فانه اذا نصفت المسافة بعينها او كل من السرعة و
البطؤ بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان
المفروض اولا وايضا فان في الموجبة حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك
او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة
بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان
متصلا واحدا وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما ان قبوله لهما
والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلا لهما مع قطع النظر

عن الحركات والمسافات وغيرها من الاشيا وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو
بالذات واما انه متصل واحد فلانه لو كان منقسما الى غير منقسمة لادى ذلك
الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على
المسافة واذا ثبت انه مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزا في الوجود
معا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت لا يوجد اجزاءه معا لانه لو
كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدار المسافة او المادة المتحرك وكل منهما باطل اذ على
الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات متساوية
متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة
بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر
ابطا في النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكان
بزيادته زيادة المادة ولو كان كل ما هو اسرع اكبر اعظم واعترض عليه صاحب
المباحث المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطا
حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطا لان الاسرع
هو الذي يقطع المسافة في الزمان اقل فاذا الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة
لوجب ان يتزايد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطا اعظم لان هذا
المقدار في الابطا اعظم ويمكن تحصيل كلام الشيخ توجيه لا يرد عليه شي
بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدار المادة يلزم ان يكون ما هو

الاسرع في

الاسرع في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر لشدة
الميل الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك
بل الامر بالعكس فان ما هو الابطا فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله اضعف
يكون ازيد في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من
الزمان فثبت انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان
فهو ما اشار اليه بقوله وهو مقدار لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة
فهي لا تخ اما ان يكون مقدار الجسم او لهيئة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيئة غير قارة ومنها لا سبيل الى الاول اى كونه مقدار الجسم لان الزمان غير قار
وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيئة قارة قيل لانه يلزم ح ان يوجد الشيء
بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار كما يحكم به الفطرة
واعترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا
تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القار مقدار الجسم القار ويبقى الجسم ذو المقدار
بدون مقداره ورد عليه كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي
يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير
مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية فرد من افراد الكم في تلك الصورة اقول الاولى في الجواب
ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخرج
عنه في زمان حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا

يلزم ح خلو الجسم عن مقداره لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان
الزمان مقدار الامر قار فانه لا محالة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره
في آن كل ما فرض اذ لا يكون للزمان فرد آني اصلا فهو مقدار لهيئة غير
قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق
من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى التقدير
المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه واما ايراد
النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج كالمنقوشات لا
التي لا يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والتعليمي الغير القار فيما اذا قطع
الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي والجسم صح
على ما ذكر في الحواشي الخفرية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي
عن بعض هذه النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا
يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشيء اذ القطع تدريجي والحاصل في
كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في كل آن
مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع لما
من ان زوالها عن موضع الملاقات لا يكون في آن بل لا يحصل الا ما هي
غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفا فاقول فيه وجوه من الخلل بالحركة

غير خفية على

غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا وما ذكره الشيخ في
الشفا ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان حركتها عليه لا
نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فالزمان مقدار الحركة ولهذا من غفل
عن الحركات على الزمان كما وقع لاصحاب الكهف والقوم من المتالهين غفل صح
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان لا غير
مقطوع البداية والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له
ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا
توجد مع البعدية فهي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان وكل قبلية لا مع البعدية صح
لما ذكرنا من ان معروض هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية
لزوال هذه الصفة منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان فرضت صح
كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق
وعدم اللاحق بلا اعتبار امر اخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض
عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه
نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان وهذا معنى فرض عدم الزمان يستلزم فرض
وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من
حيث لا يشعر به وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع مع
القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف

ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول
في الزمان وهذا احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها الايماء
طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا
زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اخر منها لا يكون زمانيا
والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو نوع اخر غيرها بالزمان والشرف والرتبة و
العلية والطبع فكما عقل نوع اخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي
زمانا فليتعقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان
يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم عدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق الحمل ومطابق
الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر اخر
غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان
وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه
بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو
مجموع مما لا وجود له في الخارج فلا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بان
يقال اما اولا فهو انا لا نم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم
قبل وجوده [illegible] اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي
المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في تناهيه لا يوجب المسبوقية
بالعدم

بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بعدم فيه كذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه
وكما ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقرر
موجود او موهوم خلاء او ملاء تاخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي هو محدد
جهات الازمنة عن شيء الزمان لا يستلزم تاخره عن امتداد زماني موهوم او ما
مقارن لشيء او غير مقارن تاخرا زمانيا وان كان الوهم يعجز عن ادراك تناهيه
كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى شيء لا خلاء ولا ملاء واما
ثانيا فهو ان الزمان كالمكان امر متصل موجود في الخارج كما بينا فيجري فيه
اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات من التطبيق والتضايف والوسط والطرف و
الحيثيات والاعتذار بعدم وجود اجزاءه مجتمعة غير مجد في نفي جريان
تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاءه في حد علحدة ولم يحضر بعضها
عند بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها
في الواقع موجودة بوجود واحد شخصي وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان
والمكان وما هو اعلى منها مجتمعة التحقق متوافقة الحضور اذ لا فقد ولا غيبة
هناك الا للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيا بالقياس الى زماني
مفقود فهي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذا كل ما هو غايب عن مكاني
فهو حاضر عندهم فالتجدد والتقدم والحضور والغيبة انما يتحقق في الزماني

والتصرم

والمكانى بالنسبة الى الزمان الاخر او المكان الاخر واما بالنسبة الى القدوس
الحق وضرب من ملائكته فلا يتصور شئ منها بوجه من الوجوه فاذا
كان الزمان فى الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا متصلا تاما
فلا مجال للمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان المتناهى ذو النهاية
من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان
بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان للزمان نهاية فى الوجود كانت نهايته
لا محالة آن فلا يخ اما ان يكون وجود الان مع الزمان مقارنا له فيكون
للزمان معية ومقارنة فى الوجود مع الان وهذا باطل لان الزمان منقسم
والان غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده مقدما على
وجود الزمان فيكون الان بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان
والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والاخر بالقوة وهذه الشبهة قد سنحت لى فى سالف
ايام التحصيل وقد عرضتها على استادى ادام الله علوه ومجده فافاد ان الزمان
على تقدير التناهى لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهى قد يطلق
بمعنى قطع الامتداد فى جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهى العدد العارض
للمقدار بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثانى عن
الاول كما فى محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا اقول
يمكن الجواب عنها بالوجوه الاخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة

بوجوه اخر نسخه

فان بدايتها

فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التى هى
بدايتها موجودة معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة
وبين بدايتها وان لم يكن موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والاخر بالقوة
فيلزم ان لا يكون شئ من الحركات متناهيا هذا خلف الثانى ان المضاف
قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذا
من مقولة اخرى قد يكون يعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهور فنقول كل من الزمان المتناهى والان الذى هو
طرفه حقيقة سوى كونه مضافا وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان
يكونا معا فى الوجود سوى كونه مضافا وهما باعتبار لحوق الاضافة
انما تعرض لهما فى العقل ولا استحالة فى وجودهما دفعة فى العقل
الثالث انا لا نسلم ان الان له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع
الزمان وهو امر سلبى فعلى تقدير تناهى الزمان لا يكون له فى
الوجود حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما
يعرض له باعتبار تحققه فى العقل وقد قلنا انه لا محذور فى اجتماعه
مع الزمان دفعة فى العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة فى
كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدا والمعاد من انه لو كان
الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتين منتهيتين مع بداية

الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك
الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم انتقال
الشئ من الامتناع الذاتي الى الامكان وان كان عايدا الى قدرته الله
تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما
محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يكون
يمكن الله ان يبتدى الحركتان العظمى او
الصغرى معا ويتنهيا او لا يمكن ومحال ان يبتدى
معا وتنتهيا معا فلابد من ان تختلف الصغرى
عن الكبرى بشئ فما تختلف به عنها هو
مقدار ذو تقدم وتاخر وهو الزمان فيكون
قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية
فبامكان وجود الحركات المختلفة يستدل
على وجود المدة ثم بعد ذلك ليستدل على بوجود
المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس
مسلكا برهانيا بل مبناه على قانون الجدل
وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين

من المعتزلة

من المعتزلة حيث يضعفون امتدادا ثابتا
بين الاول تعالى وبين خلق العالم
وسموه اللا وجود كما يضعفون فوق
محدد الجهات خلأ متناه فان للمبرهن
ان يقول على تقدير تناهي الامتداد
الزماني يكون فرض وجود الحركة
في اللازمان كفرض وجود الممتنعات
بالذات فان الانطباق على الزمان
ماخوذ في المفهوم من طبيعة الحركة
والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق
يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية
هو الامكان وليس قبل الزمان كمية
موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل
من فرض وجود حركة او حركات فيها بل
هذا وامثاله من مخترعات الوهم

وجزافاته فكما ان للوهم ان يتصور كرتين
محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل
منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون
ما بين سطحي احديهما ذراعا وما بين
سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لا يوجب
تقدير امتداد خلا او ملأ فوق المحدد فكذلك
حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود
الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او على ما ستمرا
فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور
صح فكذلك فرض الحركتين صح والشيخ ايضا لم يستعمل هذه
الحجة على انه نظر حكمي بل على
انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه
حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين
يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا
ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذ يستقصى
تاد الى البرهان الفن الثاني

الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في اثبات كون الفلك
مستديرا اعلم ان الجهة عبارة عن طرف الامتداد الواقع في ماخذ الاشارة
والاشارة في الحقيقة تخييل الامتداد لا نفسه لانه فعل المشير لكنه يطلق على سبيل
المسامحة او بحسب الاصطلاح على الامتداد الموهوم الذي اخذ من المشير الى المشار
اليه والجهات المعتبرة ست لان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي المتقاطعة
على الزوايا القائمة ثلثة ولكل منها طرفان فاطرافها الستة هي الجهات الست
التي تقع اليها الاشارة وهي قد يكون موجودة متمايزة بالفعل كالمكعب وقد يكون
بالقوة والفرض كالكرة اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميها الانسان
باعتبار البعد الواصل بين راسه وقدميه حين هو قائم وهو طول قامته بالفوق
والتحت الفوق منهما ما يلي راسه بالطبع والتحت ما يلي قدميه بالطبع واثنتان
طرفا الامتداد العرضي ويسميها باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين
ما يلي اقوى جانبيه غالبا والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد الباقي
ويسميها باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله
ثم استعملها في ساير الحيوانات بل الاجسام وان لم تتمايز اطرافها كالفلك فانه
قد يشبه الفلك بحسب الحركة الآخرية بانسان يكون احد قطبيه علوا والقطب الآخر
سفلا وجهة الشرق التي منها يظهر تلك الحركة يمينه لتشبيهها بجانب من الانسان
يظهر منه قوة حركته وجهة الغرب شماله ووسط سمائه قدامه وما يقابله خلفه
سمائه

اذا علمت هذا فنقول اثنتان من هذه الجهات الستّ هما الفوق و[التحت] [حقيقيتان طبيعيتان]
لانّ الفوقيّة والتحتيّة ثابتتان بالطبع يتوجه بعض الاجسام في حركته
الى احدهما والبعض الآخر منها المباين له بالمهية الى الاخرى ولهذا لا يتبدّل احدهما
بالاخرى اذ ليس ثبوتهما باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنها فليس موقع الفوق [باعتبار]
وقوعه فيما يلي رأس الانسان ولا تحتيّة التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع
الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق
الانسان على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس بخلاف الاربع الباقية
فانها ليست حقيقية فانّ كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار
اضافتها الى ما هو خارج عنها بل كل منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت
معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء اخرى فصارت
بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا يتبدّل تلك الاضافات فانّ اليمين
مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر كونها واقعا فيما يلي اقوى جانبي [بلغ]
الانسان وكذا اليسار لكنها هي احدهما معتبرة معها وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين
ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين والى ما ذكرنا اشار [بقوله]
وبيانه اي بيان كون الفلك مستديرا ان هاهنا جهتين متقابلتين لا يتبدّل
احدهما فوق والاخرى تحت فان قلت لم لا كانت جهتا الفوق والتحت على ما قرّرتم
ما يلي رأس الانسان وقدمه بالطبع فالتبدل يجري فيهما كما يجري في الجهات الاربع
الباقية

الباقية وذلك لانّ الشخصين القائمين على طرفي قطر من الارض رأس كلّ منهما وقدمه
على النحو الطبيعي فيكون الجانب الذي يلي رأس كلّ منهما يلي قدم الآخر بالطبع فيكون فوق
كلّ منهما تحتا بالقياس الى الآخر وكذلك العكس فكيف قلتم انّها لا يتبدّل لانّا قلنا ليس
ما يلي رأس كلّ منهما بالطبع هو ما يلي قدم الآخر بالطبع فانّ النسبة التي لرأس كلّ من
الشخصين مع الجهة المحاذية له نسبة طبيعية ليست هي كنسبة قدم الشخص الآخر
معها والّا لكانت نسبة قدم الشخص الآخر لو فرضناها موضع رأس الشخص الاوّل نسبة
طبيعيّة وليست كذلك فلا يكون نسبة رأس شخص الى ما يحاذي رأسه من السماء كنسبة
قدم الشخص الآخر اليه وكلّ واحد منهما اي من الفوق والتحت موجود ذو وضع غير
منقسم في امتداد مأخذ الحركة اي الامتداد الذي يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة
ومتى كان كلّ واحد منهما كذلك اي موجودا ذا وضع غير منقسم في ذلك الامتداد
كان الفلك جسما مستديرا وانّما قلنا انّ الجهة موجودة ذات وضع لانّها لو لم يكن
كذلك اي لو لم يكن ذات وضع لما امكنت الاشارة اليها لامتناع الاشارة الى الامور
المجرّدة عن الوضع ولو لم يكن موجودة لما امكن اتجاه المتحرك اليها ففي كلامه لف ونشر غير مرتب
فاندفع ما اورده الشارح المبيدي من انّهم جوّزوا الاشارة الى النقطة المتوهّمة في وسط
الخطّ والى الخطّ المتوهّم في وسط السطح والى السطح المتوهّم في وسط الجسم مع عدم
وجودها لعدم تركب المقادير من الغير المنقسمات فلا يلزم كون المشار اليه موجودا
في الخارج بل يلزم احد الامرين امّا وجوده فيه او وجود المحلّ الذي يتوهّم المشار اليه

فيه ولا يخفى عليك ان كون الغاية في الحركة الاينية اينا لا اينا في توجه المتحرك الى الجهة
فعلى هذا لا يرد المنع على المقدمة الاستثنائية المطوية في الكلام اعني قولنا لكن اتجاه المتحرك
الى الجهة ممكن بل واقع فان الاجسام العنصرية يتحرك بعضها الى جهة الفوق وبعضها
الى جهة التحت وان لم يكن نفس الجهة علة غائية لحركاتها بل الوصول اليها او القرب
منها واعلم ايض ان توجه المتحرك اما ان يكون الى موجود بالفعل او الى امر سيوجد
بالحركة وظاهر ان الجهة لا تحصل نفسها بالحركة فيجب ان يكون موجودا بالفعل اما
قبل الحركة او معها وانما قلنا انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة لانها لو انقسمت
فلا اقل من ان يكون له جزان فاذا صارت المسافة مقطوعة ووصل المتحرك الى اقرب
الجزئين فاما ان تسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب
ولا يكون للابعد دخل اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي اليه الحركة بوصول المتحرك
اليه وان لم يسكن بل تحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك عن
المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين
من الجهة فثبت ان الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة في ماخذ الحركة واذا ثبت
هذا وتم حقية المقدم فنقول في بيان الملازمة ان كل واحدة منها اما جسم او
جسماني لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في امتداد ماخذ الحركة ووجوب
كون الجسم قابلا للانقسام في ساير الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية غير
جوهرية لابطال ما سوى الجسم من ذوات الاوضاع للجوهرية فوضعها لا يكون
بالذات

بالذات بل بامر آخر يحددها ويعين وضعها فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لامتناع
تحققه ولا في داخل ثخن ملاء متشابه اي جسم متشابه من حيث انه متشابه سواء
لم يوجد فيه اختلاف اصلا كالجسم الذي لا يكون متناهيا او وجد فيه اختلاف ولكن
لا يكون تحدد الجهتين من حيثية اختلافه والاحتمال الاول وان كان محالا في نفسه
لكن اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على استحالته والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع
ضرورة تشابه الحدود المفروضة في الملاء المتشابه وعدم تحقق الامور المتخالفة بالذات
فيه فلا يكون احديهما مطلوبة لبعض الاجسام كالنار والهواء بالطبع والاخرى
متروكة لذلك البعض ومطلوبة لبعض الآخر كالارض والماء بالطبع لا يقال عدم اختلافهما
انما يلزم ان لو كان تحددهما في ملاء واحد متشابه فلم لا يجوز ان يكون تحددها
بثخن ملائين متخالفين لانا نقول هذا ايض يستلزم عدم تخالف الجهتين لان كل
واحد منهما على هذا التقدير يجب ان يتعين في ملاء واحد لكن الحدود في الملاء
الواحد فرضية صرفة وتعين بعضها لان يكون جهة منها دون غيرها لتشابهها في
كونها فرضية ترجيح بلا مرجح فيبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان هف وكذا
الحال فيما اذا فرض تحددها بثخن ملاء واحد غير متشابه كما يظهر بالتامل فاذا تحدد
الجهات حيث كانت حقيقية جسمانية غير متعينة في خلاء ولا في ملاء متشابه انما يكون
في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه سواء كانت اطراف ونهايات له
او لغيره فجهة التحت انما يتحدد بمركز الفلك وهو نهاية الخط المار من المحيط الى المركز

وخارجه عن الملأ المتشابه الذي هو الفلك والتعدد المستفاد من لفظ الجمع
يحمل على التسامح وتقييد الملأ بالمتشابه بمجرد ما هو الواقع بلا توقف بيان المطلوب
على ذكره هيهنا ومتى كان كذلك اي يكون الجهات متحدده ومتعينه باطراف
ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه كان تحددها بجسم كرى لان تحددها
اما ان يكون بجسم واحد او باجسام متعددة فان كان بجسم واحد وجب
ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة
السفل غاية البعد عن الجهة الفوق لانها متقابلتان بالطبع فان الاجسام الطالبة
لاحدهما بالطبع هاربة عن الاخرى بالطبع وايضا احدهما ما يلي راس الانسان
بالطبع والاخر ما يلي قدمه بالطبع فهما طرفان متقابلان لامتداد واحد ويلزم من ذلك
ان احدهما اذا كان في غاية القرب من جسم يكون الاخر في غاية البعد عنه
بالظاهر والا لتبدلت جهة السلب السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه عن كونها
سفلا وصارت فوقا بالنسبة اليه ولا يتحدد به اي بالجسم الغير الكرى غاية البعد
اما اذا كان البعد خارجا فظاهر انه لا يتحدد بالكرى والا بغير الكرى اذ كل بعد
يفرض انه ابعد الابعاد من جسم يمكن فرض بعد ابعد منه وليس مرتبة من مراتب
البعد اولى بان يكون ذلك الجسم محدده دون غيرها واما اذا كان البعد داخلا
فلان في غير الكرى لا يوجد حد يكون غاية البعد الداخلي عن محيطه فان كل
نقطة يفرض في المضلعات اذا كانت له غاية البعد عن حد يكون له غاية القرب

من حد

من حد اخر فان الحدود في الجسم المضلع كالمكعب موجودة بالفعل فكل نقطة يفرض
فيه ما بلة من النقط الوسطية الى واحد من السطوح يكون ابعد من الوسطية
بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا يكون غاية البعد بالنسبة
الى سطح ما فلا يوجد في المضلع نقطة هي غاية البعد فعلى هذا لا يرد ما قيل انه
اريد بغاية البعد الداخلي غاية البعد عن مجموع نهايات الجسم من حيث هو
مجموع فلا نسلم انه لا يتحقق في غير الكرى لجواز ان يفرض في المكعب نقطة يكون
غاية البعد من مجموع نهاياته من حيث المجموع وان لم يكن غاية البعد عن كل
واحدة منها وان اريد غاية البعد عن كل واحدة من نهاياته فهذا المعنى كما لا
يوجد في غير الكرة لا يوجد في الكرة ايضا اذ المركز ليس غاية البعد عن كل قطعة
من محيط الكرة لانا نقول محيط الكرة سطح واحد والنقط الغير المركز بعضها اقرب
اليه من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط
غير معتبر لابتنائه على مجرد الفرض والتوهم والامور الغير المحققة غير معتبرة فيكون
المركز غاية البعد فيه فان كان المحدد جسما كريا فيتحدد بمحيطه جهة القرب عنه
وهي الفوق وبمركزه جهة البعد عنه وهو التحت وان لم يكن كريا لا يتحدد به
الا احدى الجهتين وهي الفوق دون الجهة الاخرى فلا يتحدد به جهة السفل
فان فرضنا هنا محددا للجهتين لا يكون محددا لهما هف وان كان تحدد الجهات
باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا اي وان لم يكن بعضها محيطا ببعض

لم يتعين بها غاية البعد لأنّ ما هو ابعد عن بعضها هو اقرب من الآخر في بعض
الجهات وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع بل يكون
غاية القرب من البعض الآخر في الامتداد الواصل بينهما والاولى ان يقال ان لو
كان كلّ واحد من الجسمين المتباينين محدداً فانّما يتحدد به جهة القرب وامّا جهة
البعد فلا يتعيّن بشيء منهما اصلاً لأنّ البعد عنهما امّا في الداخل او في الخارج
وغاية البعد الخارج عن الجسم غير متحددة كما علمت وغاية البعد الداخل عن
احدهما انّما يتحقق اذا كان كريا وكانت نقطة المركز غاية البعد عنه وهي لا يكون
غاية البعد عن الآخر لأنّ البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد
الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضاً يلزم على تقدير تحدد احدى الجهتين بالقرب
من كل واحد من الجسمين المتباينين ان لا يكون تلك الجهة واحدة معينة بل
يكون جهة الفوق مثلاً جهتين مختلفين يستلزم القرب من احدهما البعد عن
الأخرى لانّ قرب كل جسم يستلزم البعد عن الجسم المباين له لكن الفوق جهة
واحدة معيّنة يقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة وتركها بعض الآخر
فلا يكون متحدداً بقرب جسمين متباينين لا يقال لنا ان نكتفي في تحديد الجهتين
بجسمين متباينين باعتبار القرب فقط من غير احتياج الى اعتبار البعد بان يكون
الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما واحدة من الجهتين
اللتين هما الفوق والتحت لانا نقول لما كانت تانك الجهتان متقابلين حتى ان اي بعد
فرض

97

فرض من احديهما كالفوق مثلاً في كل جانب يمتد الى الجهة الاخرى التي يقابلها وهي
السفل وبالعكس وعلى التقدير المذكور لا يلزم ان يكون البعد عن احد الجسمين قرباً من
الآخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي
ليس قرباً من الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما اذ كلّ جهة
راجعة الى الجهة الحقيقية كما مرّ ذكره لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس إلّا الفوق والتحت
فقد علم ان المحدد لو كان اجساماً فيجب ان يكون بعضها محيطاً بالآخر وبه يحصل المط
لانّ المحيط من تلك الاجسام امّا ان يكون كرياً او لا فان لم يكن كرياً لا يتحدد به الا
جهة القرب منه وامّا جهة البعد عنه فلا يتحدد به اصلاً سواء كان المحاط به كرياً
او لا يتحدد به او غير كري لأنّ مركز المحاط وان كان غاية البعد عنه لكن لا يكون غاية
البعد عن المحيط الغير الكري وان كان المحيط كرياً فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار
محيطه ومركزه على ما مرّ بيانه ويقع المحاط حشواً لا دخل له اصلاً في تحديد الجهة
من هي جهة وان كان وجوده ضرورياً لتعيين نقطة المركز وقيامها به الا من
حيث انها نهاية جهة السفل وبين الاعتبارين فرق وان خفي على بعض فالمحدد للجهات
يجب ان يكون جسماً واحداً كرياً ولزم مما ذكرنا كونه محيطاً بالاجسام المستقيمة الحركة العنصرية م
فيكون المحدد للجهات فلكاً اذ لا نعني بالفلك الا جسماً كرياً محيطاً بالاجسام المستقيمة
الحركة فلكون فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كرياً يحصل المط وهو استدارة الفلك المحدد

واما اثبات ما سوى الفلك المحدد من الأفلاك وبيان استدارتها فيحتاج الى نظر اخر طبيعي او هندسي وللحكماء على كروية الأفلاك براهين منها طبيعية و منها تعاليمية يؤدى ذكرها الى التطويل واما ما نقل عن المعلم الاول وتمسك به صاحب المباحث على كروية المحدد بانه لو كان مضلعا لزم الخلاء عند خروج الزوايا عن احيازها وكذا لو كان بيضيا او عدسيا يحتاج الى فراغ وموضع خال وان الكرة لا يحتاج الى ذلك فهو من الأقناعيات وليس ببرهان فان البيضي لما كان متولدا من دوران القطع الناقص على قطره الاطول والعدسي متولدا من دورانه على قطره الأقصر فاذا لم يكن الحركة الا على قطر المتولد ذلك الشكل من الادارة عليه لم يلزم الا ما لزم من حركة الحركة الكرة من عدم الاحتياج الى فراغ ومكان ونقل الشيخ الرئيس اعتذار كل من مفسري كلام ذلك الفيلسوف منها ما قال ثامسطيوس في تفسيره لكتاب السماء العالم انه ينبغي ان يحمل كلامه على احسن الوجوه من ان الحركة الدورية في الكرة لا يقع منها بوجه من الوجوه خلأ وقد يمكن ذلك في الشكل البيضي اذا تحرك على قطره الأقصر والعدسي اذا تحرك على قطره الاطول وانت تعلم ان كلامه بهذا الاعتذار لا يخرج عن الشين اذ يجوز ان يكون حركة الفلك اذا كان بيضيا على غير قطره الاطول ممتنعا وكذا اذا كان عدسيا على غير قطره الاقصر فلا يلزم الخلاء الا على فرض امر مستحيل فلا محذور فيه ومن الاقناعيات ايضا قول الفلاسفة ان الشكل الكري افضل الاشكال فهو اليق بالجرم السماوي اما ان شكل الكرة افضل الاشكال

الاشكال فلانه اقدمها بالطبع واتمها بالذات واحوطها لما يحويه واحكمها في القوام واصونها عن الافات اما الاول فلان المشكل به انما يتصف بالوحدة الطبيعية والمشكل بساير الاشكال انما يتصف بكثرة عارضة غير طبيعية اعني الاضلاع والزوايا ولا شك ان الوحدة في كل شيء قبل الكثرة وان ما بالطبع اقدم مما بالقسر وايضا اثبات جميع الاشكال المضلعة يتوقف على اثبات الشكل الكري واثباته لا يتوقف على اثبات شيء كما يظهر بمراجعة كتب الهندسة فيكون اقدمها بحسب الوجود العيني والعلمي جميعا واما الثاني فلانه ذو مبدأ محدود هو المركز وذو غاية محدودة هي المحيط وذو وسط محدودة هي البعد بينهما ومتى زيد ونقص منه لم يكن كريا وليست الحال في الاشكال الاخر هكذا واما الثالث فلانه يشتمل على شكل يكون قطره مساويا لقطره ولن يشتمل عليه شيء مما هو مساو له في المقدار ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى وانا له لموسعون واما الرابع فلان القانون الهندسية دال على ان الاشكال التي هي ذوات الاضلاع الكثيرة ينحل الى ما هي ابسط منها اعني المثلثات ثم المثلثات قد تنحل بحسب تجزيتها الى مثلثات اخرى ليس هذا الصنع ممات في الشكل الكري واما الخامس فلان الجسم ذا الزاوية معرض للافات بسبب عروضها للزاوية لخلو اطرافها لما يقويها على مقاومة المصادم بخلاف الكري لتساوي جوانبها وعدم رجحان بعضها على بعض في عروض الافة ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى فارجع البصر هل ترى من فطور واما ان افضل الاشكال اليق بالجرم

الفلكي هو اكمل الاجسام فيجب ان يكون مختصا بهذا الشكل الذي هو اشرف الاشكال
فهذه حجة اقناعية على كرية الفلك ذكرها الشيخ الحكيم ابي الحسن العامري في كتاب الابحاث
عن الاحداث والامام الرازي في المباحث المشرقية **فصل** في ان الفلك بسيط اي لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة اي بحيث يكون لبعضها طبيعة ولبعض
آخر طبيعة اخرى فان بعضا من الافلاك وان اتصلت بجزء منه صورة كوكبية او تدويرية
او خارجية لكن ليس للباقي صورة مخالفة لتلك الصورة كما في المركبات العنصرية وقد
يطلق البساطة في الاجسام على معنيين آخرين احدهما ان لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
بحسب الحس فيشمل الافلاك والعناصر والاخلاط الاربعة والاعضاء البسيطة الحيوانية
والمركبات المعدنية وبعض النباتات والاخر ان يكون كل جزء مقداري منه مساويا
له في الاسم والحد فيخرج منه الافلاك وبعض من الاعضاء البسيطة فان الاسم
قد يكون موضوعا للطبيعة بشرط اتصافها بصفة مخصوصة لا توجد في الجزء
وحدت باعتبار ذلك الاسم كالشريان مثلا فانه لما اشترط التجويف وطولانية
الشكل والحركة والسكون في وضع ذلك الاسم وكذا في حده لم يصدقا على جزئه
لان جزءه غير مشارك له في تلك الصفة وان شاركه في اصل طبيعته فقط وفي
اسم وضع لها ولذا الفلك فان اسمه موضوع للطبيعة الفلكية بشرط اتصافها
بالاستدارة فلا يصدق هذا الاسم على جزئه لانتفاء هذا الشرط عنه هكذا قيل
واقول لو كان اسم الفلك موضوعا للطبيعة مع قطع النظر عن الشرط المذكور لما
صدق

صدق ايضا على جزئه لان جزء الفلك ليس فلكا بحسب الحقيقة كما مر هنا بيانه في مبحث الشكل
وقد حلل بعضهم المعنى الاخير الى المعنيين بتقسيم الجزء الى ما هو بحسب الحقيقة والى ما هو
بحسب الحس فقال يندرج الافلاك والاعضاء البسيطة في المعنى الثاني دون الاول
اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر ولا يشاركها في اسمائها وحدودها اقول التحقيق
ان الجزء المقداري مطلقا ما يكون مساويا للكل في الاسم والحد كما مر جوابه ولا يكون
لحقيقة الفلك جزء مقداري على ما حققنا بل الجسمية كساير الاجسام فلا يكون الفلك
مندرجا في شيء من هذين المعنيين المنحل اليهما المعنى الاخير والاجزاء المقدارية لبعض
بعض المركبات العنصرية كالياقوت والاعضاء البسيطة ليست هي العناصر بل العناصر
اجزاء الجسمية لتلك المركبات من حيث انها جسمية واما اجزاؤها من حيث انها نوع
مخصوص فلا يكون الا ما توجد معها الصورة النوعية التركيبية فيندرج تلك المركبات
تحت كل من هذين المعنيين الا ما يكون الاسم والحد للطبيعة موجودة مع صفة
لا توجد في الجزء كالشريان كما مر فلا فائدة في تحليل المعنى الاخير الى المعنيين لانه لا
تقبل الحركة المستعملة المستقيمة اي الاينية ومتى كان الفلك كذلك كان بسيطا اما
بيان انه لا تقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض فيه هذه الحركة
فانه متجه الى جهة وتارك اخرى وكل ما هذا شانه اي التوجه الى جهة والترك عن اخرى
على سبيل الامكان وان لم يتحقق بالفعل فالجهات متحددة قبله من حيث هو كذلك
لان امكان طلب الجهة وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو

لا يحدد الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس
بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان
الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة والى هذا اشار بقوله والفلك ليس كذلك بل يتحدد
به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واعترض عليه بان تحدد الجهات قبل
قبل الاجسام التي هي ذوات الجهات والحركات المستقيمة بالجسم المحدد يوجب كون
ذلك الجسم متقدما عليها لان محدد الجهة لما كان سببا لها يكون متقدما عليها وهي
لا يتصور ان يوجد متاخرة عن تلك الاجسام فهي اما ان يكون متقدمة عليها او معها وصلة
معها وعلى التقديرين يلزم تقدم المحدد على تلك الاجسام لان المتقدم على المتقدم
والمتقدم على المع متقدم كما مر في بحث التلازم بين المادة والصورة فذلك
التقدم اما بالعلية واما بالطبع وكلاهما محال لان اما الاول فلاستحالة كون
الجسم علة فاعلية كما بين في موضعه واما الثاني فلان المحدد كما سبق محيط
بسائر الاجسام وتقدم المحيط على المحاط يوجب امكان الخلاء كما سيجيء في اثبات
تكثر العقول وهو ممتنع وجوابه ان تقدم محدد الجهات على ذوات الجهات و — ويجوز
الحركات المستقيمة ليس من حيث انها اجسام من حيث انها ذوات جهات ليكون بالعلية — بل
بان يكون علة لها من حيث اتصافها بهذه الصفة اللازمة لها ويجوز ان يكون
بالطبع فان رفع المحدد من حيث انه محدد يوجب رفع ذوات الجهة لا يوجب رفع
المحدد من حيث انه محدد ولا نعني بالتقدم الطبيعي الا كون المتقدم بحيث يوجب

من حيث انها ذوات الجهة ورفع ذوات الجهة صح
بلغ

رفعه رفع المتاخر من غير عكس ومتى كان الفلك كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو
كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه البسيطة على شكل طبيعي او قسري
او البعض على شكل طبيعي والبعض الآخر على شكل قسري لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة لان الفاعل الواحد الذي
هو الطبيعة في القابل الواحد الذي هو الجسم لا يفعل الا فعلا واحدا متشابها
وكل شكل غير الكرة وان كان مما لا زاوية له كالاشكال المفرطحة والحلقية ففيه اختلاف
ابعاد عن المركز واختلاف امتداد في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا تفعل
من نوع واحد الا فعلا واحدا لكن استشكل الامر في الكرة المجوفة الصادرة عن
الطبايع البسيطة الفلكية او العنصرية اذ يوجد فيها اختلاف سطحين اقول
يمكن دفعه بان حقيقة كل من كليات الافلاك والعناصر تقتضي لذاتها ان يكون
له مكان خاص ووضع خاص وهيولى كل منها ايضا لا يقبل الا مقدارا معينا فالطبيعة
اقتضت اولا في مادة كل منها مقدارا معينا في موضع معين فاقتضت بعد ذلك
شكلا يكون ذلك الشكل ابسط الاشكال المتصورة في حق ذلك الجسم فحصل التجوف
لا بمقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض ثم ان بعض اعاظم الفضلاء قد اراد التفصي
عن حصول الكرة المجوفة عن الطبيعة البسيطة فافاد قاعدة يتصور بها افراز كرات
العالم بعضها عن بعض بوجه لا يلزم حصول كرة مجوفة بالذات عن طبيعة واحدة
وقال ان العالم الجسماني كان اولا كرة مصمتة متشابهة تحصل في شطر منه

وهو من اقصى الثامن الى المركز هيئة مفصلة بها انفصلت وافرزت كرة مصمتة
متشابهة وبقيت فوقها كرة مجوفة هي الفلك التاسع ثم عرضت من اقصى السابع
الى المركز هيئة اخرى مفصلة فانفصلت وافرزت كرة اخرى مصمتة ايضا فيها
هي الثامن وهكذا حصلت هيأت في كل مادة باق الى ان انتهى الى كرة الارض وليس
شيء من هذه الهيأت المفصلة المتضاعفة الواردة بعضها على بعض بصورة
منوعة ويتعلق بكل باق من الافراز والتفصيل نفس مجردة او صورة منوعة ولما
كان بين تلك الهيئة وتعلقات النفوس والصور بالبواقي معية ذاتية لم يلزم
خلو جسم في مرتبة عن نفس او صورة يكون مبدا ميل وضعي مستدير او اينى
مستقيم وبهذه الصورة يتصور افراز الكواكب والتداوير والجوازح ليبقى كرات
غير مصمتة او غير متشابهة انتهت الفاظه اقول والعجب ممن ارتاضت نفسه بالرياضات
الفلسفية وفنى عمره في تحقيق المعارف الحكمية ثم اتى بما لا يمكن تصحيحه بالكلام
القياسي ولا هو بسديد في نفسه لوجوه من الخطاء والخلل الاول انه يلزم على
تصويره كون الوجود ولا معلقا بجسم واحد ليس له في نفسه احدى النفوس
والصور الطبيعية غير الصورة الامتدادية وانما اكتسب ساير النفوس والصور
بعد الافراز بواسطة تلك الهيأت المفصلة وقد علمت بطلان هذا القول بما سبق
في مباحث التلازم بين المادة والصورة من ان الجسم لا يتكمل له وجود بمجرد الصورة
الامتدادية ما لم يقترن بصورة اخرى طبيعية ولا المادة يتقوم بمجرد الابعاد

بل الابعاد

بل الابعاد تابعة في وجودها بوجود صورة اخرى لسبق الابعاد الهيولوية كما يظهر بتامل
حال التخلخل بالحرارة والتكاثف بالبرودة من تبدل الابعاد وبقاء الصورة النوعية
الثاني ان تعلق كل هيئة مفصلة ببعض معين من ذلك الجسم المخلوق اولا دون
بعض اخر مع كونه واحدا متصلا غير متمايز الاجزاء ترجيح بلا مرجح الثالث انه يلزم
ان يكون لجميع العالم الجسماني هيولى واحدة وهو خلاف ما هو المقرر المشهور عند منه رحمه
الجمهور من ان هيولى كل فلك مخالفة لهيولى فلك اخر ولهيولى العناصر الرابع
انه يلزم ان يكون نفس كل كرة عالية ادون واخس من نفس كل كرة سافلة لكون
الهيئة الكمالية الفايضة على السافلة اكثر مما على العالية وظ ان الجرم الاكمل
يفيض عليه النفس الاشرف فعلى قاعدته جرم الارض يلزم ان يكون اكمل من جرم
الفلك الاقصى فيلزم ان يكون لها نفس ونفسها اشرف من نفس الفلك الاقصى
وان يكون الارض قائمة للحركة الوضعية عشقا وشوقا الى المبدء الواحد وهو
مستبعد جدا الخامس انه مما تقرر وتبرهن عليه في الفلسفة ان لكل كرة من
الكرات الفلكية عقلا مفارقا يعشقه نفس تلك الكرة في تحريكاتها ويتشوق اليه
وان تلك العقول مبادي فاعلية لذوات تلك الافلاك ومفيض اجرامها
انما يكون تلك العقول الفعالة المتقدمة عليها لا الهيأت الطارية عليها العارضة
لها المتاخرة عنها السادس انه على ما صوره يلزم ان لا يكون شيء من الاجرام
التي هي فوق الارض كرة مستقلة بل يكون حالها كحال المتممات الفلكية لكن

لايبالي هذا التحرير بالتصريح به كما فعله السابع ان ما ذكره بيانا في قولهم كل جسم فله
شكل طبيعي اي صادر عن طبيعته لان ما سوى الارض والكواكب من الاجرام
الفلكية والعنصرية يلزم ان لا يكون لها عنده على ما صوره شكل طبيعي صادر
عن طبايعها الثامن ان قوله ولما كان بين تلك الهيات وبين تعلقات النفوس
والصور بالبواقي من المفروزات معية ذاتية لم يلزم خلو جسم في مرتبة عن نفس
او صورة مشتمل على تناقض لانه لو لم يكن تعلق تلك النفوس والصور بالبواقي
متوقفا على الفصل والافراز يلزم صدور الكثرة المصمتة عن كل منها على ما هو مقتضى
الطبيعة الواحدة عنده فينهدم بناء ما هو بصدده من البيان الى غير ذلك مما يخالف
اقوال الحكماء وينافي ما هو الحق في الواقع ولو كان كل واحدة منها كرة للزم تحقق الخلا
في فرج تلك الاجزاء اذ يلزم حينئذ ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها
فرج مضلعة على حسب الى تلك الكرات فلا يلزم من تلاقيها سطح واحد كري متصل
الاجزاء لكن وجود مثل هذا السطح ضروري ليتحدد به جهة الفوق هف ولا سبيل
الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحدة منها كرة بل يكون جميعها او بعضا منها
غير كرة يكون طالبا للشكل الطبيعي عند زوال القاسر فان القاسر لا يكون دايميا كما بين
في مظانه فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تبدل الاشكال لا يتاتى الا بالحركة الا
اينية ومنع ذلك بجواز كونه دفعيا مكابرة هف لانها متقدمة على المحدد لتقدم
الجزء على الكل فلها مدخلية في تحدد الجهات فلو كانت قابلة للحركة الاينية وان كا
لجهاتها

تلك

الكرة

تلك الحركة على دايرة مركزها مركز العالم لكانت الجهة متحددة لا بها هذا مع بيانه ان
الفلك لو كان مركبا من اجزاء موجودة متفارزة بعضها عن بعض لكان سطحه ايضا
منقسما في الخارج الى سطوح فيكون جهة الفوق متعددة يكون كل واحدة منها قائمة
ومتحددة بجزء واحد من الفلك فاذا تحرك لهذا لك الجزء حركة اينية على اي نحو
كان يلزم خلاف ما هو المفروض واعلم ان امكان الحركة الاينية في جسم يتوقف
على وجود الجهة وتحددها بجسم آخر اذ على تقدير عدم الجهة وعدم تحددها هلكه
الحركة الاينية ممتنعة فاندفع ما في شرح القاضي من كون اللازم هو تقدم الجهات
على حركتها لا عليها وكذا ما في الحواشي الفخرية عليه من ان اللازم على هذا الفرض
امكان الحركة المستقيمة لا القبول المقارن للفعلية والمستحيل هو فعلية الحركة
لا امكانها مط وقد علم مما ذكرناه سابقا من ان مذهبهم ان القاسر لا يكون دايميا
فساد ما فيها ايض من ان اللازم حينئذ ان يكون ما على الشكل القسري طالبا للطبيعي
لو خلي وطبعه ويجوز ان يكون التخلية مستحيلة في نفس الامر وان كانت ممكنة بالذات
واعلم ان للفلاسفة في اثبات كروية الفلك طريقين الاول من جهة كونه محددا
للجهات وقد تم بيانه والثاني من جهة كونه حافظا للزمان وبيانه ان حركته لما كانت
دائمة فلو كان مركبا من اجسام متخالفة الطبايع لكانت اجزائه متداعية لطبايعها
الى الانفكاك والميل الى احيازها الطبيعة وطبيعة المركب وان قربت الاجزاء على
الاجتماع لكن لا يزال يتغير قوة طبيعة الكل ويضعف بسبب قوى طبايع الاجزاء

بالتدريج الى ان يزول بالكلية فيغلب عليها قوة طبايع الاجزاء ويتحلل فينقطع الحركة
بزوال سببها هذا وهذا الحكم وامثاله المذكورة في الفصول الآتية من احكام محدد
المكان والزمان لكنهم يعمونها في ساير الافلاك بنوع من الحدس **فصل ٣** بلغ
في ان الفلك قابل الحركة المستديرة هذا الفصل مشتمل على اثبات امور ثلثة احدها
ان الفلك قابل الحركة المستديرة وثانيها انه ذو مبدء ميل مستدير يتحرك به على
الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه قوله
لان كل جزء من اجزائه المفروضة فله وضع معين ومحاذات معينة بالقياس
الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعته اذ لا يختص بما
اي بطبيعة تقتضي حصول وضع معين ومحاذات معينة لذلك الجزء بالقياس
الى غيره لتساوي جميع الاجزاء المفروضة الفلكية في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء
في الطبيعة بل كانت لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا ومحاذات معينة لزم
ان يكون الفلك في الاجزاء مختلفة الطبايع فلا يكون بسيطا وقد ثبت كونه بسيطا هف
واما اشتمال بعض الافلاك على الكواكب والتداوير والخوارج فلا يوجب نقضا لما علمت
انها امور حاصلة من الفواعل لا لاجل تفاوت في الاجزاء والقوابل وعلمت ايضا ان
مقتضياتها ليست مخالفة لمقتضيات بواقي الاجزاء فلا وجه لتخصيص هذا الحكم لاجل
ذلك بالجملة وعدم جريانه في غيره من الثمانية كما في الحواشي الفخرية واذ قد ثبت
ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة

فكل جزء يمكن نظرا الى طبيعته ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر
ولا يمكن ذلك الا بالحركة على وجه لم يخرج الاجزاء عن كونها متصلا واحدا لئلا
يلزم الخرق على الفلك ولعدم جواز المستقيمة عليه كما في العناصر تعين المستديرة
فثبت كون الفلك قابلا للحركة المستديرة واورد عليه بان الفلك لو كان قابلا للحركة
المستديرة لكانت حركته الى جانب معين لامتناع الحركة الى جميع الجوانب وحركته
على جانب معين مع تساوي نسبته الى ساير الجوانب لبساطته يوجب ترجيحا من غير
مرجح وهذا محال واجيب عنه بان التخصيص المذكور اما لان مادة كل فلك من تلك
الافلاك لا يقبل الا الحركة المخصوصة الى الجهة المعينة او لان العناية بالسافلات
لا يحصل الا بهذا النحو من الحركة او لان تشبه كل فلك بمبدئه المفارق الذي
هو معشوقه لا يحصل الا بتلك الحركة وفي الحواشي الفخرية لنا ان نورد مثل هذا
المنع في اصل الدليل بان نقول يجوز ان يكون حصول وضع معين للاجزاء لازما
لا لنفس الطبيعة بل لامر آخر وان لم نعلمه بخصوصه اقول هذا المنع لا يقدح في
صحة الدليل بل يقرره لان حصول الوضع المعين اذا لم يكن لنفس الطبيعة لكانت
نسبة الطبيعة الى ساير الاجزاء نسبة واحدة فكان الفلك في ذاته قابلا لساير الاوضاع
ونحن لا ندعي ههنا غير هذا وفي شرح القاضي قد انظم الى الايراد المذكور ايراد آخر
وهو قوله وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين
ساكنين ومن دواير مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر والكبر يرسمها النقط المفروضة

فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا فيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقط
المفروضة في ذلك البسيط للقطبية والسكون ورسم الدايرة الصغيرة والكبيرة
للحركة البطيئة والسريعة وانه ترجيح بلا مرجح اقول تعيين هذه الامور من توابع تعيين ترجيح
الحركة فلا ترجيح من غير مرجح ولعله قصد به توضيح الايراد المذكور والا لاصبه ذكر
ايراد آخر على الدليل وان كان الضمن كلامه هو الاخير ولقائل ان يقول ان الحالة
التي تقتضي كون جزء من الفلك قريبا من محدبه وجزء آخر منه قريبا من مقعره بحيث
يمتنع تبدل احدهما بالآخر مع تشابه الجميع في الطبيعة فليمكن مقتضية لكون كل من
الاجزاء على وضع مخصوص ومحاذات مخصوصة مع كونها متحدة الحقيقة لكن يجاب
بان الفلك لما كان متصلا واحدا وكانت اجزاؤه فرضية فلو تبدل الجزء الفوقاني
الى الجزء التحتاني يلزم الخرق والحركة المستقيمة وهو مح بخلاف تبدل الاوضاع للاجزاء
المفروضة بالنسبة الى ما في جوفها فانه لا يوجب الحركة المستقيمة بل ينافي ذلك بالحركة
الوضعية الغير الممتنعة على الفلك اقول وهذا الجواب ليس بشيء لان جواز الحركة
على الفلك بمعنى امكانها في الواقع هو اول البحث والتجويز العقلي الذي مرجعه مجرد بلغ
الاحتمال العقلي لعدم قيام البرهان عنده على امتناعه لا يوجب تساوي الطرفين
في الواقع ولا ينافي تعين احدهما فيه اذ الاول اعم من الثاني والعام لا يوجب الخاص
ولا ينافي نقيضه والاولى ان يقال كون بعض اجزاء الفلك فوق بعضها تحت
امر يقتضيه جسمية الفلك لذاتها باختلاف اوضاعها المعينة بالقياس الى ما عداها
مما

مما في جوفها فان التجسم لا يتصور في شيء الا بان يكون لاجزائه بعضها الى البعض نسبة
خاصة بها يتحقق اختلاف تلك الاجزاء بالفوقية والتحتية واليمنة واليسرة فهي
من ضروريات هوية الجسم ووجوده واما نسبتها الى الامور الخارجية فهي ليست من
الضروريات التي لا يوجد الجسم بدونها فالاولى ليست معللة بشيء بخلاف الثانية
فانها يحتاج في ثبوتها الى علة فعلتها في الفلك ان كانت الطبيعة الفلكية او امر
لازما لها يلزم المحذور المذكور وان كانت امرا مفارقا لها يلزم امكان التبدل
المستلزم لقبول الحركة الوضعية لامتناع الحركة واما الثاني فاشار بقوله ونقول الاينية صح
ايضا يجب ان يكون فيه مبدء ميل مستدير لا ينية يتحرك به والميل حالة في الجسم
مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة بواسطة الحركة لو لم يعق عايق ونعلم مغايرتها لها
بوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء والآلي سطحه
وان لم يكن الفلك ذا مبدء ميل مستدير لما كان قابلا للحركة المستديرة لكن التالي
كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه مبدء ميل مستدير
لما قبل الميل من خارج المناسب اما ترك الظرفية او الاقتصار على الضمير او ترك
لفظ مبدء او كون الطبع بمعنى الحقيقة والاخير اولى فلا يكون فيه ميل اصلا اذ
الميل اما ان يكون طبيعيا او قسريا فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة لان الميل كما
ذكرنا آلة للطبيعة في احداث الحركة وحدوث الممنوع عن العلة التي لها آلة في احداثه
بدون تلك الآلة مح واذا امتنعت الحركة المستديرة على الفلك لما كان قابلا لها

فثبت الملازمة وبطلان التالي يعلم بما سبق من البيان وفي هذا المقام وامثاله
سؤال مشهور لم يدفعه احد تقريره ان الامكان الذاتي لشيء لا ينافي امتناع
وقوعه لاجل عدم علته بل الامتناع بها الذاتي كعدم العقل الاول فانه ممتنع وقوعه
بواسطة كون علته وهو انتفاء الواجب تعالى مستحيل الذاته فامكان الحركة المستديرة
ايضا للفلك لا ينافي امتناع وقوعها لاجل عدم علتها التي هي الميل المستدير اقول
يمكن دفعه بان هذه المسئلة وامثالها مما يحكم على شيء بحكم من جهة قبوله الذاتي
وامكانه الفطري بحو از اخراجه من الوجود انما يطرد في الابداعيات وما هو فوق
الكون دون عالم الاتفاقات والاسباب العرضية التي قد يمنع القابل عن ما
يستحقه لذاته ويصده عما استوجبه بحسب قابليته وذلك لان العلل للاشياء
التي هناك ذاتية والامكانات منها كاشفة عن وجوبات ناشئة عن علل الغاية
واما حكاية امكان العدم للعقل الاول فالوجه فيه ذلك ان الامكان فيه مجرد اعتبار
عقلي لا ثبوت له في نفس الامر الا عند ملاحظة الماهية بنفسها مجردة عن غيرها
وهي بهذا الاعتبار لا موجودة ولا معدومة فلا يثبت لها شيء بحسبه وبالجملة
للفلاسفة قاعدة كلية ثابتة عندهم بحسب اصولهم الفلسفية هي ان كل كمال
خير وفضيلة يمكن لشيء في عالم الابداع بحيث لا يؤدي الى شر وفساد في النظام
فهو واجب الصدور من الواهب الجواد الخالي عن النقص والبخل والتقتير وبهذه
القاعدة يثبت هذه المسئلة ونظائرها اذ لا اشتباه ان ذات الفلك وقبولها

مطلق الحركة المستديرة امور سابقة على الاكوان الاتفاقية والموانع العرضية
وانما قلنا لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير القسري
من الخارج لانه لو قبل الميل القسري وتحرك من خارج لتحرك بتلك القوة القسرية
مسافة معينة في زمان معين لعدم تصور الحركة في الان ويكون ذلك الزمان
اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي معاوق للميل القسري لاختلاف جهتي تحريكهما
يتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة والآتي وان لم يكن زمان
حركة الجسم الاول اقصر من زمان حركة الجسم الثاني مع ان الثاني ذي عايق
طبيعي والاول عديم العايق اصلا ومع عائق غير طبيعي مشترك بينهما فرضنا لكان
الشيء الذي هو للحركة مع العائق الذي هو الميل الطبيعي كهو لا معه هف وذلك
الزمان الاقصر له نسبة مقدارية لا محالة الى الزمان الاول لان الزمان مقدار
وكل مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية وليكن زمان
عديم الميل عشر زمان ذي الميل مثلا فاذا فرضنا ذا ميل اخر ميله اضعف من
الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الذي لحركة
عديم الميل الى الزمان الاطول الذي لحركة ذي الميل الاول فيكون لا محالة عشرة
فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية او بمثلها في مثل زمان عديم الميل
مثل مسافته اي مسافة حركة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها وينتقص

ابي يقصر زمانها ويطول بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة وازديادها في الجسم
المعين في المسافة المعينة فكلما كان الميل المعاوق فيه اقل كان زمان حركته اقصر
وكلما كان الميل اكثر كان زمان حركته اطول لانه لو انتقص شيء من القوة المعاوقة
التي في الجسم ولا ازداد السرعة اللازم لقصر الزمان او ازداد شيء منها ولا انتقص
السرعة اللازم لطول الزمان لم يكن القوة الميلية مانعة من الحركة هف واما عدم
الحركة القسرية في الاجسام المتخلخلة كالقطن والاجسام الصغيرة الحجم كالذرات
فانما هو لاجل قلة القبول والاحتمال فيها لا لاجل انتقاص القوة الميلية المعاوقة
فلا يرد بها النقض على هذه القاعدة فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل
فيه متساويان في الزمان المستلزم لتساويهما في السرعة وهو مح واعلم انه لا بد
لكل حركة من امور ثلاثة زمان ومسافة ومرتبة من السرعة والبطؤ وكل
حركتين متفقتين في امرين من هذه الامور فلا بد من اتفاقهما في الامر الثالث
ايضا وكل متفقتين في واحد من هذه الامور فلا بد من اتفاقهما فلو اختلفا
في احد الامرين الباقيين على نسبة فلا بد من اختلافهما في الامر الاخر منهما على تلك
النسبة فان اتفقتا مثلا في حد من السرعة والبطؤ واختلفتا في الباقيين كانت
نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان على التساوي واذا اتفقتا
في المسافة واختلفتا في الباقيين كانت نسبة السرعة الى البطؤ كنسبة الزمان
القصير الى الزمان الطويل واذا اتفقتا في الزمان واختلفتا في الباقيين كانت نسبة

السرعة

الاول

السرعة الى البطؤ كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة وعلى هذا فنقول الميل وعديم
الميل من الاجسام الثلاثة لما امكن اتحاد حركتيهما في حد من السرعة والبطؤ يمكن
اتحادهما في احد الباقيين ففرض الاتحاد في تلك الاجسام اما باعتبار المسافة
كما فعله المص واللازم على هذا التقدير اتحاد الجسمين القليل الميل والعديم الميل
في الزمان او باعتبار الزمان كما فعله غيره واللازم حينئذ اتحادهما في المسافة ايضا
وعلى التقديرين فالخلف لازم وهو اتفاق الحركتين في الامرين من الامور الثلاثة
المذكورة مع اختلافهما في واحد منها واما ما اورد في هذا المقام من عدم تسليم
امكان ذي ميل يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول كنسبة الزمانين
او المسافتين لاحتمال انتهاء الضعف في الميل الى ما لا اضعف منه ثم على تقدير
تحقق ميل يكون على النسبة المذكورة عدم تسليم كونه معاوقا للميل القسري
لجواز توقف المعاوقة على قدر من القوة بحيث لا يوجد بدونها ثم الحكم بكون نسبة
الزمانين مقدارية ونسبة المعاوقين عددية فمندفع بان مراتب الشدة و
الضعف في القوى والكيفيات كمراتب الزيادة والنقصان في المقادير لا يقف شيء
من الجانبين عند حد لا يمكن لها التجاوز عنه بحسب الذات وكان الاجسام لا تنتهي
في الانقسام الى ما لا تقبل القسمة ولا في الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه الا المانع
خارج عن الطبيعة الجسمية فكذلك الميل في نقصه وازدياده فانه وان بلغ غاية
الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته يكون خفيفة وان حال

ما يتعلق بالمقدار من حيث قبوله الزيادة والنقصان بتبعية المقدار كحال المقدار
في ساير الاحكام كقبول المساواة والمفاوتة والعادية والمعدودية والتشارك
والصم والفرق بينه وبين المقدار يكون تلك الاحكام في احدهما بالذات وفي الآخر
بالعرض واعترض العلامة القوشجي بان الحركة اما يمكن ان يكون بدون المعاوقة
في زمان او لا يمكن فان امكن نقول بعض من زمان الحركة في ذي المعاوق
القوي بازاء نفس الحركة والباقي بازاء معاوقته فعلى هذا يزيد زمان حركة ذي
المعاوق الضعيف على زمان حركة عديم المعاوق بما يقتضيه نسبة المعاوقين
وان لم يمكن بطل الاستدلال لابتنائه على فرض امور يكون بعضها محالا فلعل
منشأ الخلف ذلك المحال الا خلو الجسم عن المعاوق اقول يمكن في الجواب اختيار
الشق الاخير ولا يلزم منه بطلان الاستدلال وذلك لان حاصل البرهان
ان وقوع الحركة من عديم المعاوق في زمان محال اذ لو امكن لم يلزم من فرض
وقوعه مع الامور الممكنة التي هي حركة الجسمين الآخرين على النهج المذكور محال
وهو تساوي زماني حركة ذي المعاوق وحركة عديم المعاوق ولما لزم فيكون
وقوعها في زمان محالا لكن كل حركة فهي انما يكون في زمان فوقوعها لا في زمان
ايضا محال ومن هذا يلزم ان حركة عديم المعاوق ممتنع وهو المط ويمكن اختيار
الشق الاول فان الاعتراف بكون الحركة غير مقتضية لزمان على تقدير وقوع محال
لا ينافي الجزم بكونها مقتضية له في نفس الامر فالجزم حاصل بذلك ولا ينتظم

ان يستبدل بهذا ايضا وقعت حركة من الجسم العديم الميل لكانت في زمان لا محالة والا
يلزم تخلف الملزوم عن لازمه ولو كانت فيه لزم تساوي عديم المعاوق وذي المعاوق
وانه محال فلم يكن في زمان وهو ايضا محال فوقوع الحركة من الجسم العديم الميل مطلقا محال
وهذا الاعتراض اورده جماعة من المتأخرين منهم الشيخ ابو البركات البغدادي والامام
الرازي بوجه آخر وهو ان الحركة بنفسها تستدعي زمانا وبسبب المعاوقة زمانا آخر
فتستجمعها واجدة المعاوقة ويختص باحدهما فاقدتها فاذن زمان نفس الحركة غير مختلف
في جميع الاحوال انما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد
انضياف من ذلك اليه ولا يلزم على ذلك الخلف المذكور ولعل تقرير ما استفيد من
كلام خاتم الحكماء المحقق الطوسي في جوابه على وجه لا يرد عليه شيء من الايرادات
التي ذكرها شارح التجريد وغيره هو ان قول المعترض ان الحركة بنفسها تستدعي زمانا
ان عنى به انها مع قطع النظر لا مع حد من السرعة والبطؤ تستدعي زمانا فهو ظاهر البطلان
لان الحركة لا تنفك عن السرعة والبطؤ وما لا ينفك عن شيء لا يتصور اقتضاؤها امرا
بدون ذلك الشيء وان لم يكن ذلك الشيء دخيلا في اقتضاء وان عنى به انها مع قطع
النظر عن حد من السرعة والبطؤ تقتضي قدرا من الزمان فهو ايضا فاسد لان نسبة الحركة
الى حدود السرعة والبطؤ كنسبة الجنس الى الفصول في البسائط من الانواع ولا تقوم
للجنس في النوع البسيط لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن الا بالفصل وما لا تقوم له في
نفس الامر لا يقتضي شيئا اصلا وكذا ان كان المراد منه ان الحركة بهيئتها تقتضي قدرا

من الزمان والالزم ان يكون زمان الحركة وزمان بعض منها متساويين وهو
مح اذ زمان بعض الحركة بعض زمان تلك الحركة بل الحركة من حيث انها حركة لا يقتضي
من الزمان او المسافة الا امرا مطلقا واما القدر المعين منهما فانما يقتضيه الحركة
المخصوصة وان كان المدعى ان الحركة مستقلة مع قطع النظر عن العايق تقتضي زمانا
ومع العائق زمانا آخر فنقول ان الحركة مما يقبل الشدة والضعف بحسب حدود السرعة
والبطؤ ولا يتصور مهيتها الا مع حد من تلك الحدود فلا بد في تحصلها في ضمن
مرتبة منها من مخصص والمخصص لا يمكن ان يكون هو الطبيعة لعدم التفاوت
فيها ولا القاسر ايضا لانتهاء القسر الى الطبيعة كما بين في محله نعم اذا كانت الحركة ارادية
فللنفس ان تحدد حالها من السرعة والبطؤ بواسطة ادراك مرتبة منها بقوتها الخيالية
يكون ملائمة لها فينبعث عنها الميل بحسبها وبحسب الميل تحصل الحركة على حد معين
من السرعة والبطؤ فلو فرضنا ارتفاع جميع ما لا يجب وجوده مع الجسم بحسب ذاته
من حيث هي هي لا يمكن فيه تحقق الحركة لعدم وجود المحدد لحركته اللهم الا اذا كانت
الحركة نفسانية فانها يحدد النفس حالها من السرعة والبطؤ بحسب تخيل حد ملايم
من الحدود وانبعاث ميل نفساني بحسبه محصل لوجود الحركة على ذلك الحد واما
في الحركات الطبيعية فلما لم يمكن للطبيعة تفاوت ولا شعور بالملايمة وغيرها
فلا يتصور فيها ذلك بل هي بحسب ذاتها تكاد ان تحصل الحركة في غير زمان لو امكن
وكذا في الحركات القسرية ايضا اذا فرض القاسر عديم الشعور اما ما يمكن ان يكون لا يقع بسبب تفاوت

ولا له

ولا له شعور ايضا بالملايمة وعدمها كما بين في مظانه اذا كان الميل في ذاته امرا مختلفا
متفاوتا في كل من تينك الحركتين احتيج الى ما يحدد ميلا يقتضيها وحالا يتحدد بها
فالتفاوت الذي بسبب تعين الميل وما يتبعه من مرتبة معينة من مراتب الحركة سرعة
وبطؤا يجب ان يكون خارجا من القوة المحركة سواء كان خارجا عن المتحرك او غير
خارج عنه وهو المسمى بالمعاوق الخارجي والداخلي اما المعاوق الخارجي فهو كالقوام مما يتحرك فيه كالهواء والماء بالرقة والغلظ واما المعاوق الداخلي فهو لا يمكن
ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء لا يقتضي شيئا ولا يعوقه عن اقتضاء
ذلك بل انما يعاوق الحركة القسرية كالطبيعة والنفس اللتان هو مبدأن للميل الطبيعي
فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارجي والداخلي ارتفاع السرعة
والبطؤ من الحركة ويلزم منه ارتفاع الحركة ولاجل ذلك استدلت الحكماء باحوال
هاتين الحركتين تارة على امتناع عديم معاوق خارجي فبينوا امتناع وجود الخلا
وتارة على وجوب وجود معاوق داخلي فاثبتوا مبدء ميل طبيعي في الاجسام التي
يجوز ان يتحرك قسرا كما في مسئلتنا هذه ووجه الاستدلال في المسئلتين ان اختلاف
المعاوقة لما كانت مقتضية لاختلاف السرعة والبطؤ كانت المعاوقة القليلة بازاء
السرعة والكثيرة بازاء البطؤ فكانت نسبة المعاوقة الى المعاوقة في القلة والكثرة كنسبة
المسافة الى المسافة فيهما على التكافي وكنسبة الزمان الى الزمان على التساوي فاذا
ثبت ذلك فلنفرض متحركا عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان واخر مع معاوقة

ما يقطعها ويكون لا محة في زمان اكثر وثالثها مع معاوقة اقل من الاولى على نسبة
الزمانين فهو لا محة يقطعها في زمان مساو لزمان عديم المعاوقة فيلزم من
ذلك الخلف لتساوي وجود المعاوقة وعدمها الآن يجعل حركة عديم المعاوقة
لا في زمان بل في آن لا ينقسم وهو ايض محال لما مر فهذا تقرير كلامهم على وجه
يوافق مرامهم ولنرجع الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول ان المص لما استشعر
انه يجوز لاحد ان يقول لعل لزوم المحال المذكور انما نشأ من امر آخر غير فرض تحرك
الجسم الذي لا ميل فيه من الامور المفروضة المذكورة في الدليل فنبه على ازالة
هذا الاحتمال بقوله وهذا المح انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه
او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول او من فرض المجموع من حيث هو مجموع لكن فرض الميل على النسبة
المذكورة ممكن بالظ والممكن لا يستلزم محالا وكذا المجموع من حيث المجموع ممكن
اذ لو كان محالا فاستحالته اما ان يكون لاستحالة احد الجزئين فيرجع هذا الى استحالة
حركة عديم الميل لا الى استحالة حركة ذي الميل على النسبة المذكورة كما مر او لاستحالة
صفة الاجتماع وذلك انما يكون لو تحقق التنافي الذاتي بين الامرين كما في
مجموع النقيضين فان كلا منهما ممكن والمحال اجتماعهما لا غير وفيما نحن بصدده
ليس كذلك لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء كما اشار اليه بقوله
فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا فيكون محالا

فالفلك

فالفلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وجب ان يكون فيه مبدأ ميل ولما امتنع
مبدأ الميل فيه
فيه مبدأ الميل المستقيم كما سيأتي ثبت ان لمبدأ الميل المستديرة وهو المط واما الامر
الثالث المشار اليه بقوله ونقول ايض ان الفلك لا يكون في طبعه اي في ذاته على
ما مر مبدأ ميل مستقيم فالدليل عليه بوجهين الاول ان الحركة المستقيمة ممتنعة
عليه كما سبق فوجود ذلك الميل فيه يكون معطلا ابدا ولا معطل في الوجود
والثاني انه لما ثبت ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع بل له طبيعة واحدة
مقتضية للميل المستدير فلا يجوز ان يقتضي الميل المستقيم والا لكانت الطبيعة
الفلكية الواحدة تقتضي الامرين المتنافيين اي التوجه الى شيء بالحركة المستقيمة
والصرف عنه بالحركة المستديرة فان قيل ان الميل المستقيم وان اقتضى توجيه الجسم
الى جهة لكن المستدير لا نم انه يقتضي صرفه عنها بل لا يقتضي شيئا منهما اصح ورد بان
الميل المستدير وان لم يقتض صرف كل الجسم من الجهة لكنه يقتضي صرف الاجزاء منها
بداهة فلو اجتمع الميلان في جسم واحد لزم تحقق التوجه والصرف معا من الطبيعة
الواحدة بالنسبة الى الاجزاء وهو مح واما القول بان ذلك الصرف على وجه يعود الى التوجه
فلا منافاة بينهما كما في الحواشي ففي غاية السقوط كما يظهر بالتأمل واعلم ان ههنا
ابحاثا الاول ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون باعتبار الخروج عن الحيز
الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للطبيعة الفلكية حالتان تقتضي ميلا
مستقيما بتوسط احديهما وميلا مستديرا بتوسط الاخرى انما المح اقتضاء الطبيعة

امرين متنافيين بانفرادهما واما بحسب اعتبارين فلا والثاني ان الكرة المدحرجة
متحركة وضعية واينية فيكون فيها مبدء ميلين مختلفين اذ لو لم يكن فيها مبدء
احد الميلين لما قبل ذلك الميل من خارج على ما مر الثالث ان حركة الماء من الهواء
الى الارض طبيعية وكذا حركته منها الى البحر ايضا مع ان احدهما الى المركز والاخرى
على المركز فيكون طبيعة واحدة تقتضي توجهها الى الشيء وهو وسط العالم وتقتضي
ميلا عنه بحركة لا الى الوسط الرابع ان النار لها مبدء ميل مستقيم من الوسط وهو
ظ ولها ايضا مبدء ميل مستدير حول الوسط بدليل تحركات ذوات الاذناب وغيرها
الخامس انه قد اسس خاتم الحكماء بتمهيد الحل لبعض الاشكالات الفلكية كرة محيطة
وصغيرة محاطة مماسة لها على نقطة مشتركة بين سطحيهما بحيث يكون قطر المحيطة
ضعف قطر المحاطة والنسبة بين حركتيهما فبهذه النسبة لكن على التكافي فاذا فرض
مركزاهما ومركز الكوكب في مبدء الدور على خط مستقيم هو قطر المحيطة ففي تمام الدور
يتحرك الكوكب على قطر واحد منها مرتين صعودا ونزولا فيلزم من هذا ومن قولهم
كل ما في الافلاك من الكواكب وغيرها لها حركة وضعية على نفسها اجتماع الميلين
المتنافيين والجواب اما عن الاول فلان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون
بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الكون في المكان الطبيعي فان كان ذلك الكون
غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة تحصله فاقتضاء الحركة في تلك الحالة
نفس اقتضاء ذلك الكون لا غير وان كان حاصلا فاقتضاء السكون ليس الا ان السكون

امر وجودي

١١٠

امر وجودي اقتضته الطبيعة في تلك الحالة بل معناه انها لا تقتضي الحركة بل اقتضت
نفس ما اقتضته اولا فلم تقتض الاشيا واحدا هو الاصول في المكان الطبيعي واما اقتضاء
الميلين الوضعي والعيني فهو اقتضاء امرين متغايرين لانفكاك احدهما عن صاحبه وايضا
من الاين ما هو طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة وليس من الاوضاع وضع طبيعي
يطلبه المتحرك على الاستدارة وليس من الاوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة
ولهذا لا يكون للحركة المستديرة طبيعية لجسم بخلاف المستقيمة كما ستعلم هذا ما ذكروه
في الجواب وانت تعلم ان السؤال ان لم يورد بطريق النقض بل اورد بطريق المناقضة بان
يق لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين وكيف والحال انه واقع
في الطبيعة العنصرية فلا يتمشى فيه هذا الجواب لانه كلام على السند اللهم الا ان تدعي
مساواة السند للمنع فيندفع المنع باندفاع السند ويصح الجواب واما عن الثاني فبانا نم
ان الكرة المدحرجة ذات طبيعة واحدة بخلاف الفلك فانه ذو طبيعة واحدة هكذا قيل
واقول الاولى ان يق ان الكلام ههنا في الميلين الذاتيين ولا نم ان كلا من الميلين
في الكرة المدحرجة ذاتيان بل احدهما وهو الميل المستقيم فيها ذاتي لان حركتها نشعم
ذاتية وان كانت بالقسر والاخر وهو الميل المستدير فيها بالعرض لان حركتها المستديرة
عرضية اي غير حاصلة بالذات وكما ان حركة الجسم حركة وضعية ذاتية يلزمها حركة جزئية كل
حركة اينية عرضية كما في الفلك كذلك قد يكون حركة جزء الجسم حركة اينية ذاتية على

وجه خاص مستلزمة لحركة كلّه حركة وضعية عرضيّة كما في الكرة المدحرجة وبه يخرج
الجواب بعينه عن النقض الرابع والخامس وامّا عن الثالث فبانّ حركة الماء على وجه
الأرض لا يكون الّا على سبيل الانحدار فيكون طبيعيًّا لأنّه في الحقيقة حركة الى السّفل
كيف ولو لم يكن الموضع الّذي يتوجّه اليه اخفض من الموضع الذي يتوجّه عنه
لم يتوجّه اصلا **فصل** في انّ الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام اعلم
انّه قد تفرعت على المسئلة السابقة يعني انّ الفلك ليس في طباعه ميل مستقيم عدة
مسائل منها ما ذكره المص وهي اثنتان عنون الفصل بهما الأولى انّ وجوده عن صانعه
على سبيل الابداع لا بان يتكون عن جسم يفسد اليه ولذا فقده على سبيل الفناء لا بان
يفسد الى جسم اخر وهذا معنى قول كبراء الفلاسفة انّ السّماء غير مكونة ولا فاسدة لكن
العامة من المتفلسفة صرفوا هذا المعنى الى الحدوث والفناء مط اي على الوجود بعد العدم
والعدم بعد الوجود سواء كانت هناك هيولى يقبلهما اولى وادعوا في الالحاد واقول
بقدم العالم والثانية انّه لا يجوز عليه الخرق والالتيام امّا الاولى منها وهي انّه لا يقبل
الكون والفساد فبيّنها بقوله فلانّه محدد للجهات قال السيد المحشي انّ الثابت من الاحكام
ليس الّا للقدر المحيط من المحدد وامّا انّ غير القدر المحيط منه غير قابل لهذه الاحكام فغير
ثابت تمام ولعلّ المراد بالمحدد والمحيط اوّل فساده ظ لأنّ المحدد لما ثبت بساطته لا يكون
بعض اجزائه كاينا وبعض اخر مبدعا او بعض منها قابلا للخرق والالتيام وبعض آخر
غير قابل

غير قابل لها الى غير ذلك من الأحكام اذ لا اولويّة في ابعاض الأمر المتّصل الواحد كما
قد علم مرارا ولا شيء من المحدد للجهات بقابل للكون والفساد ينتج انّ الفلك
لا يقبل الكون والفساد امّا الصغرى فلما مرّ بيانه في الفصل الأول من هذا الفن
وامّا الكبرى فلانّه لا شيء من محدد الجهات بقابل الحركة المستقيمة وكلّ ما يقبل الكون
والفساد فهو قابل الحركة المستقيمة ينتج من الشكل الثاني ان لا شيء من محدد الجهات
بقابل للكون والفساد امّا الصغرى فقد تبيّنت في المثل الثاني وامّا الكبرى فلانّ
كل ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعي ولصورته الفاسدة حيز آخر
طبيعي لما بينا في الفصل الخامس من الفن الاول انّ كل جسم فله حيز طبيعي قيل
هذا غير كاف في المغايرة بين الحيزين بل يحتاج الى ضم مقدمة اخرى اليه هي انّ الحيز
الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان نوعا وهو تمّ لا بد له من دليل واجيب
عنه بانّ اقتضاء الطبيعة لحيز ما انّما هو بواسطة ما اقتضتها من لوازمها الخاصة
كالحرارة للنار والبرودة للأرض فعلى انّ اقتضت طبيعة اخرى ذلك الحيز بعينه هل
فامّا ان يشاركها في تلك اللوازم فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان
من نوع واحد والّا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق
الذاتية الّتي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز وكلّ ما هذا شانه اي لكل من
الكائنة والفاسدة حيز غير ما للأخرى منهما هو قابل الحركة المستقيمة لانّ الصورة
الكائنة امّا ان يحصل في حيز طبيعي او في غير غريب الحيز ههنا يجب حمله على المعنى

الأعمّ من المكان ليشمل المحدد فيكون الظرفيّة تجوّزيّة من باب التشبيه ولعظمه
في مستعار لها فان حصلت في حيّز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيّزها
الطبيعي وان حصلت في حيّز طبيعي فالصّورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيّز
غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيّزها الطّبيعي وامّا المسئلة الثانية وهي
انّه لا يقبل الخرق والالتيام فبيّنها بقوله فلانّ ذلك ايضا انما يحصل بالحركة المستقيمة
حمل الباء على السّببيّة كما حمله القاضي غير صحيح لدلالته على انّ الكون والفساد بالحركة
المستقيمة مع انهما يستلزمان لها بل على المعنى التلبّس والمراد بالحركة المستقيمة ما يحصل
بها للجسم التوجه الى جهة والصّرف عن اخرى والجهة منحصرة في الفوق والتحت والبواقي
من الجهات راجعة اليهما وقد علم انّ محدد الجهتين وكذا اجزائه لا يقبل الحركة المستقيمة
فلو كان المحدد قابلا للخرق والالتيام لزم المحذور المذكور بقي ههنا احتمال ان
يحصل فيه الخرق من جهة حركة بعض اجزائه على الاستدارة كما ذهب بعضهم حيث
توهّم انّ الكواكب متحركة في افلاكها كحركة الحيتان في الماء ولا يبطله علم الهيئة
لأنّ حركاتها يلزم ان يكون متشابهة حول مركز افلاكها اي لا تسرع ولا تبطؤ
ولا تقف ولا ترجع ولا تنعطف فلذا قد صاحب المطارحات بانّه لو كانت الافلاك
قابلة للخرق وقد برهن على كونها ذات حيات فعند حصول الخرق فيها وتبدل
الأجزاء فان لم يحس فليس جزئها المنخرق له نسبة الى الآخر لجامع ادراكي ولا خبر لها
عن اجزائها ولا ما سري لنفسها قوّة في بدنها جامعة لتلك الأجزاء فلا علاقة
لنفسها

لنفسها مع بدنها وقد قيل انّها ذات حيوة وان كانت تحس فلا بدّ من التألّم
بتبديل الأجزاء فانّه شعور بالمنافي وكل شعور بالمنافي امّا الم او موجب لالم وانا
كان كذا وكانت الكواكب تخرقها بحركتها كما يتوهّم بعض النّاس فكانت في عذاب
دائم وسنبرهن على انّ الأمور الدائمة غير الممكن الأشرف لا يتصوّر عليها انتهى
قوله الشريف وهو عندي من البراهين القوية وان كان عند غيري من الخطابيات
بل ممّا هو دون منها ولولا مخافة التّطويل لذكرت عليه عدة من الابحاث بنيابة
عنهم واجبت عنها بمقدّمات مسلّمة عند الجميع ومنها ما لم يتعرض له المص وهي ستّة
الاولى انّ نوعه منحصر في شخصه لامتناع طبيعته عن قبول الفصل والوصل
لاستلزامهما الحركة المستقيمة كما سبقت الاشارة اليه في اوايل الكتاب الثانية
انّه لا يتغذّى اذ لا يتحلّل عنه شيء والا لقبل الحركة المستقيمة الثالثة انه لا يجوز
عليه الحركة الكمّية لاستلزامها حركة الأجزاء على الاستقامة فلا نمو له ولا ذبول
لأنهما فرعا التغذّي وهو منتف فيه الرابعة انّه لا توليد له لكونه فرع التغذّي
ولانّ نوعه لا يتعدّد ولأنّ غاية التوليد حفظ النوع وتبقيته فيما لا يمكن
بقاء شخصه والفلك ليس لذلك لدوام حركته فلا حاجة له الى التوليد الخامسة
انّه لا يكون له شهوة ولا غضب اذ المقصد منهما حفظ الشخص او النوع بواسطة
جذب الملايم ودفع المنافر فلا يتصوّر شيء منهما الا في الكوائن الفواسد السادسة
انّه طبيعته خامسة ليست لا حارة ولا باردة لاستلزامهما الخفة والثقل المقتضيين

للحركة من المركز واليه ولا رطبة ولا يابسة لاستلزامها جواز قبول التشكل وتركه
والاتصال والانفصال بسهولة او صعوبة وقد علمت ان هذه الاحكام انما يثبت
بالبرهان في الجرم الاعلى المحدد لكنهم يحكمون بها في غيره بالتحدس والحدس عند بعضهم
كالمحقق الطوسي وصاحب التحفة هو فلك عظيم مشتمل على الافلاك الثمانية او
السبعة على اختلاف القولين اشتمال الكل لاجزائه وله نفس واحدة ناطقة محركة له
بالحركة السريعة فعلى هذا الرأي لا يحتاج في تعميم الاحكام المذكورة للافلاك الباقية
الى تكلف كما لا يخفى لكنه مجرد احتمال **فصل** في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما
وبيانه بعد ما ثبت بزعمهم ان الزمان لا بداية له ولا نهاية وانه مقدار للحركة
هو ما افاده المص بقوله لان الحركة الحافظة للزمان التي لا بد منها لتحفظ الزمان
ويقوم هويتها اما ان يكون مستقيمة اينية او مستديرة وضعية فان المقولتين
الباقيتين اعني الكم والكيف لا يمكن ان يكون الحركة الواقعة في شيء منها حافظة للزمان
اما الاولى فلاستلزامه البعد الغير المتناهي او الانقطاع كما في الاينية على ما ستعلم
واما الثانية فلما بين ان الجسم الابداعي لا يجوز عليه الاستحالة وحركة الجسم الكاين
الفاسد لا يحفظ الزمان لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى
غير النهاية او لا بل يرجع او ينعطف لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير
متناه لان الحركة المستقيمة الذاهبة الى غير النهاية بلا رجوع ولا انعطاف لا بد لها
من سمت غير متناه وهو مح فالمراد من البعد هيهنا ما يكون باعتبار المسافة لا ما
يكون

يكون باعتبار الزمان لان عدم تناهي البعد الزماني عندهم جائز بل هو واقع وعليه
مبني الكلام واما ما في شرح القاضي اذ الحركة الموجودة ليست بعدا والحركة التي
هي بعد ليست موجودة فبناء على نفي وجود الحركة القطعية وقد اشبعنا فيه من
الكلام بما يفي بالمرام ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت او انعطفت لكانت ينتهي
قبل حصول الرجوع او الانعطاف الى طرف فيكون منقضية لان ههنا حركتين
مختلفتين بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف
والاخرى الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فيلزم انقطاع
الحركة الاولى لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى
الموصل للجسم المتحرك بها الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال
حال الوصول اذ الوجود الوصول لا يوجد بدون الايصال لكونهما متضايفين فلا
يتصور تحقق احدهما بدون الآخر وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
فلو لم يكن الميل الموصل موجودا حال الوصول استحال ان يفعل الايصال حال
الوصول قيل عليه لا نم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو
معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول قول الوصول لكونه اثرا موجودا
لا بد له من فاعل موجود معه سواء كان ذلك الفاعل ميلا او غيره ولننقل الكلام اليه
ولنسمه ميلا وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل
لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين لان ما يفعل الايصال من حيث

انه يفعل الايصال ينافي ما يفعل اللاوصول من حيث هو كذا فلا يعقل يمكن اجتماعهما
من هاتين الحيثيتين في مادة واحدة في زمان واحد فاندفع المنع الذي اوردها
الامام بقوله انا لا نم الاستحالة المذكورة سواء اراد بالميل مبدء المدافعة او نفس
المدافعة وان كان الثاني اظهر واما الحلقة التي يجرها شخصان متمانعان فليس
فيها شيء من المدافعتين ولا شيء من مبدائيهما بالفعل بل كل واحد من المبدئين
حاصل فيها بالقوة لا بالفعل وكلامنا فيما يكون حاصلا بالفعل قال الشيخ لا تصغ
الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون في شيء بالفعل مدافعة
الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل
البتة بل فيه مبدء من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق فالحال اي
اي الوقت الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد
من الميلين من حيث الايصال والازالة اني لان الوصول وكونه غير موصل اي
حدوثهما آني ولا شك ان انية الوصول وكونه غير موصل وزواله تستلزم انية الميلين
بحسب الحيثيتين المذكورتين وزمانية الميلين ذاتا لا تنافي انيتهما وصفا فيصح الاستدلال
بانية الوصول وزواله على انية الميلين على ما قررناه من اعتبار الحدوث في الا
ولين والحيثية في الاخرين واندفع ما اورده بعض الشراح تارة من عدم تسليم
كون الميل انيا بناء على كونه سببا للحركة موجودا معها في بداية المسافة الى نهايتها
واخرى من عدم تسليم كون الوصول انيا بناء على تحققه بعد الحصول زمانا هذا وانما

قلنا

قلنا ان حال حدوث الوصول وحال حدوث اللاوصول اينان لان حال الوصول
اي وقته مع لامية الاضافة لا ضفته مع بيانيتها كما توهم لكونه مع عدم مطابقته
لمتن الكتاب لا يشتمل على الاستدلال غير ظاهر الخلف كما لا يخفى فلنعرض عنه لو كان
زمانا منقسما الى جزئين فبين ما يكون الجسم في احدهما فيه اي في بعض منه
لم يكن واصلا الا مطلقا ولا في الجملة والا لزم انقسام منتهى الحركة والمسافة وهو باطل
وكذا الحال حين صيرورته غير موصل واعلم ان الاستدلال على انية اللاوصول لاجل | بانية الوصول الى
ان رفع الآني آني كما وقع لبعضهم غير صحيح فان رفع الان نفسه مما لا يحصل الا في
نفس زمان يكون بعد ذلك الان والا يلزم تشافع الانات كما ان عدم النقطة
في نفس الخط الذي هي طرفه لا في نقطة تليها والا يلزم تجاور النقاط وقد تقرر ان
الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها انيات لانها يحصل
عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة والحركة مما لا يحصل
الا بالزمان وفي الحواشي القطرية انه يتوجه عليه ان الحركة لها معنيين احدهما الحركة
بمعنى التوسط والثاني الحركة بمعنى القطع والزماني هو الثاني لا الاول لما تقرر من
ان الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة في امتداد المسافة حادثة في آن فقوله والحركة
مما لا يحصل اه ثم وجوابه ان المراد الحركة التي يقع بها القطع وهو الثاني لا الاول
اقول لعل في كل من السؤال والجواب بحث اما السؤال فبان كلا من مفهومي الحركة اي
التوسط والقطع زماني اي حاصل في الزمان وانما الفرق بينهما بالانطباق وعدمه

وسيأتي زيادة تحقيق واما الجواب فبان قوله وهو الثاني لا الاول مم بل الحق
ان زوال الاشياء المذكورة انما يتوقف على الحركة التوسطية وهي امر واحد راسم
للحركة القطعية التي هي هوية اتصالية متاخرة في الوجود عنه كما لا يخفى واما
استدلاله على انية اللاوصول بان الوصول اني فزواله يكون انيا لان زوال ما لا انقسام
له لو كان تدريجيا لزم انقسام الزايل لانه اذا تحقق شيء من الزوال فلو لم يزل شيء من
الزايل لم يتحقق هناك زوال فلا بد ان يزول شيء من الزايل شيء بعد شيء فيلزم انقسام
ما لا انقسام له فاقول فيه بحث نقضا وحلا اما الاول فبان عدم كل آني لو كان
آنيا لزم تتالي الانات في عدم الآن واعدام المماسات والمحاذيات للمتحرك بالنسبة الى
حدود المسافة التي وقعت كل منها في آن من انات زمان الحركة اذ البيان نجار فيها
واما الثاني فان حدوث الاشياء جميعا حققه الشيخ في الشفاء على ثلاثة انحاء الاول
ما يوجد عن العلة دفعة في آن من الانات فينطبق حدوثه لا محالة على ذلك الآن
كالوصول والمماسة والانطباق والمحاذاة وغيرها والثاني ما يوجد عن العلة
في مجموع زمان معين على نحو الانطباق عليه بحيث يفرض فيه الاجزاء بازاء
ما يفرض منها في ذلك الزمان فيكون وجود كل جزء من الحدوث في جزء معين
من الزمان كالحركة القطعية والثالث ما يوجد في جميع الزمان لا على نحو الانطباق
عليه بل بان يوجد في كل جزء وحد يفرض في ذلك الزمان ولا يلزم ان يكون لمثل
هذا الحادث ان يكون اول آنات وجوده والحدوث لا يستلزم ذلك فان الحادث

ما يكون

ما يكون زمان وجوده مسبوقا بزمان عدمه سواء كان لحدوثه اول آني او لا ومن هذا
القبيل وجود الحركة التوسطية والزاوية واشباههما وقياس العدم الحادث كقياس الوجود
الحادث في تثليث الاقسام وان لم يكن نحو عدم كل حادث كنحو حدوثه فان وجود الآن على
النحو الاول وعدمه على النحو الثالث وكذا اللاوصول واللامماسة واللاانطباق والفساد
وامثالها فاذن قد تبين مما تحقق من تحصيل القسم الثالث من الحدوث ان الحصول
اذا لم يكن حصولا تدريجيا لا يلزم ان يكون دفعيا حتى يلزم تجاور الانات فيما نحن فيه
بل يجوز ان يكون في الزمان لا بمعنى الانطباق عليه فان قلت فعلى ما ذكرت من تحقق
قسم ثالث من الحادث انسد باب الاستدلال على وجود السكون بين حركتين مختلفتين
اذ مبناه على ان الوصول واللاوصول كليهما مما يتحقق حدوثهما في ان يكون اول آنات
زمان حصوله ولا يمكن اتحادهما لتنافيهما من اجل تنافي كون الجسم واصلا الى المنتهى
ومباينا له معا ولا تعددهما على سبيل التتالي والا لزم تركب المسافة من اجزاء
لا تتجزى فاذن هاهنا حاصلان في آنين يكون بينهما زمان وهو زمان السكون
لا زمان الحركة لانتهاء الحركة الاولى الواصلة وعدم حدوث الحركة الثانية الفاصلة
وعدم الوصول فاذا لم يكن اللاوصول مما يختص حدوثه بآن هو اول آنات حصوله
فلا يلزم الخلاف المذكور قلنا نعم لو كان تقرير الدليل على ما ذكرت كما هو المشهور
ولهذا ولانتقاضه ايضا بالحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي يقطعها حركة

واحدة عدل الشيخ الرئيس عنه واقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة
المفارقة بعد ما ابطلها باعتبار نفس الوصول والمفارقة بقوله في الشفا ان المفارقة
والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن
يصدق على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان عنوا
بآن المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول
بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك
انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس
زمان السكون بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض في زمان
وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع انتهى
كلامه فان قلت تمام الحجة على اعتبار الميل ايضا انما يتوقف على كون اللاوصول
آنيا كما فعله المص من حيث انه استدل على آنية الميلين بآنية الوصول واللاوصول
فاذا لم يكن اللاوصول آنيا لم يثبت كون الميل الثاني آنيا قلنا يكفي في الاستدلال
على آنية الميل الثاني كون اللاوصول غير تدريجي الحصول فان ما لا يكون وجوده
تدريجيا بل يكون غير منقسم الذات فلا يخ اما ان يكون حصوله مما لا يتصور الا
بحركة كحدوث الزاوية وغيرها فهو من القسم الذي لا يكون دفعيا ولا تدريجيا
وان لم يكن كذلك فهو مما يحدث دفعة والميل من هذا القبيل فان حدوثه غير

موقوف

117

متوقف على الحركة بل الحركة مما يتوقف عليه اذا تقرر هذا فقلنا ان توجيه كلام المص بان
نحمل الآني في كلامه على ما يقابل التدريجي وهو مسامحة شايعة في كلامهم وعلى
هذا التوجيه لا يتوجه عليه ما اورده القاضي من ان العدول عن الحجة المشهورة
مع الذهاب الى ان اللاوصول آني كما فعله المص بعيد جدا هذا ولنرجع الى الشرح
فنقول حاصل الحجة التي ذكرها الشيخ وتبعها المص هو انه لا بد بين كل حركتين من
سكون لان المتحرك اذا وصل الى حد ثم رجع فلا بد هناك من ميلين ميل الموصل
والميل الموجب لحركة المفارقة لامتناع الوصول والرجوع بدونهما وكل منهما من
حيث كونهما مبدأين للوصول والرجوع آني والا يلزم انقسام الوصول والرجوع
وهو باطل كما مر واذا كان كل واحد منهما اي الميلين آنيا وجب ان يكون بين الآنين
زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء
لا يتجزى وان لم يكن ذوات اوضاع فيلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى
التي هي ذوات اوضاع بالذات لانطباقها اي المسافة على الحركة المنطبقة على
الزمان هف اعلم ان الشيخ الرئيس استنقض الحجة المذكورة بحركة كرة مشدودة
على دولاب فوق سطح مستو يماس الكرة بنقطة في كل دورة فيلزم سكون الكرة
لحصول حركتين مختلفتين فيها صاعدة الى نقطة التماس وهابطة منها ثم اجاب
عنه بالتزام السكون وعند الامام منقوضة بتماس الكواكب بنقطة الاوج عند
كونه في ذروة التدوير على اوج حاملة وبنقطة الحضيض عند كونه في ذروة التدوير

على اوج حاملة وبنقطة الحضيض عند كونه في ذروة التدوير على حضيض حامله
فيلزم السكون اقول ويمكن الجواب عنهما الا بالتزام السكون كما فعله الشيخ لعدم
جريانه في الثاني وكونه مستبعدا في الاول لكون الحركة فيهما على نسق واحد بل بان
لزوم السكون انما هو بين الحركتين المختلفتين الذاتيتين وحركة الكرة والكواكب
بحركة الدولاب والفلك ليست ذاتية بل عرضية اذا الميل انما يثبت لاجل الحركة الذاتية
سواء كانت طبيعية او ارادية او قسرية ولا مدخل للحركة العرضية في ثبوت الميل للجسم
فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة اعلم ان المقدمة المذكورة
فيها المطلوب وهي اثبات السكون بين الحركات التي تفعل الحدود مما اختلفوا فيها
فذهب المعلم الاول والمشائون واتباعهم كالشيخين الى اثباته وذهب الافلاطون
والرواقيون وشيعتهم كالشيخ الالهي الى نفيه ولكل واحد من الطائفتين حجج ومناقضات
تركناها مخافة الاسهاب والمطلوب الذي هو بيان ان الحركة الحافظة للزمان
دورية لا يتوقف على اثبات السكون المذكور بل القائلون بنفي لزوم السكون بين
الحركات الفاعلة للحدود والنقط الرجوعية او الانعطافية ليشيدون ان الزمان انما يتم
الى الحركة المستديرة دون غيرها لامتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض
بحيث يصير المجموع حركة واحدة والزمان اذ هو شيء واحد متصل يجب ان يكون
مستندا الى ما هو مثله في الاتصال الوحداني وغير الدورية من الحركات مستقيمة
كانت او كيفية او كمية متوجهة الى غاية ما ثم راجعة عنها فهي لا محالة منكثرة غير ممتدة
فاذن

١١٧
فاذن الحركة الحافظة للزمان ليست الا المستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع
الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة والحركة المحتملة للدوام لا يتحقق في غير
الفلك لانها لا يكون طبيعية ولا قسرية اما الاولى فلانقطاعها لانها لا يكون
مستديرة كما سيجيء واما الثانية فلرجوع القسر الى الطبع فتنقطع بانقطاعها واما
تجويز استدامتها بتعاقب القواسر الغير المتشابهة فينافي الاتصال الوحداني للزمان
والحركة الارادية التي يوجد فيما تحت فلك القمر اعني حركات الحيوانات لا يحتمل الدوام
لوجوب تحلل الابدان العنصرية والدوام النوعي لا يفيد الاتصال كما علمت فتثبت
بهذه المقدمات ان الحركة الصالحة للدوام الحافظة للزمان ليست الا الحركة الدورية
الفلكية ويجب ان يكون تلك الحركة اسرع الحركات المستديرة واظهرها فعلية لان
الزمان المستحفظ بها اظهر المقادير ابنية واوسعها احاطة وما هي الا ما على منطقة
معدل النهار من الحركة اليومية التي بها يتقوم الايام والساعات والشهور
والسنوات وبمقدار ما يقول واحد واحد يقطع المتحرك بها خمسة الاف ومائة
وستة وتسعين ميلا من محدب فلك الثوابت والله سبحانه عالم بما يتحرك
ما فوقه فاذا الفلك الاعظم لكون حركته محلا للزمان يجب ان يتحرك على الاستدارة
دائما وهو المطلوب قد علم مما تبين في هذا الفصل ان الوضعية المستديرة اقدم من
الاينية المستقيمة ومما تحقق في الفصل السابق ان الاينية المستقيمة اقدم من
الحركة في الجوهر الذي هو الكون والفساد بحسب الصورة النوعية والحرق والالتيام

بحسب الصورة الجسمية عند من تقول بها وهي ايضا اقدم من الحركتين الاخريين اعنى
الكمية والكيفية لاستلزام امتناعها امتناع كل منها بالبيان الذي مر واذن
صح ان اقدم الحركات كلها عن الوضعية هداية سيدفع بها بعض النقوض الموجبة للقول
بعدم لزوم السكون المتخلل بين الحركتين وهو ان يقال لو صح مجموع مقدمات
ماذكرتم من الحجة للزم سكون الحبة الرمية الى فوق عند ملاقاتها في الجو جبلا ساقطا
من فوق لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقات من المسافة وهابطة
من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الجو حين الملاقات وهو في غاية
الاستبعاد فاجاب المص عن ذلك بان الحبة الرمية الى فوق عند نزول الجبل
ينتهي حركتها الى سكون في الحد الذي يصل فيه الحبة الى الجبل لعدم تحقق
شيء من حركتيها الصاعدة والهابطة عند ذلك الحد لانقطاع الاولى وفقد
الثانية ولكن لاتمانع بين سكون الحبة وحركة الجبل لان سكونها آني اقول القول
بتحقق السكون عند الملاقات اما لجريان الدليل المذكور فاللازم منه هو
السكون الزماني لاغير واما لاجل عدم تحقق الحركة هناك كما ذكرنا فهو باطل
لما تقدم من ان السكون كالحركة انما يتحقق في زمان لا في آن اصلا وخلو
الجسم في الآن من الحركة والسكون لايوجب خلوه عنهما في الواقع على ما حققناه
ولو كان السكون مما يتحقق في ان لكفى في اثباته بين الحركتين تحقق آن
ما لعدمهما بينهما هو آن الوصول اذ ليس فيه حركة اصلا ولم يحتج فيه الى ذلك التطويل

وحركة

وحركة الجبل زمانية وليس بينهما ممانعة لا يقال سكون الجبل عند ملاقاتها في
آنها لازم بمثل ما لزم من البيان المذكور في الحبة الرمية وعاد الاستبعاد لانا
نقول لما كانت حركة الجبل من اول هبوطه الى حين وصوله الى المنتهى حركة
واحدة شخصية وحد ملاقاته مع الحبة الرمية انما هو من الحدود الوسطى
لمسافة تلك الحركة فالحركة بمعنى التوسط حاصلة له في آن الملاقات وان لم يكن
القطعية حاصلة له فلا يلزم السكون اذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف
الحبة الرمية فانها لا حركة لها في ان الملاقات اما القطعية فظ واما التوسطية
فلان حد الملاقات نهاية مسافة حركتها الصاعدة وبداية مسافة حركتها
الهابطة فليس ذلك الحد من وسط المسافة في شيء فلا يتحقق فيه التوسطية
ايضا فاذا لم توجد للحبة شيء من الحركتين في ان الملاقات فيلزم سكونها فيه
قطعا فاتضح الفرق وزال الاستبعاد هذا تلخيص ما افاده بعض الشارحين واقول
حكمه بسكون الحبة وحركة الجبل في ان الملاقات كلاهما باطلان اما الاول فلما مر
وهذا ثانيا فلما مر واما الثاني فلما حققه المحققون من ان الحركة التوسطية
وان كانت امرا واحدا ابيا غير منقسم في ذاتها لكنها مما لا يتحقق ايضا في الآن
بل في نفس الزمان لكن لا على نعت الانطباق والاكوان الآنية التي يكون
للمتحرك في حدود المسافة انما هي حدود للحركة القطعية المتصلة وليست هي
من الحركات ولا من السكنات في شيء ومن نظر في تعريف الحركة التوسطية المذكور

في مباحث الحركة والسكون وفي كونها فاعلة للامر المتصل القطعي الذي له حدود
انية متاخرة وجودها عن وجوده المتاخر عن وجود راسمه حتى النظر يعلم انها
مما لا يوجد الا في زمان ثم قال الشارح المتقدم في بيان نفي السكون الزماني
للجبل والحبة وفي الفرق بينهما في لزوم السكون الآني وعدمه لهذا القول اما
الجبل فلانه لا يتعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة
الى نهايتها مقتض لحركة له كذلك فلا سكون له اصلا واما الحبة فانها وان حصل
فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون
بل هما يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد
وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى
فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه من وضع
يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل من جهة الرافع
انتهى واعترض عليه الشارح الجديد بقوله فيه بحث اذ المراد بالميل العرضي ما
لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم
ان يقول ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين
الميل الصاعد للحجر المرفوع بين واجاب عنه السيد السند المحشي بقوله لعله
تسامح فاطلق على الميل القسري الحاصل فيها من جهة الجبل الميل العرضي لظهور
ان الميل العرضي لا يكون حاصلا فيها ثم حكم بعد ذلك بان الميل الهابط
للحبة

للحبة طبيعي بلا شبهة واقول اما حمله الميل العرضي في كلام ذلك القائل على الميل القسري
فبعيد جدا لاطلاقه الذاتية على الميل الصاعد للحبة الواقع في كلامه مقابلا للميل الهابط
وذلك ميل قسري بلا شبهة فهذا لا يكون قسريا والمقايسة الميل الهابط للحبة على
الميل على الميل الصاعد للحجر المرفوع وهو عرضي بلا خلاف فهذا ايضا عرضي على زعمه
واما حكمه على الميل الهابط للحبة بانه طبيعي فليس بشيء فان ميلها الطبيعي ليس على هذا
النحو من الاسراع وان اختلج في صدرك شيء فافرض الحبة في غاية الصغر وهذا الوجه
بعينه جار في بيان ان ميلها الهابط ليس قسريا ايضا بناء على ان الفاعل للحركة
القسرية ايضا طبيعة الجسم المقسور فاندفع به بحث الشارح الجديد ايضا عن كلامه وفيه خلل
في كلامه منحصر في ما ذكرناه من القول بالسكون الآني في الحبة ثم بتحقق الحركة التوسطية
للجبل في آن الملاقاة وكلاهما باطل كما علمت فالحق في الجواب عن النقض المذكور عندي
ان يقال ان الحبة المذكورة وان انتهت حركتها الصاعدة الى السكون حين ملاقاتها
مع الجبل لكن لا يلزم منه سكون الجبل لاجتماع سكون الحبة مع حركتها النازلة
لذاتيته وعرضيتها ولا منافاة بين السكون الذاتي والحركة العرضية كحركة ساكن
السفينة بحركتها فالجبل يتحرك حين الملاقاة وان كانت الحبة ساكنة فلا تدافع هذا
اصوب الاجوبة عن هذا النقض وقد يجاب عنه ايضا تارة بالتزام وقوف الجبل في
الجو لانه وان كان مستبعدا ممكن ساق اليه البرهان وتارة بان السكون حاصل للحبة
قبل تماسها الجبل بوصول ريحه اليها والملاقاة بينهما انما هي حين كونها راجعة بعد

ذلك السكون ملائماً وهذا ما تيسر لنا الآن من الكلام في هذا المقام ولعل جعل
مثنى السكون اقرب الى الطبايع والافهام **فصل** في ان الفلك متحرك بالارادة
يريد اثبات ان الفلك حيوان بمعنى ان له نفساً يكون مبدأ قريباً للحركة الذاتية لا
العرضية لانها لا يحتاج الى مبدأ بالذات لحركات المتممات والمحمولات من الكواكب
والتداوير والخوارج من حيث هي كذلك فنقول لان حركته الذاتية لو لم يكن ارادية
لكانت اما طبيعية او قسرية والتالي باطل فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلانحصار
الحركة الذاتية في هذه الثلاثة واما بطلان التالي فبقوله لا جائز ان يكون طبيعية
لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة ومنع ذلك تارة
مطلقاً وتارة في غير العناصر وتارة في غير المستديرة كما في الحواشي الفخرية كلها مكابرة لما
سنذكر وذلك اي كل واحد منهما في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون
هرباً فلانا كل نقطة اي حداً اينا كان او وضعاً واما قول بعض الشراح انما ترك النوع
واكتفى بالنقطة لانه ليس حركة الجسم عن وضع توجهه اليه بعينه لما ستنقله عن
الشارح الجديد وكذا قوله يجوز ذلك باعتبار الازمنة كما يجوز باعتبار الاعراض على
تقدير كونها ارادية فمدفوع بما ستعلم يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها
توجهه اليها فاذا كان تركه الجسم اياه هرباً بالطبع كان طلبه اياه ايضاً توجهاً بالطبع
فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع من حيث كونه مهروباً بالطبع مطلوباً بالطبع
وهو محال لان الهرب عن الشيء بالطبع استحال ان يكون توجهاً اليه ولا ينتقض ذلك

بالحركة

١٢٠

بالحركة المستديرة الارادية بان يكون وضع واحد مراداً وغير مراد في حالة واحدة لجواز
ذلك اذا كان لمبدء تلك الحركة اختلاف اغراض ودواع كما في غير الفلك او كان المطلوب
من الحركة حفظ كمال بقدر الامكان وابقاء امر كلي بتوارد الامثال والاشباه
كما في الفلك على ما سياتي بيانه قال الشارح الجديد لا نم ان ترك وضع هو التوجه
الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم اقول
ترك امر شخصي وطلب اخر من نوعه تفنن لا يستند الى طبيعة عديم الارادة ضرورة
وايضاً فان كل نقطة او وضع فرض ثابتاً وفرض هرب الجسم بحركته الوضعية عنه لكان
ذلك الهرب عنه بعينه طلباً له واما انها ليست طالبة اي طلبا لحالة ملائمة فلان
طلب كل حد منها بالحركة المستديرة هرب والتوجه الى الشيء بالطبع استحال ان يكون
هرباً عنه قيل عليه كل نقطة يفرض في مسافة الحركة الطبيعية المستقيمة يتوجه
اليها ويهرب عنها المتحرك بالطبع فلا استحالة واجيب عنه في الحواشي الفخرية تارة
بدعوى الكلية في الحركة المستديرة المستفادة من اللازم في التوجه انا اخذت استغراقية
لئلا يجري في المستقيمة وتارة بان التوجه اليه بالذات في المستقيمة ليست الا المنتهى
لان الحدود لفرضيتها لا توجه اليها كذلك اقول والاولى في الجواب ما في الشفاء
من ان الحركة لا يكون منسوبة الى الطبيعة وحدها بل بمشاركة احوال غير طبيعية
لا محالة اما في الكيف كما اذا اسخن الماء بالقسر واما في الكم كما يذبل البدن الصحيح
ذبولاً مرضياً واما في المكان كما اذا انقلت المدرة الى حيز الهواء وكذلك ان كانت الحركة

في مقولة اخرى والعلة في تجدد الحركة تجدد الحال الغير الطبيعية بحسب درجات القرب
والبعد فالطبيعة عند تحريكها الجسم الى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة
غير ملائمة وعند وصول الجسم الى تلك النقطة لم يبق تلك الحالة بل حصلت حالة
اخرى وهي الحصول في حدود لما لم يبق احد اجزاء العلة لم يبق العلة فلا يلزم
ان يكون الشيء الواحد مطلوبا ومهروبا عنه بشيء واحد دفعة واحدة ولان الطبيعة
اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته والغرض عليه اما اولا فبانه
انما يلزم السكون اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا
كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا واجيب في المشهور على ما هو في بعض الشروح
مذكور بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فلانها لذاتها يقتضي التادي
الى الغير فيكون المط ذلك الغير اقول وفيه قصور لانا لا نم ان الحركة ليست كمالا مطلوبا
لذاته مطلقا فان الجسم الابداعي الذي ليس له كمال منتظر الا استيفاء الاوضاع
والاين على التعاقب يكون حركته مطلوبة لذاتها لا لانها نفس استيفاء نوع ما
يمكن ان يكون له بالفعل لا لان يوصل بها الى كمال اخرى كما صرح به الشيخ في الشفا
فالاولى ان يق لما ثبت ان الحركة لا يكون طبيعية لجسم الا ويكون الجسم على حالة
غير طبيعية كاين غير طبيعي او وضع او كيف او كم كذلك وبازاء كل حالة غير طبيعية
منها حالة طبيعية فاذا انتقل الجسم بالحركة عن تلك الحالة الغير الطبيعية يكون
لا محالة متوجها الى حالة طبيعية توجها طبيعيا فلا يخ اما ان يصل اليه ويتلبس

اولا

او لا سبيل الى الثاني والا لزم دوام القسر والتعطيل في الطبيعة دائما وليس في الطبايع
شيء معطل على ما يوجبه العلوم الالهية ليس هذا موضعه فبقي الشق الاول وهو
مستلزم للسكون لعدم الحالة الغير الطبيعية واما ثانيا فبما قيل من انه لا يلزم
السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل تلك الحالة المطلوبة لارتياد
حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة
اخرى مطلوبة فلذلك يتحرك دائما اقول وهذا ايضا مدفوع لعدم جريانه في
الحركات الطبيعية كما قررنا في الجواب عن الاعتراض السابق والمفروض ذلك والمستديرة
الفلكية ليست كذلك لعدم انقطاعها على اسلوبهم ولا جائز ان يكون قسرية لان
القسر على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع فلا قسر ولان الفاعل في الحركة
القسرية هو طبيعة الجسم المقسور باعداد القاسر لها قوة يصد عنها بسبب تلك
القوة الحركة فاذا لم يكن اقتضاء طبيعي فلا يكون هناك قسر ايضا مستند الحركة اما
اما طبيعة او ارادة ومنتهى الحركات كلها هو الحركة المستديرة فاذا لم يكن طبيعية
لا يكون قسرية فهي ارادية وقد ورد في القران والسنة ما يدل على ان حركات الافلاك
ارادية كقوله تع وكل في فلك يسبحون والجمع بالواو والنون في لغة العرب للعقلاء
وكذلك قوله تع والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين وقوله تع واوحى في كل سماء
امرها وفي الصحيفة الكاملة لمولانا علي ابن الحسين عليهما السلام في مخاطبة القمر قوله
ايها الخلق المطيع الدائب السريع المتردد في منازل التقدير المتصرف في فلك التدبير

يدل دلالة تامة على ذلك لأن الاتصاف بالطاعة والجد والتعب والتردد في المنازل
والتصرف في الفلك لا يكون إلا بحيوة وإرادة فإن قيل لو كانت الحركة الفلكية اختيارية
حيوانية لاختلفت كأفعال الحيوانات فنقول الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية
الواحدة المستمرة لا يكون مختلفا بل يكون على طريقة واحدة مستمرة لا يتغير فإن
اختلاف الأفاعيل لازم اختلاف الاختيارات المنبعث عن اختلاف الدواعي
والأغراض لا أنه لازم نفس الاختيار إلا أن استحال استمرار الفعل الواحد منه والفلك
لعدم اختلاف الدواعي يكون فعله الإرادي على نهج واحد ولهذا وقع في كلام الأوائل
أن حركة الفلك بالطبع وفسرها الشيخ بأن وجودها في جسمها ليس مخالفا لمقتضى طبيعة
أخرى لجسمها فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كانت شيئا طبيعيا لذلك الجسم
غير غريب عنه وقد ذكر بطليموس هذا المعنى في الكلمة الرابعة من كتاب الثمرة فقال
إذا طلب المختار الأفضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق وفسر ذلك أبو العباس
أحمد بن علي أصفهاني فقال أراد بذلك الفلك الحي الناطق عند الفلاسفة الذي
يختار أبدا بقوة النفس الناطقة التي فيه وأمنه مع ذلك من التغاير والاستحالات
لزوم النظام الذي هو أفضل الأفعال وبه قوام العالم كأنه مطبوع على ذلك لا فرق
بين اختياره وطبعه ثم أكده صاحب الشفاء قدس الله نفسه وروح رمسه وزاده بيانا
وقال أن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي يحس في الجسم المتحرك
وإن سكن قسرا أحس ذلك الميل فيه مقاوما للمسكن مع سكونه طلبا للحركة فهو غير الحركة

لا محه

لا محه وغير القوة المحركة لأن القوة المحركة تكون موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون
الميل موجودا وهكذا أيضا الحركة الأولى فإن محركها لا يزال يحدث في جسمها ميلا
بعد ميل وذلك الميل لا يمنع أن يسمى طبيعة لأنه ليس بنفس ولا من خارج ولا له
إرادة أو اختيار ولا يمكنه أن لا يحرك أو يحرك إلى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك
مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم غريب فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك (القريب صح)
أن تقول أن الفلك يتحرك بالطبيعة إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب
تصور النفس فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركته طبيعة وقد بان أنه ليس قسرا
فهي عن إرادة لا محه **فصل** في أن القوة المحركة للفلك يجب أن يكون مجردة عن المادة
لما أثبت كون الفلك حيوانا متحركا بالإرادة أراد أن يبين أن الفلك إنسان
كبير بمعنى أن مبدأ حركته ليس قوة حيوانية منطبعة بل نفسا مجردة عن المادة ذات
إرادة كلية لا يكون تعلقها بجرم الفلك تعلق الانطباع بل تعلق التدبير والتصرف
كتعلق النفس الناطقة ببدن الإنسان واعلم أن الأدلة المذكورة في إثبات هذا
المطلب مبنية على حركة الفلك إما من جهة مبدئها وإما من جهة غايتها وغرضها
لكون حركته إرادية كما علمت في الفصل السابق فلها فاعل وغاية فالاستدلال من جهة
الغاية كقولهم غرض الفلك في حركته ليس حيوانيا فإنه لا تمول له ولا تغذي إذ لا يكون له
من شيء ليكون غرضه شهوانيا ولا مزاحم له ولا حرق إذ لا فساد له ليكون غضبيا والأغراض
بما هي حيوانية لا يخرج عن هذين فلها مراد عقلي وإدراك كلي فلها نفس ناطقة والاستدلال

من جهة الفاعل كقولهم حركة الفلك غير متناهية وغير المتناهي لا يصدر عن قوة جسمانية
فحركة الفلك لا يصدر عن قوة جسمانية فتبدء حركة نفس مجردة اذ العقل المحض لا
يباشر تحريك الاجسام لما ثبت عندهم ان العقل كامل بالفعل لا يكون فيه شوب قوة
ونقص والمباشر للتحريك له جهة قوة ونقص ولما كانت هذه الطريقة اربط بالعلم الطبيعي
اختارها المص وقال على هيئة تركيب الشكل الثاني لان القوة المحركة للفلك تقوى
على افعال غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فالمحرك للفلك ليست
قوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اما الصغرى فلما ثبت عندهم من عدم تناهي
حركة الفلك فله لا محالة قوة تقوى على غير المتناهي من الافعال ولك ان تعلم ان النهاية
واللانهاية انما يلحقان بالذات الكم سواء كان متصلا وهو المقداري او منفصلا
وهو العددي والمقدار نفسه كما يمكن فيه فرض اللانهاية المقداري والعددي
في الازدياد فالعدد يمكن فيه فرض اللانهاية العددي في الانتقاص واما الشيء الذي
ليس من باب الكم كالقوي ففرض النهاية واللانهاية فيه اما بسبب ما هو فيه او
لسبب ما هو عليه اما الاول فلو كانت الاجسام غير متناهية كانت القوى ايضا
بسبب ذلك غير متناهية وكذلك حكم جميع الاعراض السارية فيها واما الثاني
فهو ان يكون المقوي عليه غير متناهية وهو انما يتصور في ثلاثة امور الشدة والمدة
والعدة والفرق بين هذه الامور وعدم التناهي في كل منها انما يتحقق ويعلم
بان يفرض تارة رماة متفاوتة القوى في سرعة الرمي وبطوءه فيختلف لا محالة زمنه

قطع

قطع سهامهم مسافة معينة ثم نفرض رماة متفاوتة القوى في طول مدة نفوذ
الرمي في الجو وقصره فيختلف ايضا ازمنة حركات سهامهم في الهواء ثم نفرض رماة متفاوتة
القوى في كثرة عدد رمي وقلته فالاختلاف الاول في القوى انما
انما يكون بالشدة فالتي زمانها اقل اشد قوة من التي زمانها اكثر ويلزم منه
ان يقع عمل غير المتناهية في الشدة لا في زمان ولاجل ذلك حكموا بامتناع تحريك
الله تعالى جسما على سبيل المباشرة اذ ما من حركة الا ويتصور اسرع منها عن قوة
اشد فاذا حرك الواجب تعالى جسما يجب ان لا يتصور حركة اسرع منها وهو باطل اذ لو
تحقق حركة لا اسرع منها لزم وقوعها في الازمان وهو مح والاختلاف الثاني بالمدة
فالتي زمانها اكثر اقوى من التي زمانها اقل فغير المتناهية منها ما يقع عملها في
زمان غير متناه والاختلاف الثالث بالعدة فالتي عدد عملها اكثر اقوى من التي
يكون اقل فغير المتناهية منها ما يصدر عنها اعمال غير متناهية فقد علم مما ذكر ان
مبادي حركات الافلاك وان لم يكن غير متناهية بحسب الشدة لكنها غير متناهية
عندهم بحسب المدة والعدة هذا بيان الصغرى واما بيان الكبرى فاشار اليه بقوله
وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية
سارية في مادة الجسم حسب سريان الصورة المقدارية فيها وانما قيدنا بها بذلك
لان الكلام في الافلاك ولا شك ان قواها اذا كانت جسمانية كانت كذلك لبساطتها
ولئلا ينتقض الحكم الاتي بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام الالية

الغير المنقسمة بانقسامها فهي قابلة بحسب تجزي الجسم الى اجزاء يكون كل واحد منها صالحا
للتجزي الى اجزاء يكون كل منها قوة في جزء من ذلك الجسم على جزء من اثر الكل بحيث يكون
نسبة جزء القوة واثره المقوى عليه في جزء الجسم الى كل القوة واثره المقوى عليه في كل
الجسم كنسبة ذلك الجزء من الجسم الى كله هكذا قالوه والحق عندي ان النسبة على هذه
الكيفية غير واجبة الاعتبار وذلك لا يضرنا كما اشار اليه بقوله والجزء منها اي كل
جزء من القوة يقوى على شيء والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء والا اي وان لم
يكن اثر جزء القوة جزء اثر كل القوة وح لا يخلوا اما ان يكون لا يقوى الجزء على شيء
اصلا فلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بين ان
الاجزاء المقدارية كلها هف ويقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فاذن لكان الجزء
من القوة مساويا للكل منها في التاثير هف ايضا فان قيل كون اثر جزء القوة جزء اثر
كلها ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان جزء القوة لا اثر له بالنسبة اليه ولا يلزم منه
عدم كون جزء القوة قوة وانما يلزم لو لم يكن له اثر بالنسبة الى جزء الجسم الذي حل فيه وهو
مم وان كان بالنسبة الى جزء الجسم نختار ان اثر جزء القوة في جزء الجسم كاثر كلها في كله
ولا نم لزوم المساواة بين الجزء والكل وانما يلزم لو كان تاثير الجزء في الكل كتاثير
الكل في الكل قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء
التي لا يكون فيها قوى متخالفة بعضها يعاوق بعضا فلا تفاوت بين تاثير جزء
القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة

فان

١٢٤

فان التفاوت بحسب القوة القابل ليس الا في الحركات القسرية واما التفاوت في الحركات
الطبيعية فلا يكون مع ارتفاع الامور الخارجة عن طباع الجسم الا بحسب قوة القوة المحركة
وضعفها قال الشيخ في الاشارات اذا كان شيء ما تحرك جسما ولا ممانعة في ذلك
الجسم كان قبول الاكبر للتحريك مثل قبول الاصغر لا يكون احدهما اعصى والاخر
اطوع حيث لا معاوقة ام انتهى فقد ثبت انه ليس لزيادة الجسم تاثير في منع التحريك
الطبيعي حتى يكون نسبة المحركين كنسبة المتحركين فلا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة
مثل تاثير كلها سواء كان في جزء الجسم او في كله لاستلزامه مساواة الاضعف للاقوى
فظهر ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك
فالمجموع اي كل القوة لا يقوى على غير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم تناهيه
كما يدل عليه فرض وقوع التحريكين من مبدء معين هف واشبه ما قيل في فائدة
تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام هو ان المراد بكونه متسق النظام ان يكون امتدادا
واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي بهذا المعنى بينة
الاستحالة ولا شك ان ما نحن فيه من الحركات الفلكية كذلك بخلاف ما اذا لم يكن
كذلك كالمئات الغير المتناهية والالوف الغير المتناهية فانه يتطرق فيه الزيادة
على غير المتناهي وهكذا حكم الشهور المتضاعفة والسنين المتضاعفة الى غير النهاية
لا زيادة احدهما على الاخرى لا من حيث ان مجموع كل منها زمان واحد مطابق للحركة
الفلكية متصل حسب اتصالها بل من حيث ان عروض العدد لاجزائه المفروضة بحسب

الأعتبار صيرها شهورا وسنين ولخرجها عن نعت الأتصال والأتساق فان الزيادة
على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي
غير مستحيلة لأن هذا الامتداد مما يقبل الانقسام انحاء مختلفة الى غير النهاية فلا
يكون كل واحد من احاد بعض الانقسامات مشتملة على عدة من احاد بعض آخر
كالسنين والشهور وكذا يتصف الحركة ايضا بكل واحد من الاتساق وعدمه باعتبارين
مختلفين اي باعتبار هويتها الاتصالية وباعتبار العدد العارض لاجزائها
فلا يمكن الزيادة على غير المتناهية منها باعتبار الاول ومن الثاني وقد يفسر اتساق
النظام بعدم الانقطاع ويعني بالزيادة على غير المتناهي في جهة تناهيه لجوازها بل وقوعها
كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدأتين من مبدأين مختلفين والدليل
عليه ان المصنف لم يقيد الزيادة بكونها في جهة عدم التناهي وفيه بعد المساعدة على
دلالة اللفظ عليه ان اعتبار وقوع التحريكين من مبدء واحد كما فعله المصنف يغني عن
ذكر هذا القيد قيل لا نم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدء المفروض حتى يلزم
الخ لم لا يجوز ان يقع التفاوت في خلال لاختلاف الحركتين في السرعة والبطوء اقول
لما كان تفاوت القوى منحصرا في شدة او مدة او عدة فان حصل الاتفاق في امرين
يكون التفاوت بالآخر فاذا فرضنا قوتين احديهما جزء الاخرى في شيئين متساويين
تحركانهما في مسافة عن مبدء محدود واستويا شدة وعدة فلا بد من تفاوت لئلا
يلزم المحذور المذكور ومع الاتفاق في الشدة والعدة لا يقع التفاوت في الوسط فلا بد

نحو من مبدء

ان يقع

ان يقع في الطرف الآخر فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع
لا يقوى على غير المتناهي لأن انضمام المتناهي الى المتناهي مرات متناهية لامتناع الى
الغير المتناهية لا لما قيل من ان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية لامكان اعتبار
الآنات في الأجزاء الوهمية للقوة ولكون الكلام في الفلك وهو غير قابل للانفكاك
بزعمهم بل لأن الانقسام سواء كان خارجيا او وهميا لا يكون الا متناهيا كما حقق
سابقا والاجزاء الفرضية الصرفة لا اثر لها لعدم وجودها الا في الخارج ولا في الذهن
على وجه الامتياز لا يوجب اللاتناهي فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية
من الحركات وغيرها فهو متناه واعلم ان ههنا ايرادات مشهورة الاول ان الحكم بتناهي
سلسلة من جهة ازدياد سلسلة اخرى عليها لا يجري في المتعاقبات لعدم وجودها
معا والا لزم على الفلاسفة الاعتراف بتناهي الحوادث لوجوب ازديادها كل يوم واجيب
عنه بان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان ههنا هي القوة وهي موجودة في الحال
بخلاف الحوادث اذ لا مجموع لها اصلا في الحال فلا يمكن الحكم عليها بالزيادة والنقصان
وهذا الجواب غير صحيح لان الحكم بتناهي القوة من جهة الزيادة والنقصان انما يكون
بسبب وقوع التفاوت في الافعال الموجب للتناهي والاشكال بحاله باق والجواب الحق
هو ان عدم التناهي في شيء غير مانع من الحكم عليه بالزيادة والنقصان مطلقا بل
ربما يوصف شيء بهما وباللاتناهي معا اذا كانت الجهتان مختلفتين اذ الزيادة والنقصان
لما كانا من خواص الكم المتناهي فلا يمكن تحققهما الا في جهة التناهي ولا ينافي ذلك عدم

التناهي في جهة اخرى يقابلها بل قد يكون وقد لا يكون فاذا حكم على امتناع سلب النهاية
في تلك الجهة كما في المرتبات الموجودة فذلك لأمر آخر يقتضيه لا لاجل التفاوت في جهة
يلينا واذا اتقنت هذا فنقول في بيان الفرق بين الصورتين انه لما كان عدم
تناهي الحوادث وازديادها كل منها في جهة على حدة لا لم يكن الاستدلال بالازدياد
على وجوب التناهي سالما عن المنع لان طبيعة الازدياد في جهة لا يقتضي تناهي الجهة
الاخرى كما مر واما الافعال الصادرة عن القوتين المختلفتين قوة وضعفا المقتضيين
للتفاوت فيها بحسب طبيعتها لما كانت متحدة للمبدء في امتدادها فلا بد من التفاوت
في الجهة الاخرى الموجب لتناهيها في تلك الجهة ايضا الايراد الثاني هو ان اللازم من
عدم التحريك الغير المتناهي عن القوة الجسمانية هو ان يكون للفلك محرك مفارق وهو
اما ان يكون نفسا او عقلا والنفس المفارقة انما حاولت تحريك جسمها لكونها في
كمالاتها بالقوة والا فلا حاجة لها الى التحريك فهي مفتقرة الى شيء يكون كمالاته موجودة
بالفعل ليخرج به الكمالات النفسانية من القوة الى الفعل فلا بد في تحريك السماء من مبدء
عقلي مع انهم حكموا بان الحركة لاشتمالها على الجزئيات المتغيرة لا يمكن صدورها عن مفارق
عقلي بل لا بد لها من قوة جسمانية متغيرة لها تصورات جزئية كما ستقف عليه والجواب
عنه بان لتحريك السماء مبدء بعيدا هو العقل ومبدء قريبا هو النفس فيكون مزاول
التحريك امرا جسمانيا لا ينافي ان يكون للتحريك مبدء آخر عقلي اقول الاولى ان يقال
لما كانت المبادي العقلية عللا غائية في حركات الافلاك ومهية العلة الغائية هي

علة

علة فاعلية لفاعلية الفاعل وعلة غائية للفعل فهي بالاعتبار الاول مبدء بعيد للفعل
وبالاعتبار الثاني مبدء قريب له فما وجد في كلامهم من ان للفلك محركين نفساني و
عقلاني فالمراد الفاعل والغاية وهما مبدآن قريبان وما وجد من ان المراد للفلك
اما نفس واما عقل فالمراد الفاعل فقط الايراد الثالث النقض بالقوة الانفعالية
للهيولى الاولى فانها عندهم غير متناهية الفعل واليه يرجع ما في الحواشي القمرية من
لزوم انقطاع الزمان على تقدير صحة الدليل المذكور لاجزائه بان الفلك جسم بسيط
قابل للتجزية الى اجزاء متشابهة يكون كل منها قابلا للحركة والكل قابل للحركة الغير المتناهية
فاذا كان جزء منه غير متناهي الحركة يلزم المساواة بينهما وهو محال وان لم يكن كذلك كانت
حركة الكل ايضا متناهية لان نسبة الحركتين كنسبة الجسمين المتشابهين فيلزم انقطاع
الزمان هف والجواب ان الهيولى الاولى ليس لها في ذاتها الا القوة المحضة وهي
من هذه الحيثية فاقدة لجميع الاشياء واما استعدادها الشيء بعد شيء فهو لا يحصل
لها من ذاتها بل من جهة حصول الصور والهيئات فيها فمعنى كونها قابلة للامور الغير
المتناهية انها يحصل لها من جهة حصول كل صورة او هيئة استعداد لصورة اخرى
او هيئة اخرى فهي في ذاتها غير متأتية لقبول صورتين او هيئتين معا فضلا عن
الكثرة الغير المتناهية وكذلك قبول الفلك لكل حركة انما هو بسبب حصول حركة قبلها
عن فاعلها وهكذا الى غير النهاية واما ذات القابل بما هو قابل فليس لها الا القبول
للحركة مطلقا اعم من ان يكون واحدة او كثيرة متناهية او غير متناهية هذا ما يخطر ببالي

ل انما

الانفعالات الى ان المبادي الفعالة غير متناهية منه

الايراد الرابع انه لو تم الدليل لامتنع ان يكون القوة المنطبعة الفلكية ملاصقا للتحريكات
الفلكية الغير المتناهية وللجواب عنه على ما في الشفا والاشارات وغيرهما ان القوة الجسمانية
الفلكية لا تزال ينفعل عن المبدء العقلي ويفعل في الفلك والممتنع على القوة الجسمانية
التاثير الغير المتناهي على سبيل المبدئية والاستقلال لا التاثير الغير المتناهي على سبيل
الوساطة ولا الانفعالات الغير المتناهية فان بين هذه المعاني فرقا وامتناع واحد
منها لا يؤدي الى امتناع الجميع واما كيفية صدور الامور الحادثة عن المبادي الثابتة
فليس هذا موضع بيانها الايراد الخامس ان دورات الافلاك مختلفة بالزيادة و
النقصان فالقوة المحركة لكرة القمر قوية على دورات اكثر مما يقوى عليه القوة المحركة
لكرة زحل فيجب عن ذلك تناهي القوتين المحركتين ومن تناهيهما تناهي الحركتين الجواب
ان التفاوت بين المفارقات المحركة للافلاك بحسب الشدة وتناهيها بحسب الشدة
لا يوجب تناهيها بحسب المدة ولا يجري مثل ذلك في جزء القوة بالنسبة الى كلها لتشابههما
واتحاد مهيتهما فلا اختلاف بينهما الا بحسب الكمية في العمل واما المفارقات فانها
مختلفة الجواهر فلا يجب ان يكون فعل بعضها جزء فعل الاخر فيجوز كونها لاختلاف
جواهرها مبادي لامور مختلفة بالشدة والضعف لحركات مختلفة بالسرعة
والبطوء متحدة بالزمان الايراد السادس ان الارض لو خليت وطبيعتها لكان
يوجد عن قوتها سكون دايم والجواب عنه بان السكون لكونه عدميا ليس فعلا صادرا
عن القوة غير مفيد لان مذهب ان السكون عدمي لكن حصول الجسم في حيزه من مقولة
الاين

الاين وهو عرض من الاعراض موجود وذلك مستفاد من قوته الطبيعية فالحق في الجواب
عدم تسليم صدور السكون الدائم عن الطبيعة الارضية بالاستقلال حتى يلزم الخلف
بل صدوره عنها بامداد السماويات وغيرها واعلم ان صاحب التلويحات ذكر في اثبات
ان القوة الجسمانية لا يجوز ان يقوى على فعل غير متناه دليلين احدهما قوله ان القوة
الغير المتناهية لو حركت جسما بكل قوتها مسافة وحركته اخرى متناهية فلزمانيهما
بالطبع نسبة وكذا لسرعة حركتيها او بطوءها فنسبة تاثير الغير المتناهي اثره الى تاثير
المتناهي اثره نسبة متناهي التاثير الى متناهيه والثاني قوله نفرض قوة يحرك جسما
عن مبدء مفروض حركات لا يتناهى ويحرك بمثل تلك القوة اصغر منه واقل ميلا
عن ذلك المبدء مساويا مع تحريكات الاول شدة وعدة فيتفاوت المدة بالطبع الا
استوت القدرة على قليل التمانع وكثيره هذا مع فكان التفاوت في الاخر اقول في
كل من الدليلين نظر من وجهين احدهما مشترك والاخر مختص اما النظر المشترك بينهما
فهو جريانها في القوى المجردة فيلزم ان لا ينسب حركة غير متناهية الى قوة واحدة سواء
كانت مجردة او جسمانية بل الى قوى متعددة غير متناهية ولا بد في تعددها من
حركة دورية اخرى والكلام عايد فيها وفي محركها ايضا فلا بد ان يكون في الوجود طبقات
من الحركات والمحركات غير متناهية واما النظر المختص بالاول فهو ان التفاوت بين
القوتين الغير المتناهية والمتناهية لا يمكن ان يحصل الا بحسب المدة او العدة دون
الشدة لعدم امكان حركة غير متناهية في السرعة كما مر فكون القوة متناهية من جهة

الشدة لاينافي كونها غير متناهية من جهة اخرى كالمدة واما النظر المختص بالثاني فهو انه لايثبت به عموم الدعوى لكونه غير جار في الحركات الطبيعية ولذلك خصه الشيخ الرئيس في النمط السادس من الاشارات ببيان امتناع تحرك جسم حركة قسرية بقوة غير متناهية اذ قد علمت ان الجسم الصغير يساوي الكبير في قبول الحركات الطبيعية والاختلاف بينهما مع رفع المعاوقة الخارجية انما هو بحسب القوة المحركة قوة وضعفا لا غير والله اعلم بحقايق الامور **فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة** جسمانية لما ثبت في الفصل السابق كون النفس التي للفلك مجردة اراد ان تبين في هذا الفصل ان لها قوة بها تدرك الجزئيات كالقوة الخيالية التي لنفوسنا في كون كل منهما محلا للارتسام للجزئيات الادراكية الا ان الخيال مختص بعضو لانه هو مقدم الدماغ وتلك القوة غير مختصة بشيء من اجزاء الفلك بل سارية في جميع اجزائه لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض وتسميتها نفسا منطبعة من باب التسامح لامتناع كون شيء واحد ذا نفسين اعني ذا اثنين واستحالة تقوم المادة بصورتين جوهريتين فقال لان التحريكات الاختيارية الجزئية الصادرة عن نفس الفلك اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي فان الحركات الاختيارية انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث اما عن تصور جزئي كالتخيل والتوهم او كلي كالتعقل لتلك الحركة ولابد ايضا من التصديق بترتب الغاية او ما في حكم التصديق فان الحيوان مثلا اذا تحرك فللحركة الاختيارية مباد مترتبة ابعدها عن الحركة

العقل

قوة المدركة

١٢٨

قوة المدركة وهي اما الخيال والوهم كما في غير الانسان او العقل العملي بتوسطهما كما في الانسان ثم قوة الشوق المنبعث عن ادراك الملائمة والمنافرة وهو غير الادراك لتحقق الادراك بدونه ثم الارادة او الكراهة وهي مبدء العزم والاجماع التي تصمم بعد التردد والدليل على مغايرتها للشوق ارادة الانسان تناول ما لايشتهيه كالدواء البشع وكراهة تناول ما يشتهيه بسبب زاجر عقلي او شرعي او خلقي كالحياء ونحوها وذهب بعضهم الى ان الارادة شوق متاكد وليس نوعا آخر وتحقيقه يحتاج الى بسط من الكلام لايسعه هذا المقام اذا تقرر هذا فنقول لا سبيل الى الاول لان ما يوجد من الحركات الارادية لايكون الا حركة جزئية فهي تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكن هذا الراي الكلي مع مايتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية كافيا في صدور الحركة الارادية الجزئية بل لابد ان يتخصص ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية الارادية اي المحرك القريب للفلك له تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئي فهو قيل هذا لايصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم في النفس اقول مناط الجزئية عندهم انما هو بنحو الادراك الاحساسي او العلم الحضوري فكل ما يرتسم في النفس فهو كلي وان تخصص بكليات كثيرة فذلك التصريح منهم اما ان ياول بالعلم الحضوري وهو بعيد او بان الصورة

العقلية من حيث انها كيفية حالة في نفس شخصية متخصصة بالعوارض
الذهنية المشخصة يكون جزئية وان كانت بالقياس الى افرادها الخارجية او الذهنية
كلية فهي باعتبار انها علم جزئي وباعتبار انها معلوم كلي لان الصورة الجزئية ترتسم
وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين
بالحقيقة كصورة الفيل والذباب او لاختلاف المأخوذ عنه والمنتزع عنه الصورتان
بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف
الاعراض كالشكل والسواد والبياض اقول الكلام فيما يحصل به التفاوت في الكبر والصغر
ولا شك انه اما كم او ذو كم بالذات او بالعرض من حيث هو كذلك فمع الاتفاق في
المهية ولوازمها لا يكون الاختلاف في المقدار الا باختلاف المأخوذة عنه او الحاملة
فيه الصورتان في المقدار ولا دخل للعارض فيه ذلك لانا لا نحتاج في تخيلنا الى تخيلها كبيرا
وصغيرا الى اعتبار ايقاع عارض في احدهما ليس في الاخرى لا سبيل الى الاول لانا
نتكلم في الصورتين من نوع واحد احدهما صورة شيء واحد فيكونان متحدتي المهية
لان صورة الشيء عين ذلك الشيء بحسب المهية بناء على حصول مهيات الاشياء في
الذهن على ما هو التحقيق ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر
لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج بل يجوز ان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل
من ياقوت بناء على انا قد نتصور امورا لا وجود لها في الخارج وعليه مبنى اثبات
الوجود الذهني فتعين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في موضع
محاله

محاله تصور جزئي غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة لا محالة في الوضع وما هذا شأنه فهو جسماني
وههنا شكوك وايرادات يجب التنبيه عليها الاول النقض بصدور الجزئيات عن الباري
مع انتفاء القوة الجسمانية عنه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والجواب عنه ان الجزئيات الجسمانية
غير مستندة اليه تعالى كما هو المشهور وتحقيق الحق فيه لا يسعه هذا المقام الثاني ان مقتضى
استواء التصور الكلي الى جزئيات الحركة وجب تخصصه بمخصص اما كون ذلك المخصص
تصورا جزئيا فممنوع والجواب ان التصور الكلي مع المخصص تصور جزئي فالمخصصات
المنضمة الى التصور الكلي تجعله تصورات جزئية والثالث ان الدليل لابتنائه على
امتناع ارتسام الصغير والكبير في المجردات انما يختص بامتناع ادراك ذوات المقادير
للقوة المجردة والحركة مما لا مقدار له صغرا وكبرا فلا يجب ان يكون ادراكها بقوة جسمانية
والجواب ان الحركة الجزئية لا تخلو عن التقدير الجسماني باعتبار المسافة لما تقرر عندهم
من ان المسافة من مشخصاتها وله مقدار بلا شبهة الرابع انه لو كانت للفلك قوة
يرتسم فيها صور الجزئيات لزم ان لا يتفاوت الصور المرتسمة بالصغر والكبر وذلك
لسريان القوة المدركة في جميع اجزائه وعدم رجحان جزء منه على جزء في القبول
الانتقاش اقول ويمكن الجواب عنه ان ادراك القوة المنطبعة الفلكية اما لحركاتها
او لوازم حركاتها لان ادراكاتها ليست جزافية وهي لا تتصور الا كما حققه الحكماء فان
كان الكلام في ادراكها نفس تلك الحركات والوجه في ترجيح بعض المواضع لارتسام
صورها فيه دون بعض فنقول صورة الحركات مرتسمة في مواضع الحركات من الفلك كالدوائر

العظيمة والصغيرة فصورة الحركة السريعة ترتسم في الجزء السريع الحركة منه وصورة الحركة
البطيئة ترتسم في الجزء البطيء الحركة وكذا صورة حركة كل قوس ترتسم في تلك القوس
عظمها في العظيم وصغرها في الصغير واما السؤال في تلية تخصيص بعض الاجزاء بالحركة
السريعة وبعضها بالبطيئة فهو بعينه السؤال في علية تعيين المنطقة والقطبين
وقد مر بيانه وان كان الكلام في ادراكها لوازم الحركات من الصور الكائنة والفاسدة
وعوارضها الخاصة والسبب في تخصيص مواضع من الفلك باعيانها بارتسام صورها
الادراكية فيها فنقول اوضاع المناطق والاقطاب ونسب الكواكب بعضها مع بعض
ونسب العلويات الى السفليات مما به يحصل امتياز اطراف الفلك بعضها عن بعض
وبذلك يخص بعض المواضع بقبول بعض الصور وبمقدار خاص منها دون غيره وعدم
اطلاع البشر على تفصيل امره وخصوصياته لا يدل على نفيه الخامس انه لو كانت نفس
الفلك عالمة بحركاتها ولوازم حركاتها فلا يخلو اما ان يكون لها علوم غير متناهية شيئا
بعد شيء بحسب ترتب ازمنة وجودها واما ان يكون لها علوم متناهية لكائنات
متناهية فان كان الاول فيكون هناك سلسلة من امور مترتبة غير متناهية موجودة
دفعة لان الحوادث الغير المتناهية وان كانت غير مجتمعة لكنها اذا اجتمعت صورها
الادراكية مرتبة في ذات مدركة فيوجد الغير المتناهي من المرتبات مجتمعة وقد برهن
على استحالة السلسلة المجتمعة الاحاد الغير المتناهية ذات الترتيب وان كان الثاني
فيلزم ان يكون الحوادث اليومية متناهية الصور اقول لنا ان نجيب عن ذلك اما
على راي والتحقيق انها غير متناهية الصور

١٣٠
على راي من ذهب الى ان نسب مقادير حركات الافلاك بعضها الى بعض باعتبار ازمنة
عودها عددية كما يريد الرصد فبان النقوش الكائنة في مدارك الافلاك المنطبعة
السارية في اجرامها متناهية ولا يوجب ذلك تناهي صور الكائنات لوجوب تكرار
الوضع الفلكي عنده الموجب لتكرار الحوادث من الصور الجسمانية وغيرها بعد مرور مبلغ
من الالاف الكثيرة على ما اشير بقوله نعم والسماء ذات الرجع واليه ذهب صاحب الاشراق
ومتابعوه فللحوادث عندهم ضوابط كلية حاصلة في نفوس الافلاك عن مباديها
وتلك الضوابط الكلية واجبة التكرار اي الحوادث تزول وتعود الى شبيه ما كانت عليه
لا الى عينه لامتناع اعادة المعدوم بالقواطع البرهانية فاذا كانت النفس الفلكية
لها علم بكبريات الاقترانيات او صغريات الاستثنائيات اي انه كلما كان كذا كان كذا
وكانت مما يتخيل الامور الجزئية ويتخيل الوصول الى كل نقطة على نحو ادراك الصغريات
الاقترانية او الكبريات الاستثنائية اي لكن كان كذا وليس كذا فلها ان يعلم لوازم
حركاتها بانضمام هذه القضايا الجزئية الى تلك الكليات التي هي العلم بالحوادث الجزئية
على الوجه الكلي ليحصل لها العلم بالحوادث الجزئية على الوجه الجزئي وهكذا الى ان يعود
الاوضاع بعينها ولا يوجب ذلك تكرار تعلقات النفوس الناطقة بالابدان كما توهم
يوذاسف التناسخي المنجم لامتناع ذلك التكرار كما تبين في موضعه واما على راي من زعم
ذهب ان نسب الحركات الفلكية جميعها او بعضها صمية بناء على انها ادل على القدرة
واعلى في الايجاد لعدم تكررها وانحصارها ووجوب اعتقاد ما هو الاعلى والاشرف في حق الله

وقدرته وجوده وان لم يطابق الرصد لان امور الرصد تقريبية والنسب الحقيقية ربما لا تدرك
بها مع ان النفوس المنطبعة للافلاك كتاب المحو والاثبات فيمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده
ام الكتاب المعبر عنه باللوح المحفوظ فقيل ان في راس كل سنة من سني العالم الالهية
ثلاثمائة والف وستين الفا مما تعده المنجمون يثبت الله في تلك النفوس صورا ما اوجد
في السنة الاخرى وهكذا الى غير النهاية ما ذهب اليه الحكماء واشير الى اوائل هذه السنين
بقوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب واشير الى ايام تلك السنين بقوله تعالى يدبر
الامر من السماء الى الارض ثم يعرج اليه في يوم كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون
اقول الاقرب الى الصواب هو الراي الاول المنسوب الى حكماء الفرس والاقدمين من مصر
ويونان لان تلك العلوم الجمة الحاصلة في نفوس الافلاك اما ان يكون كلية او
جزئية فان كانت كلية فليست في مقصودنا من شيء لان الكلام في القوى الجزئية
الفلكية وادراكها الجزئية وان كانت جزئية فتغيرها وعدم اجتماعها التضاد بعضها
مع بعض لا يحصل دفعة واحدة فان مناط الجزئية اما التخيل او الاحساس اذا
كان المعلوم ماديا او العلم الحضوري اذا لم يكن كذلك وكل اما في الاول وظاهر ان
ذلك لا يكون الا شيئا فشيئا بحسب تعاقب الاستعدادات وتوارد الانفعالات
واما ان النسبة الصمية ادل على القدرة واعلى في الايجاد فمحل نظر بل العددية اشرف
كما يدل عليه صناعة الموسيقى الحاكمة بان النغمات التالفية العددية النسب اشرف
من غيرها وهل ذلك الا كقول من يقول النغمات الغير المنتظمة والاشعار الغير الموزونة

اعلى في القدرة

الاعلى في القدرة وادل على كمال صانعها من غيرها لعدم انحصارها وانحصار المنتظمات و
الموزونات واما الرموز القرانية فلها محامل وتاويلات غير ما ذكر والله اعلم بحقائق اسراره
ورموزها ايانه

١٣٠١

الفن الثالث في العنصريات

الفن الثالث في العنصريات اي العناصر وما يحدث منها من المواليد الثلاثة
وغيرها وهو يشتمل على ستة فصول **فصل** في البسائط العنصرية وهي اربعة باستقراء
اوايل الملموسات ووجدان عدم خلو الاجسام المستقيمة الحركات عن احد الفاعلتين
اللتين هما الحرارة والبرودة المقتضيان للحركة اما من الوسط او اليه بالغة الى الغاية
اولا وكذا عن احدى المنفعلتين اللتين هما الرطوبة واليبوسة المقتضيتان لقبول الاشكال
بيسر او عسر على وجه الكمال او النقص وامتناع اجتماع اثنين من كل من القبيلين في جسم
واحد للتقابل بينهما فاذا تركب كل من الفعلين من كل من الانفعالين حصلت اربعة
اقسام بارد ورطب هو الماء وبارد يابس هو الارض وحار يابس هو النار وحار رطب
هو الهواء فهذه امهات المواليد واركان عالم الكون والفساد واسطقسات المركبات
وعناصرها التي منها التركيب واليها التحليل واصول الكائنات ولكل واحد منها صورة
مقومة لمهية نوعه ووجود هيولاه غير محسوسة ينبعث عنها الكيفيات المحسوسة
وكل واحد منها يخالف الاخر في صورته الطبيعية اي النوعية والا لشغل كل واحد منها
بوافق اخر في صورته النوعية بالطبع حيز ذلك الاخر والتالي باطل اذ لا يستقر شيء منها
حيث استقر الاخر وهذا في الاطراف ظاهر فالمقدم مثله واعلم ان الكيفية قد يتبدل مع
انحفاظ الصورة كالماء المتحرز نارة والمنجمد اخرى فان الصورة المائية في البخار والجمد باقية

لأنها ترجع الى مقتضاها باقل معادن واذا قيل الماء الحار انه بارد لا يعني انه بالفعل
كذلك بل باعتبار صورته المقتضية للبرد عند زوال المانع والكيفية اذا اشتدت قد تبطل
الصورة وتعد المادة لما يناسبها من الصور كما قال وكل منها قابل للكون والفساد اي ينقلب
بعضها الى بعض بلا توسط او بتوسط واحد او اكثر فالاقسام المحتملة الحاصلة من انقلاب
كل منها الى الثلاثة الباقية اثنى عشر ستة منها يحصل من انقلاب كل من المتلاصقين
الى الآخر واربعة تحصل من انقلاب كل من المتباعدين بتوسط واحد الى الآخر واثنان
يحصلان من انقلاب كل من الطرفين الى الآخر والمشهور ان الستة الاول تكون بلا واسطة
والستة الباقية لا تحصل الا بتوسط او وسطين ويكذبه ظاهر قول الشيخ ان الصاعقة
يتولد من اجسام نارية فارقها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها
ولا شك ان الصاعقة مما يغلب عليها الارضية لثقلها وصلابتها وقد حكى الشيخ ايضا انه
قد نزل في زمانه من الهواء ما زاد على مائة وخمسين رطلا شيء كالحديد وايضا صرحوا
بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا هكذا قيل وفيه من الكلام ما لا يخفى والمصنف
اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة من الانقلابات في ستة امثلة معللا بها على قبول
هيولى العناصر لانخلاع صورها والتلبس بها اثنان منها بين الماء والارض واثنان
منها بين الماء والهواء واثنان بين النار والهواء اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما
قوله لان الماء ينقلب حجرا فان المياه الواردة على بعض المواضع بعد ما تخرج من منابعها
وهي صافية جارية مشروبة يتحجر حجرا قريب الحجم من حجمها في زمان قليل فليس تكون الحجر

منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا صلبا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر و
التصوب والا لم يكن الزمان الذي وقع فيه التحجر على حد من القصر لم يقع في اضعافه ذهاب
تلك المياه الكثيرة بالتبخر ولو جاز ان يحصل فيها الكدورة ارضية فانها لو كان انعقاده من اجزاء
ارضية غير محسوسة لغاية قلتها للزم ان لا يكون الا شيئا قليلا من الحجر من مياه كثيرة
وليس الامر كذلك كما يعاين في مواضع عديدة منها سبيهكوه وهي قرية من بلدة مراغة من
من جملة آذربايجان بل الحق ان ذلك انما هو بخاصية في بعض المواضع من الارض
خلق الله تعالى فيها قوة معدنية شديدة التاثير في التحجر اذا صادفتها المياه تحجرت
وربما كانت في باطن الارض فظهرت بالزلازل ومن هذا القبيل ما نقل من انقلاب
بعض الناس حجرا وقد شوهدت في بعض البلاد اشباح حجرية على هيئة اشخاص
انسية من رجال ونساء وولدان لا يعوزها من التشكيل والتخطيط شيء و
اشخاص بهيمية وساير امور يتعلق بالانسان على حالات مخصوصة واوضاع يغلب
على الظن انها كانت قوالب انسية وما يتعلق بها فلا يبعد ظهور مثل هذه القوة
على قوم غضب الله عليهم وثانيهما قوله والحجر ينحل بالحيل الاكسيرية ماء سيما فان لطلاب
الاكسير في جعل الاجسام الصلبة الحجرية مياها طريقين احدهما تصيرها بالاحراق
او السحق ملحا وما يجري مجراه كالنوشادر ثم اذابتها المياه والآخر ايقاعها في المياه
الحارة وتحليلها تحليلها بها ثم ادامة الحيلة عليها حتى يصير مياها جارية واما
اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ما اشير اليه بقوله وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى

في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء سحاباً بواسطة برد يصيبه هناك لا لاجل بخار يصعد
او ينساق اليها من موضع بل يتكاثف الهواء الصحو فيستحيل اكثره او كله ماء ويتقاطر
دفعة وهذا مما يشاهده كثير من الناس وليس لقائل ان يقول ان البرودة لو كانت سبباً
لانقلاب الهواء لتتابعت الامطار والثلوج في اوقات الشتاء جميعاً لازدياد البرد بازدياد
الثلوج الموجب لازدياد الانقلاب فلم ينقطع الا بانقطاع الشتاء لانا نقول الاسباب
الطبيعية انما هي معدات للامور وليست شيء منها علة تامة بل لا يخلو في الاكثر عن
وجود الموانع وفقدان الشرائط فالمدعى ان البرد من جملة الامور التي لها مدخل في حصول
الانقلاب المذكور فلذا يحصل الا به لا انه كلما وجد وجد الانقلاب وقد يمتحن انقلاب الهواء
ماء بما يركب على السطوح الظاهرة من الطاسات المكبوبة او الجمد او المملوة ولا يمكن
ان ينسب ذلك الى الرشح والا لكان نعند الكب ولكان الماء الحار اولى لكونه الطف واقبل
للرشح والمشهود بخلافه ولا سبيل الى القول بان المياه المنبثة في الهواء انجذبت الى
مشاكلها في البرودة اذ ليس في طبيعته ان يتحرك الا الى اسفل ونحن نرى القطرات
في جميع جوانب الاناء فاذا ثبت ان ذلك ليس على سبيل الرشح ولا على سبيل الانجذاب
فقد تحقق انه لانقلاب الهواء وثانيهما قوله والماء ايضاً ينقلب هواء بالحر الحاصل من
تسخين الشمس او النار كما يشاهد من البخار الصاعد من الماء المسخن فان البخار اجزاء
هوائية متكونة من الماء مستصحبة لاجزاء مائية لطيفة مختلطة بها واما اللذان
بين النار والهواء فاحدهما قوله فكذا الهواء تنقلب ناراً كما في كور الحدادين فانه اذا

الح النفخ عليها وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجديد يحدث فيه نار من انقلاب الهواء
اليها ومن هذا القبيل الهواء الحار الذي منه سموم المحرق وثانيهما قوله والنار ايضاً
ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان شعلة المصباح لو بقيت على النارية لتحركت الى
مكانها الطبيعي على سمت خط مستقيم قائم لانه اقرب الطرق فاحرقت ما حاذاها و
ليس كذا اعلم ان المصنف لما اثبت انقلاب العناصر اي تبدل صور بعضها الى بعض ليدل
على ان لها هيولى مشتركة لما يرد عليها من خلع الصور ولبسها وتسليمها الامر الله ثم
ولئلا يلزم انقلاب الحقيقة اراد ان يشير الى طاعة الصور العنصرية لورود الاعراض
والكيفيات عليها المعدة لحصول المزاج على المركب منها لئلا يلزم انخلاع الصور العناصر
حين حصول المزاج كما نقله الشيخ في بعض رسائله زمانه وذلك انما يتحقق باثبات ان الاعراض
والكيفيات الحاصلة للعناصر امور زائدة على صورها النوعية مغايرة فاشار الى زيادة
بقوله ونقول ايضاً الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية وذلك لانها تستحيل
في الكيفيات اي يزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض آخر مثل التسخن والتبرد
في الماء مثلاً مع بقاء الصورة النوعية المائية على حالها في كلتا الحالتين فلولا المغايرة
بين الصورة والكيفية للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه محال ولا
يخفى ان المط الذي هو المغايرة بين صور العناصر وكيفياتها انما يحصل بارادة
الاطلاق العام من المقدمة المذكورة فالاعتراض عليه بزوال الصورة النارية عند
زوال حرارتها وكذا زوال الصورة المائية والارضية بزوال الميعان والجمودية

موجبة لعدم كونه منافيا للمدعي لما تحقق ان المطلقتين لا تتنافيان وانما يتوجه لو كان
المراد منها الدوام وهو مما لا حاجة اليه في هذا المقام والبسايط من العنصريات حقيقية
كانت كما في المزاج الاولي واضافية كما في المزاج الثانوي اذا تصغرت قال القرشي في
شرح القانون تصغر اجزاء العناصر شرط في المزاج القوي لا في نفس المزاج وذلك
لان المحوج الى التصغر هو كون الفعل والانفعال بدونه ٢ وذلك لان الشيخ نفسه
يعترف بان مزاج الشخص انما يحصل من تكافؤ اعضائه الحارة والباردة والرطبة
واليابسة مع انها لم تتصغر واعترض عليه العلامة الشيرازي بقوله ان مراد الشيخ ليس
هو ان حرارة القلب مثلا موجودة فيه ولا يسري الى الدماغ وكذا برودة الدماغ موجودة
فيه ولا يسري الى القلب واذا وقع بينهما نسبة على حد ما كانت هي المزاج والا لكان
المزاج من مقولة الوضع او المضاف وهو باطل بل المراد ان حرارة القلب اذا امتزجت
مع برودة الدماغ وبالعكس يحصل لكل منها كيفية مناسبة لصحته وتلك الكيفية
عرض موجود في عناصر متصغرة الاجزاء اقول في هذا الايراد نظر لان كون كل من
حرارة القلب وبرودة الدماغ سارية الى محل الاخرى حسبما ذكره لا يوجب ان
يكون المزاج الثانوي ان يحدث الحادث في كل منها حاصلا من تصغر اجزائهما وان
بلغ كانت تلك الاجزاء المتصغرة محلا لهذا المزاج واين هذا من ذاك واجتمعت وتماست
في المركب وفعل بعضها في بعض بقوتها المتضادة قد علمت فيما قبل ان الصورة
النوعية في الجسم مبدء لاثاره ومصدر لافعاله كما هو راي جمهور الحكماء ولذلك

والكسر وهو لا يتم الا بحصول ورود الفعل والانفعال بين صورته صح

قالوا

١٣٤

قالوا انها تفعل اولا في مادتها التي حلت هي فيها ثم في مادة ما يجاورها فالصورة
النارية مثلا تسخن مادتها ثم مادة ما يجاورها وكذا الحال في ساير الكيفيات
وباقي العناصر فالمجاورة شرط للتفاعل الواقع بين الاجسام الا ترى ان النار لا تسخن
الا ماله وضع مخصوص وقرب معين بالنسبة اليها وكذا الماء لا يبرد الا ماله نسبة
المجاورة اليه فاذا امكن التفاعل بين الجسمين بمجرد المجاورة فلو تحققت المماسة
بينهما لكان ابلغ والمماسة انما يكون بالسطح ولا شك ان السطوح كلما كانت اكثر كانت
المماسة بها اتم والتفاعل اكمل وكثرة السطوح انما هي بحسب تصغر الاجزاء فنقول
العناصر المختلفة الكيفية التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اذا تصغرت
اجزاؤها جدا واختلطت اختلاطا تاما وتماست تماسا كاملا بين اجزائها وفعل
صورة كل منها في مادة الاخر كما هو المختار عند الفلاسفة واشار المصنف الى اختيار
هذا المذهب بقوله بقوتها المتضادة اي في الكيفية فان اطلاق القوة على الصور
شايع وكسر صورة كل واحد منها صورة كيفية الاخر المضادة لكيفيتها حتى نقص العنصر بلغ
البارد بفعل صورته من حر العنصر الحار ويزول تلك الكيفية التي هي الحرارة الشديدة
عن ذلك الحار وهكذا العنصر الرطب بالقياس الى العنصر اليابس فيحصل من اجل
صور العناصر المتصغرة المتماسة وانفعالات موادها كيفية متوسطة بين اطراف
الكيفيات المتضادة اي المتخالفة اذ لو حمل هذا التضاد على الحقيقي الذي يكون
بين شيئين في غاية الخلاف لم يكن متناولا للمزاج الثاني الواقع بين اسطقسات

ممتزجة قد انكسرت كيفياتها الشديدة بحسب المزاج الاول بحيث اذا قيست الى ايتها واحدة
من المتقابلتين عدت من الاخرى فيستسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس
الى الحار وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة فتتشابه في اجزائه اي في اجزاء المركب
فان كل جزء من اجزائه ممتاز اما بحقيقته او بهويته عن الاخر فيكون الكيفية متشابهة
القائمة بجزء الكيفية القائمة بالاخر الا ان تلك الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء متماثلة في
في النوع وهذا معنا تشابهها وهي المزاج يعني ان هذه الكيفية المتشابهة سمي مزاجا
وما قبل ذلك الاجتماع المؤدي الى الكيفية المذكورة يسمى امتزاجا واختلاطا لا مزاجا
واعلم ان ههنا اشكالات من وجوه الاول انا لا نم ان التفاعل بين الاجسام
لا يكون الا بالتماس بل قد يكون بدونه كما في تاثير الشمس فيما يقابلها بالتسخين
والاضائة ولا تماس بينهما وكذا المبصر في الباصر واذا جاز الفعل من جانب و
الانفعال من جانب اخر كما ذكرناه جاز التفاعل ايضا بلا مانع عقلي وفي المباحث المشرقية
الصواب ان يترك ههنا الاحتجاج ويعول على المشاهدة فيقال الكلام من اجزاء
الممتزج وهي لا محة متلاقية ويشاهد ايضا ان بعضها لا يؤثر في بعض الا بعد
الا بالتلاقي والالتماس فلا يبعد ان التاثير والتاثر بينها بالتلاقي محتمل وان
ذلك غير محتاج اليه فيما نحن بصدده الثاني ان المحذور المهروب عنه الناشي من
جعل الكيفية فاعلة لازم ايضا من نسبة الفعل الى الصورة لان الصورة انما
تفعل بواسطة الكيفية القائمة بها فان الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر

البرودة

١٣٧

البرودة بل بواسطة حرارتها فيكون الكيفية شرطا في التاثير فيلزم اجتماع الكيفية الكاسرة
مع الحادثة المنكسرة وذلك لان الانكساريين لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا ينقلب
المغلوب غالبا بل يكونان معا والشرط يجب ان يكون مع المشروط فتوجد الكيفيات
الصرفتان مع الانكسارين فيلزم وجود الصرافة مع الانكسار وانه مح لا يقال المنكسر
هو المادة الكيفية فلا محذور لانا نقول انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفيتها
والجواب عنه ان الصورة في كل منها فاعلة والكيفية فيه علة معدة للفعل فلا يجب
اجتماعها مع الحادثة المنكسرة فالكاسر ان اريد به الكيفية الشديدة المعدة لحدوث
المنكسر فهي لا يجب ان يجتمع مع المنكسر وان اريد به الصورة الفاعلة فهي مجتمعة معه
ولا محذور فيه ذلك بل الانسب بذا انهم ان يقى شدت كيفية كل من العنصرين بعد ما
لان تفعل صورة الاخر لا صورته في مادة ذلك الاخر لا في مادته كما هو المشهور كيفية
ضعيفة بهذه الكيفية الضعيفة الحاصلة في تاثير صورة العنصر الحامل واعدادها
الكيفية الشديدة القائمة بعنصر اخر لا يجب ان يجتمع معها فلم يلزم كون الكاسر منكسرا
الثالث ان الماء الحار ان اختلط بالماء البارد كسر الحار من برده ومن المحال ان يكون في
للماء صورة توجب الحرارة وتكسر البرودة بل ليس للماء الا صورة واحدة فعلم ان الفاعل
لكسر البرودة هي الكيفية دون الصورة اقول في الجواب انه لا مانع من افادة الصورة
المائية في مادتها او مادة جسم اخر من نوعها او من غير نوعها حرارة لا لاجل كونها مقتضية
واعتبر ذلك الامر وقسه بالحركة الصاعدة للجسم الثقيل الصادرة عن صورة مقسورة

الكاسر تحته

مقتضية للحركة النازلة مع عدم القسر وقد علمت ان الفاعل في الحركة القسرية هو الطبيعة
باعداد القاسر اياها الرابع ان الكلام الحكماء مشعر بان المزاج كلما كان اعدل كانت
الصورة الفايضة عليه من المبدء الفياض اكمل وقد ثبت بصناعة الطب ان
اعدل الاعضاء جلد الاصابع واخرجها من الاعتدال القلب توجب ان يكون تعلق
النفس بالجلد لا بالقلب وهذا الاعتراض مما اورده الامام الرازي على كلام الشيخ
في الاشارات واجاب عنه المحقق الطوسي في الشرح بكونه كون الجلد الاصابع اعدل
الاعضاء لا يقتضي كونه اعدل الامزجة على الاطلاق فان الاعضاء من حيث هي
ليست بقريبة من الاعتدال لغلبة الجزئين الثقيلين عليها وايضا ليست الاعضاء
مما يتعلق بها النفس اولا والمزاج المستعد لقبول الصورة الحيوانية فضلا عن
الانسانية ليس هو مزاج الاعضاء بل هو مزاج الارواح التي تقرب باجزاء الثقيلة والخفيفة فيها من التساوي
فهي اول شيء يتعلق النفوس به ثم ان تلك النفوس يحتاج بسبب محافظة تلك الارواح
وكمالها الشخصي والنوعي الى عضو يحصل تلك الارواح ويمنعها من التفرق وهو
القلب ثم الى عضو يغذيها وهو الكبد والى عضو يعدها الان يصير مبدء للحس
والحركة وهو الدماغ ثم الى ساير الاعضاء عضوا بعد عضو بحسب حاجاتها في افعالها
المختلفة المترتبة الى ان ينتهي الى جلد الانملة وغيره فيستتم بجميع ذلك الشخص على [...]
المذكور في كتب الطب هذا وامثاله ليس مما يخفى على الناظر في كتبهم ولكن من لم
يجعل الله له نورا فما له من نور انتهى كلامه قدس قال صاحب المحاكمات وهذا غير مستقيم
لان الشيخ صرح في مواضع من كتاب القانون ان الروح والقلب اخر ما في البدن

حاران

حاران جدا مائلان الى الافراط والخفيفان غالبان على الارواح فالقول بقرب الخفيف
والثقيل منها الى التساوي مما ينافيه قطعا اقول لعمري ان كلام المحقق في هذا
المقام في غاية الاستقامة والصواب وما صرح به الشيخ من ان الروح والقلب
اخر ما في البدن لا ينافي ما ذكره بل لعدم اعتدالهما يقتضي ذلك ومعنى غلبة الخفيفين على
الارواح انها كذلك بالاضافة الى امزجة الاعضاء ثم لعل الاغماض عن ذلك نقول
ان غلبة الخف على جسم لا ينافي كونه اقرب الى التساوي من جسم اخر لا يكون كذلك
لجواز ان يكون غلبة الخف عليه اقل من غلبة الثقل على ذلك الجسم ومن جواز كون الحرارة
والخفة غالبة على القلب مع ما يشاهد من ثقله الطبيعي وكثافته فقد خرج عن الا[...]
ثم قال بل الحق في الجواب ان كلام الشيخ في الاعتدال النوعي لا العضوي فقد تعلق النفس
انما هو بمجموع البدن ضرورة ان تعلقها بحسب التدبير والتصرف وذلك لا يتم الا [...]
البتة فالمزاج المعد لفيضان النفس ليس مزاج عضو من الاعضاء بل هو مزاج جميع البدن
اعني جميع امزجة الاعضاء وذلك المزاج اقرب الى الاعتدال من امزجة الانواع الاخر
واما ان اول تعلق النفس بالروح او بالقلب فذلك بحث اخر وانما ذهبوا اليه لان
تعلق النفس بالبدن للاستكمال والاستكمال به انما يكون بالاعمال والحركات الصادرة
من الارواح التي منشاها القلب فان قلت لما كان تفاوت الصورة في الكمال بحسب
اختلاف مراتب الاعتدال حتى ان انكسار الكيفيات كلما كان اتم كان النسبة الى
المبدء اكمل والصورة الفايضة عليه افضل وجب ان يكون الصورة الفايضة على الجلد

اكمل الصور لانه اعدل الاعضاء وليس كذلك فنقول ليس في الاعتدال الا استحقاق
صورة وبمجرد ذلك لا يكفي في فيضانها بل لا بد مع ذلك من ان يكون الممتزج محلا
لتصرف الصورة وتاثيرها والعضو ليس كذلك انتهى كلامه واقول لا يخفى على
الخبير ما فيه من الخلل والقصور وتحقيق الحق في هذا المقام بحيث يزول الشك من اوهام
ويرتفع التدافع عن كلامهم يستدعي اظهار شيء من خبايا هذا المبحث الذي هو
مضلة الافهام ومزلة الاقدام وهو ان للنفس الى بدنها الذي له وحدة طبيعية
من جهة انه ذات شخصية وكثرة من جهة كونه ذا اجزاء متكثرة متخالفة الامزجة تعلقين
تعلق اجمالي وتعلق تفصيلي ومنشأ تعلقها الاجمالي وهو مزاجه النوعي الواحد المتميز
عن امزجة باقي الانواع ومنشأ تعلقها التفصيلي هو مزاجه العضوي فكما ان اعدل
امزجة النوعية هو مزاج الانسان واعدل امزجة الاعضاء هو مزاج روحه البخاري
اللطيف فكذلك النفس المفاضة عليه اجمالا اولا على روحه البخاري وباقي اعضائه
بحسب الترتيب تفصيلا يجب ان يكون اشرف النفوس والصور فما وقع في كلام
الشيخ حيث اشير اليه من كون تعلق النفس انما هو بمجموع البدن فهو بالنظر الى الاعتبار
الاول وما وقع في كلام المحقق من ان المزاج المستعد لقبول النفس مطلقا هو مزاج الارواح
فهو بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة بين القولين وهذه المسئلة من الطبيعيات
نظيرة مسئلة من الالهيات وهي ان طايفة من الحكماء صرحوا بان العالم بجميع اجزائه
حيوان واحد له نظام واحد هو انسب النظامات الممكنة فيكون صادرا عن الواحد

الحق بلا وسط

١٣٧ الحق بلا توسط شيء اصلا وكونه ذا اجزاء متكثرة متباينة لا ينافي صدوره عن المبدأ
الواحد من جميع الوجوه والحيثيات ولا يلزم من ذلك صدور الكثير عن الواحد الحقيقي
وذلك لان للعالم على هذا التقدير جهتين جهة وحدة شخصية وجهة كثرة اجتماعية
والفرق بينهما على نحو الاجمال والتفصيل فبالنظر الى جهة وحدته حكم عليه بانه صدر
بالذات الى الواحد الحق نعم من دون وسط وشرط وبالنظر الى جهة كثرته حكم عليه بانه
صدر على الترتيب السببي والمسببي بان ابسط اجزائه واشرفها هو اقربها الى الفاعل
الحق ثم يتلوه في الصدور ما يتلوه في البساطة والشرف وهكذا الى ان ينتهي
الى اقصى الوجود فقصد الحكماء في اثبات العقول والوسايط وعدم نسبة المجسمات
والمتكثرات الى الباري انما هو لتصحيح صدور العالم باعتبار حيثية كثرته وتفصيله
وعدم مناسبة بعض اجزائه الابسط لبعض اخر لئلا ينثلم بصدورها ولا بلا
مناسبة احديته وجهة نعم وتقدس لا باعتبار جهة وحدته الشخصية اذ لا كثرة
فيه من هذه الجهة فعليك بهذا الاصل الشديد النفع واعمال رويتك فيه
لينفعك في كثير من المواضع الخامس انهم قالوا ان مزاج الانسان اعدل الامزجة
وفيه اشكال لان مزاج الانسان خروجه عن الاعتدال الحقيقي اما الى البرودة او
الى الحرارة فان كان الى البرودة كان الاحر منه اعدل وان كان الى الحرارة كان الابرد
منه اعدل وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة واجاب عنه العلامة الدواني على ما رايته
في مسودة بخطه ان خروجه عن الاعتدال الحقيقي قد يكون الى الحرارة وقد يكون الى البرودة

اعني بذلك ان الخارج عن الاعتدال الى اي طرف يفرض الى حد ما هو مزاج الانسان
فكان المعتدل الحقيقي مركزا والبعد عنه في الخارج في الاطراف الى حد ما بمنزلة دايرة
وهو عرض مزاج الانسان اقول فيه نظر اما اولا فلان مدار ما ذكره على ان عرض المزاج
عندهم يكون عبارة عن امتداد متوهم في مراتب النسب الحاصلة بين الكيفيات المختلفة
والمصرح به في كتبهم خلاف ذلك وهو انحفاظ النسبة في مراتب عرض المزاج كيف وقد قرروا
ان المجموع الخروج عن الاعتدال الطبي كالخروج عن الاعتدال الحقيقي انما هو باعتبار ثمانية
لا غير خلافا للكاتبي وذلك انما يستتم اذا كان عرضيا العرض عبارة عن امتداد متوهم
في مراتب الكميات والكيفيات عدة وشدة مع حفظ النسبة في الجميع قال شارح المواقف
اذا فرض ان الاعتدال الطبي على نسبة الضعف مثلا فالاجزاء الحارة اذا كان عشرة
والباردة خمسة كان المركب معتدلا وكذا اذا كانت الحارة عشرين والباردة عشرة الى غير
ذلك من الاعداد التي توجد فيها هذه النسبة وما قيل من ان المعتدل هو الذي وفر
عليه قسطه الذي ينبغي له من العناصر بكمياتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين
كمياتها في العدد وكيفياتها في القوة والضعف وح يبطل ما توهم الكاتبي من ان
الخارج عن المعتدل بحسب الطب لا ينحصر في ثمانية انتهى لا يقال كل من المعتدل الطبي
وقسيمه يعتبر بالنسبة الى اربعة النوع والصنف والشخص والعضو ويعتبر كل من هذه
الاربعة بالنسبة الى الداخل تارة الى الخارج اخرى على ما هو مشروح في كتب الطب فاذا
اعتبرت الاقسام الثمانية للخروج بالقياس الى المعتدل الشخصي مثلا كانت الاقسام الثمانية

مع الواحد

مع الواحد المعتدل داخلة في عرض مزاج النوع مع كونها على نسب مختلفة لانا نقول الانم
ذلك فان الاقسام الثمانية المفروضة في الخروج عن المعتدل الشخصي لا يجب تحققه
سوا كان في داخل النوع او في خارجه وكون مراتب العرض فيما بين مراتب الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة لا يوجب ذلك فمراتب الخروج المتصورة الوقوع في سائر
الاشخاص في الواقع هي ما يكون بحسب مراتب كميات العناصر ومراتب كيفياتها عددا
وضعفا مع حفظ النوع النسبة في الجميع وقد بقي في المبحث بعد بحث تامل والاولى ان
يجاب عن ذلك ان كون الاحمر من الانسان والابرد منه اعدل حين خروجه عن
الاعتدال الحقيقي الى احد من الفاعلتين انما يلزم اذا لم يكن شيء منهما اخرج منه
عن الاعتدال في احد المنفعلتين وهو غير معلوم بل الواقع خلافه ولئن سلمنا فلوم فلما خرج
من غلبة العنصرين الثقيلين على بدن الانسان الموجبة لغلبة البرودة على مزاجه
دايما فخروجه عن الاعتدال الحقيقي لا يمكن ان ينسب تارة الى طرف وتارة الى
آخر فصل في كاينات الجو وهي مركبات غير تامة المزاج بحيث اكثرها في
الهواء بين الارض والسماء ويقال لها الاثار العلوية ايضا واعلم انه اذا اوقعت
القوى الفلكية وخصوصا الشمس في العناصر باذن الله تعالى فحركها وخلطها حصل
من تخلخلها موجودات شتى اولها البخار والدخان فاذا هيج الفلك باسخانه
الحرارة وبخر من الاجسام المائية ودخن من الاجسام الارضية واثار اجزاء اما
هوائية ومائية مختلطين وهو البخار واما نارية وارضية كذلك وهو الدخان

حصل بتوسطها ما يحدث في الجو والأرض من الغيم والمطر والثلج والبرد والضباب والطل
والصقيع والرعد والبرق والصاعقة والرياح وقوس قزح والهالات والشهب والزلازل والصعيق نسخة
وانفجار العيون والتأمل في بناء الحمام وعوارضه يعين العون على ادراك ماهية الجو وكثير
من حوادثه بل التدبر فيما يرتفع من ابخرة معدة الانسان الى زمهرير دماغه ثم ينزل منه
في ثقب وجهه معين على ذلك كساير الأمور الأنفسية على الأحكام الآفاقية والمصنف اراد
ان يشير الى كيفية حدوث كل منها فقال اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الأكثري
في ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من طبقتي الهواء المنقسم اليهما
باعتبار مخالطة الابخرة وعدمها المنقسمة كل منهما الى الطبقتين باعتبار وصول الشعاع
الشمسي المنعكس من وجه الأرض وعدمه في احديهما وباعتبار الامتزاج مع النار وعدمه
في الأخرى استفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة الزمهريرية منهما هي التي ينقطع عنها
تاثير شعاع الشمس يبقى باردة لوجود المقتضي لها وانقطاع المانع فاذا بلغ البخار في صعوده
اليها يتكاثف بواسطة اصابة البرد الذي من شأنه التكثيف له في اقصى الهواء عند
منقطع الشعاع فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للانعقاد الحاصل من
التكاثف الموجب للثقل والانجماد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر ولهذا يكون
مستديرا كالكرة للحركة السريعة الموجبة لخرق الهواء بمصادمته فينمحق الزوايا عن حجم
القطرات فيصير مستديرات وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب المائية
الرشية قبل اجتماعها وتشكل القطرات منها او لا يصل قبل الاجتماع بل بعده فان

فصل

فصل قبله نزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبله بل وصل بعده وربما اصابه بعد ذلك حر فيهرب
منه البرد ويلتجي الى الباطن منحصرا فيه كما في الربيع والخريف فيجمد وينزل بردا بفتح الراء وكثيرا
ما يسخنون الماء في البلاد الحارة ثم يبردونه لما ذكرنا واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فاما ان يكون كثيرا او قليلا فان كان
كثيرا فقد ينعقد لاجل اصابة البرد سحابا ماطرا كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من
اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كأنه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق
تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد
بل يكون متبددا او يسمى ضبابا وان لاجل لطافته نزولا سريعا لوصول ادنى حرارة اليه وان كان
قليلا فاذا ضربه البرد في الليل فينزل لثقله الحاصل بالبرودة نزولا في اجزاء صغار لا يحس
بها الا عند اجتماع شيء يعتد به فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع وهو ما
يسقط بالليل من السماء شبيها بالثلج كما ان الطل يسقط به شبيها بالمطر فالنسبة بين الطل
والصقيع كالنسبة بين المطر والثلج وربما تكاثف الهواء نفسه من غير بخارات كثيرة لشدة البرد
فاستحال الى الاقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيما قبل بالاكثري قال الامام الرازي تكون
هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء واما الرعد والبرق
فسببهما ان الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب بان يرتفع الابخرة وادخنة كثيرة مختلطة الى
الطبقة الزمهريرية فيكاثف البخار فينعقد سحابا ولا شك ان مصعد الدخان اعلى لشدة
لطفه ويبس فيما صعد من الدخان الى العلو بالطبع لبقائه على حرارته المقتضية لتصعيده
او هبط لتكاثفه بالبرد الشديد الواصل اليه مزق السحاب صاعدا او هابطا تمزيقا عنيفا